
Bibliotheca Alexandrina
0180437

الاستعمار الفرنسي في :

مراكش

(المغرب الأقصى)

(يحتوى على فصل فى حالة أوروبا فى القرن التاسع عشر)

تأليف

محمد عبد الغاطي جلال

بالإدارة العامة للثقافة

مكتبة

ملتزمة التوزيع

مكتبة النهضة المصرية

٩ شارع عدلي باشا - القاهرة

مُقدّمة

إن هذا الكتاب الذى أقدمه اليوم يشرح لقراء العربية قضية مراكش وأساليب السياسة الاستعمارية التى تنهجها فرنسا فيها ، والكفاح العظيم الذى يقوم به الشعب المغربى فى مقاومة الاستعمار والعمل على تحقيق ما يصبو إليه من حرية واستقلال .

وقيام الأستاذ المحترم السيد عبد العاطى جلال بتأليف هذا الكتاب بدافع عربى خالص خير دليل على اهتمام الرأى العام فى مصر والبلاد العربية بقضية بلاد المغرب وتتبع كفاح أبنائها بكل ما يتطلبه ذلك من عناية .

ونحن الذين باشرنا الدعوة لقضية بلادنا فى المشرق العربى وبلونا من جهل الكثير من اخواننا بحقيقة وطننا وقضيته نعتبر صدور هذا الكتاب بمثابة نجاح لعملنا ونضج لثمرة جهودنا ، بل اننى أعتبر هذا المؤلف بمثابة الأطروحة التى نتقدم بها نحن للتدليل على أن ما كانت تصدره دار المغرب العربى من كتب ونشرات وتنظمه من محاضرات وتردده من أصداء للكفاح الداخلى قد آثار الانتباه ووجه أنظار الدارسين من اخواننا فأصبحوا يكتبون متفقين مع مصادرهم الخاصة ما يعرف من بقى من الجاهلين بالمغرب وحركته .

وان معرفة العرب بقضاياهم وبهذه الأجزاء التى تكون وطنهم لخير سبيل لتحقيق ما يعمل له العرب جميعاً من وحدة فى العمل لبناء كيان عربى متين .

أهنىء الأستاذ جلال واعبر له عن اعترافنا نحن المغاربة بجميله وأرجو أن يكثر الله من أمثاله الذين لا يقصرون فى أداء واجبهم نحو كل جزء من أجزاء الوطن العربى الكبير .

القاهرة

علال الفاسى

بسم الله الرحمن الرحيم

إن فكرة الكتابة عن المشكلة المراكشية ، بل والمشاكل الأفريقية كلها كانت تراودنى منذ زمن بعيد ، وخاصة فى المناطق التى اتسمت بالحركات الثورية ضد الاستعمار الأوروبى ، كالجزائر وتونس وكينيا والحبشة وغيرهما .

ولقد كان من العوامل التى حفزتنى على إبراز هذه الفكرة إلى حيز الوجود تلك الثورة الأخيرة التى احتدم أوارها فى مراكش منذ عام ١٩٥٣ ضد الاستعمار الفرنسى الذى جثم على صدر هذا القطر منذ عام ١٩١٢ ، والذى وصل إلى أعلى مراتبه فى هذه الأيام الأخيرة ، فكشفت فرنسا القناع عن نواياها التى تتلخص فى تطبيق الحكم المباشر ومحو سيادة البلاد وربط مراكش نهائياً بعجلة الاستعمار الفرنسى . فعزلت سلطان البلاد الشرعى عن عرشه وبدأت فى تطبيق الاصلاحات التى بواسطتها يمكن لهذه الدولة أن تسيطر على موارد البلاد وتقبض على أزمة الأمور فيها مما أوضحتها توضيحاً تاماً فى فصول هذا الكتاب .

وقد تناولت فى كتابى جغرافية هذه البلاد الإقليمية والسياسية والاقتصادية ، حتى أكون لدى القارىء فكرة واضحة عن منابع الثروة ومناطق الإنتاج . ثم عرضت لتاريخ هذه البلاد منذ الفتح الإسلامى حتى أوائل هذا القرن وتوخيت الإيجاز بقدر المستطاع حتى لا أضيع على القارىء الكريم الغرض الأساسى الذى نهدف ويهدف إليه ، ألا وهو الحصول على صورة واضحة المعالم عما قامت به فرنسا منذ أعلنت حمايتها فى ٣٠ مارس عام ١٩١٢ ، وما استتبع إعلان تلك الحماية من تغيير فى نظام الحكم وتطبق للسياسة الاستعمارية الفرنسية والاسبانية . وتعرضت بعد ذلك إلى الحركة الوطنية التى أوليتها جل عنايتى حتى لم يفوتنى أن أذكر الأشخاص بأسمائهم

لكى يأخذ كل ذى حق حقه ولكى أسجل على صفحات التاريخ تلك الأسماء التى تألقت فى سماء الحرية ، ونادت بنبذ الاستعمار وأعوانه فلقيت كثيراً من صنوف العذاب والخسف .

وأفردت فى كتابى فصلا عن قيام الثورة المراكشية الكبرى التى بدأت منذ أغسطس عام ١٩٥٣ وما زالت مستمرة حتى هذه اللحظات ؛ فذكرت المدن التى كانت مسرحاً للأحداث والمظاهرات ، وأحصيت بقدر الإمكان عدد الذين استشهدوا فى هذه الثورة ، وكذلك الذين أصيبوا ، والمعتقلين والمبعدين وغيرهم ممن يسامون أشد أنواع الخسف والجور .

ولما كنت من المتتبعين لسير القضية المراكشية فى أروقة هيئة الأمم المتحدة فقد تمكنت من سرد الأطوار التى مرت بها منذ سبتمبر عام ١٩٥٢ حتى آخر جلسة من جلسات الهيئة السياسية للجمعية العامة فى تلك الدورة . وقد حرصت على إيراد جميع الكلمات التى ألقاها مندوبو وفود دول الكتلة الآسيوية الأفريقية ، حتى لا نغمط أحداً حقه وحتى نبرز للقارىء المواقف المشرفة التى وقفتها هذه الدول من القضية .

وأخيراً أوضحت للقارىء الكريم الأصداء التى ترددت فى بعض الدول من جراء الأحداث المثيرة التى انتابت مراكش فى السنتين الأخيرتين .

لقد حاولت بقدر المستطاع أن أوفى مراكش حقها وأن لا أترك شيئاً دون أن أعرض له ، وما قصدت من ذلك كله إلا الكمال الذى هو من صفات الله عز وجل ، والذى ما أنا ببالغه . فإن لم يحالفنى التوفيق فى شىء مما أوردت فإن معذرتى هى الاعتراف بذنبى والله المستعان .

القاهرة فى أكتوبر ١٩٥٤ — المؤلف

المراجع

العربية :

١ ــ الحركات الاستقلالية فى المغرب العربى ــ علال الفاسى .

٢ ــ التيارات السياسية فى البحر الأبيض المتوسط ــ محمد رفعت .

٣ ــ الاستعمار الفرنسى فى شمال أفريقيا ــ احمد رمزى .

٤ ــ هذه مراكش ــ عبد المجيد بن جلون .

٥ ــ مأساة سلطان مراكش ــ عبد المجيد بن جلون .

٦ ــ سلطان مراكش ــ روم لاندو ــ ترجمة عبد المجيد بن جلون .

٧ ــ محاضرات فى التاريخ المعاصر ــ الدكتور عبد الحميد البطريق .

الانجليزية والفرنسية :

1. — *Histoire politique de l'Europe contemporaine*, Ch. Seinobos.

2. — *L'Afrique du Nord en marche*, Ch. Julien.

3. — *International Conciliation Morocco*, Rom. Landau.

4. — *Morocco that was, Harrio Walter.*

جغرافية مراكش

تقع فى الشمال الغربى من قارة أفريقيا يحدها شمالا البحر الأبيض المتوسط وغربا المحيط الأطلسى وجنوبا الصحراء المراكشية التى تكون جزءاً من الصحراء الكبرى وشرقا الجزائر أو المغرب الأوسط . وتبلغ مساحتها ٦٠٠ ألف كيلو متراً مربعاً . وتنقسم من حيث السطح إلى ثلاث مناطق .

١ — المنطقة الساحلية

على البحر الأبيض المتوسط وأغلبها صخرى لا يصلح لرسو السفن ويبلغ طولها ٤٧٥ كيلو متراً ثم المنطقة الساحلية الواقعة على شاطىء المحيط الأطلسى ويبلغ طول شواطئها ١٦٦٠ كيلو متراً ومعظم مدنها الساحلية صالحة لرسو السفن وخاصة الدار البيضاء التى تعتبر أكبر ميناء تجارى للبلاد على هذا الشاطىء ، هذا زيادة على بعض المدن الساحلية التى لا تفيد الملاحة فى شىء .

٢ — المنطقة الجبلية

ا — سلسلة جبال الريف وهى متوسطة الارتفاع وتمتد فى شبه قوس بين طنجة ومليلية يحصر بينه أرضاً سهلة يطلق عليها اسم الريف المراكشى وتبلغ هذه الجبال أقصى ارتفاعها عند جبل تدغين الذى يبلغ ارتفاعه ٢٥٠٠ متراً فوق سطح البحر .

ب — سلسلة جبال الأطلس التى يفصلها عن سلسلة جبال الريف ممر تازة . وتتكون هذه الجبال من ثلاث سلاسل تمتد شرقا وغرباً حتى شاطىء

المحيط الأطلسي أولها سلسلة جبال الأطلس العظمى وتمتد من الجنوب الغربي إلى الشمال الغربي ويبلغ ارتفاعها ٤٥٠٠ متراً فوق سطح البحر وثانيهما سلسلة جبال الأطلس الوسطى وتسير محاذية لأطلس العظمى ويبلغ ارتفاعها ٤٠٠٠ متراً وثالثهما الأطلس الصغرى التي تسير حتى الساحل الأطلسي في الجنوب الغربي ويبلغ ارتفاعها ٣٣٠٠ متراً .

٣ — المنطقة الصحراوية

في أقصى الجنوب وتمتد جنوبا حتى نهر النيجر . وبجانب هذه الأقسام الثلاث توجد بعض الوديان التي ترويها النهيرات والمجاري المائية وأهمها نهر سبو وينبع من جبال أطلس ويمر بمدينة فاس ونهر أم الربيع والسوس ودرعة .

المناخ : مناخها بحر أبيض متوسط ، وتسقط الأمطار عليها في فصل الشتاء مع اعتدال في حرارة الجو ، أما في فصل الصيف فهو حار جاف ولا يسقط المطر إلا قليلا جداً بل يصل إلى حد الندرة وعلى وجه العموم يسقط المطر غزيراً كلما اتجهنا نحو الساحل سواء في الشمال أو الغرب . والرياح التي تهب على مراكش في الشتاء هي رياح عكسية محملة بالأمطار ، أما في الخريف فتهب عليها الرياح الشمالية التي تمر على البحر الأبيض المتوسط .

المواردالاقتصادية : المحاصيل الزراعية :

يوجد بها ما يقرب من ٥ ملايين هكتاراً من الأراضي الصالحة للزراعة يستحوذ الفرنسيون والأوروبيون على ما يعادل ثلثها ، وأهم ما تنتجه هذه الأراضي الحبوب كالقمح والذرة والشعير والفول والحمص والحلبة والزيتون والموالح والعنب .

وقد بلغ محصول القمح في سنة ١٩٥٠ ما يساوي ٦٦٥ ألف طن والذرة ١١٦ ألف طن والشعير ٩٩٢ ألف طن والعنب ١١٠ ألف طن

والبرتقال ١٣٦ ألف طن .

والجدول الآتى يبين الكمية المنتجة من هذه المحاصيل منذ سنة ١٩٣٤ حتى سنة ١٩٥٠ مقدراً بآلاف الأطنان المترية :

المحصول	١٩٣٤ — ٣٨	١٩٤٩	١٩٥٠
القمح	٦٣١	٦٣٨	٦٦٥
الذرة	٢١٣	٤٠٠	١١٦
الشعير	١١٤٨	١٣٦٨	٩٩٢
العنب	٩١	٨٠	١١٠
البرتقال	٣٨	١٣٢	١٣٦

وأهم الأقاليم التى تزرع بها الحبوب هى مناطق الشاوية ودكالة وعبده ومناطق الغرب ومكناس وفاس وتادله والحوز ومنطقة الشرق .

وتنتشر زراعة الزيتون فى شمال مراكش فى منطقة جبالة وحول مدينة طنجة وفاس ومكناس ووزان ومدينة مراكش ومنطقة السوس .

وقد أدخلت أخيرا زراعة القطن فى مراكش منذ سنة ١٩٣٩ فى مناطق محدودة ، ووصل إنتاجه حتى سنة ١٩٤٧ إلى ثلاثة آلاف طن .

وتزرع أشجار الفاكهة على مساحة تزيد على ٤٧ ألف هكتار منها ١٥ ألفاً فى أيدى الفرنسيين .

ويعتبر العنب من أهم منتجات مراكش وتشتهر بزراعته فاس ووزان ومدينة مراكش وسوس .

المواد المعدنية : توجد بالبلاد ثروة معدنية هامة حيث يستخرج الفوسفات والحديد والمنجنيز والرصاص والزنك والكوبلت والملح والبترول والانتيمونى والفحم الحجرى ، بجانب كميات قليلة من الجرافيت والرخام والجبس والكبريت والزئبق والذهب والفضة والباريوم والجرانيت

والجير يكلف استغلالها كثيراً من المال دون الاستفادة منها فائدة تامة .

والجدول الآتى يبين تدرج الصادر من المعادن حتى سنة ١٩٥٠ مقدراً بآلاف الأطنان المترية :

المعدن	١٩٣٥	١٩٣٨	١٩٤٩	١٩٥٠	نسبة الصادر منه عام ١٩٥٠
فوسفات	١١٥٢	١٤٨٧	٣٦٢٦	٤١٣٢	١٠٠
سوبرفسفات	١٢	٤٥	٥٥	—	—
ملح	٤,٢	١٩,٣	٤٠	٦٠	—
مانجنيز	٧,٤	٣٠	٩٨,١	١١٥,٢	١٠٠
حديد	—	١٣١	١٦١	١٤٦	١٠٠
رصاص	١	١٨,٧	٣٧,٢	٤٥	١٠٠
زنك	—	٢,٨	٢,٨	١٠,٦	٦٨
أنتيمونى	١٩٧	١٣٧	٧٠٠	٧٠٦	٩٢
فضة	١	٧,٨	٢٢,٩	٣٤,١	—
فحم حجرى	٥٣	٣٤١	٣٤١	٣٦٨	٤٠
بترول	١	٣,٢	١٧,٥	٣٩,٣	—

ويحتل الإنتاج المعدنى المرتبة الثانية فى اقتصاديات البلاد ، ولا يزال استغلال هذه المعادن فى بدايته ، وما تزال مراكش حقلا خاما لكثير من المواد التى تزخر بها تربة البلاد ولا سيما وأن البترول لا يزيد عمقه عن سطح الأرض أكثر من ثلاثين متراً فى بعض المناطق . ويوجد البترول فى المنطقة الجنوبية المجاورة لسلسلة جبال الريف ممتدة من مدينة العرائس إلى مدينة تازه ، وقد بدأت الشركات الفرنسية فى استغلاله فى سنة ١٩٤٥ .

وأهم مناطق الفحم الحجرى منطقة جرادة التى يوجد بها أكبر منجم للفحم فى المغرب كله . أما الرصاص والزنك فيوجدان فى مناطق الأطلس .

وتوجد مناجم الحديد فى خنيفرة والسوس وتيفلت والسهل الغربى ومناطق الشرق وأهمها مناجم آيت عمار .

ويعتبر الفوسفات من أهم معادن مراكش الاقتصادية وقد عرفته البلاد منذ سنة ١٩٠٢ وبدىء فى استغلاله سنة ١٩١٩ . وأهم مناجمه توجد فى خريبجه ووادى زم والبروج .

ونظراً للتطور الذى أصابته البلاد بعد الحرب العالمية الثانية نجد تقدما سريعاً فى الصناعة بنوعيها الخفيفة والثقيلة ، كصناعة الصلب والحديد اللذين أستخدما فى إصلاح السفن ، وكذلك القوة الكهربائية ، كما توجد مصانع الأسمنت والجلود ومعامل تكرير السكر والأغذية المجففة . وبجانب هذه الصناعات توجد صناعات أخرى خفيفة كالمصنوعات الجلدية والسجاد والأوانى الفخارية والمنسوجات اليدوية .

وإلى جانب كل هذا توجد الغابات التى تقطع منها الأخشاب ، وأهم أشجارها السنديان والبلوط والأرز والصنوبر والسرو والسندروس وغيرها وتستعمل أخشابها فى الإنتاج المحلى وخاصة الأدوات الزراعية والأنوال وغيرها مما يستعمل فى الاستهلاك الأهلى . وتقدر مساحة الأراضى المغطاة بهذه الغابات بأربعة ملايين هكتاراً ، منها مليون ونصف فى منطقة النفوذ الاسبانى .

الثروة الحيوانية : تحتل الثروة الحيوانية مكاناً لا بأس به فى الاقتصاد المراكشى ، فتقوم فيها تربية الدواجن والمواشى كالضأن والماعز والأبقار والخيول . وأغلب هذه الثروة بيد الأهالى ، وتصدر منها كميات وفيرة إلى المناطق المجاورة كالجزائر . كما تشتهر الخيول المراكشية باستخدامها فى الحروب والمعارك لأن لديها قدرة احتمال تفوق الخيول الأوربية . وتزدهر شيئاً فشيئاً مصائد الأسماك التى تجد سوقا رائجة داخل البلاد . وتكثر

الأسماك فى خليج أغادير وعلى شواطىء البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسى . وأغلب الأسماك الموجودة من نوع السردين .

التجـــارة : مراكش إقليم يعتمد كثيراً على سقوط الأمطار وغزارتها ولذلك فإن زراعاته تتأثر طردياً بهطول الأمطار ، فكلما كانت غزيرة كلما انتعش المحصول والعكس . وتتكون صادراتها من الحبوب والصناعة والمواد الخام المعدنية التى تدخل فى الصناعة كالفوسفات والمنجنيز والحديد وغيرها .

وتسيطر فرنسا وأسبانيا على حركة الصادرات والواردات وذلك بواسطة قوانين النقد التى وضعتها هاتان الدولتان حتى يمكنهما التحكم فى الواردات التى تتكون من الشاى والسكر والمنسوجات القطنية والحريرية والآلات وسائر المصنوعات . أما الصادرات فسيطرتهما عليها أشد ، وذلك لتمكنهما من التحكم فيها فى الداخل . ولقد كان لرؤوس الأموال الفرنسية والأسبانية أكبر الأثر فى السيطرة على التجارة بواسطة الشركات والبنوك التى أسستها الدولتان لتحقيق المصالح الاستعمارية وحماية الإنتاج من أهالى البلاد الوطنيين.

وتحتل تجارة المواشى فى المنطقة الأسبانية المكان الأول .

ووفقاً للسياسة الاقتصادية التى تسير عليها الإقامة الفرنسية فى مراكش الفرنسية أدخلت تحسينات كثيرة على الزراعة والإنتاج المعدنى لكى تتمكن فرنسا من الحصول على المواد اللازمة للصناعة من جهة ، ومن جهة أخرى لكى تظل الصناعة اليدوية مقصورة على المراكشيين الذين يضطرون إلى الاحتياج دائماً إلى المنتجات التى تزيد عن حاجة فرنسا فتسد بها حاجة مراكش . وفى مقدمة مشروع السنوات الأربع ١٩٤٩ — ١٩٥٢ ، والذى نشرته الإقامة الفرنسية جاء ما يأتى :

« ستقوم مراكش بنصيب كبير فى إنعاش فرنسا وذلك باستغلال المانجنيز والكوبلت والرصاص والمواد المحفوظة ، والمنتجات الزراعية حتى يتمكن

الاتحاد الفرنسى من الاعتماد على موارده الخاصة كل ما أمكن ذلك ... وسوف تجد فرنسا من مراكش سوقا لتصريف منتجاتها وخاصة المنسوجات والآلات المصنوعة من الصلب » .

فى الواقع أن فرنسا منذ سنة ١٩١٢ حرمت البلاد من التعامل مع الدول الأجنبية وخاصة فى الصادرات إذ جندت البلاد لمصلحتها ومصلحة الاقتصاد الفرنسى دون ما مراعاة لمصلحة المراكشيين . وبالرغم من إزدياد حركة الصادرات والواردات إلى فرنسا ومنها إلى انجلترا بوجه خاص فإن مستوى معيشة الأهالى ما زال منحطا كما كان عليه فى سنة ١٩١٢ . ولقد ازدادت قيمة الدخل من الدولارات والاسترلينى الذى دائماً يعرف طريقه إلى خزانة المستعمر .

والجدول الآتى يبين قيمة الصادرات والواردات ما بين سنة ١٩٣٨ وسنة ١٩٥٠ بين مراكش والدول الأخرى مقدرا بملايين الفرنكات[1] .

المنطقة	١٩٣٨				١٩٥٠			
	الوارد	النسبة المئوية	الصادر	النسبة المئوية	الوارد	النسبة المئوية	المصادر	النسبة المئوية
الفرنك	٧٧٠	٪٣٥,٢	٩٠٧	٪٦٠	٧٨,٤٦٣	٪٦٨,١	٣٠,٨٨٦	٪٤٦,٥
فرنسا	٧٣٣	٪٣٣,٥	٦٧٧	٪٤٤,٧	٦٩,٩٠٣	٪٦٠,٦	٢٤,٢٧٤	٪٣٦,٥
الدولار	٣٩٧	٪١٨,٢	٣١	٪٢	٢٠,١٩١	٪١٧,٤	١,٣٩٣	٪ ٢,١
الاسترلينى	٩٢	٪ ٤,٢	١٣٦	٪٩	٢,٤٣٧	٪ ٢,١	١١,٢٥٩	٪ ١٧
مناطق أخرى	٩٢٦	٪٤٢,٤	٤٣٨	٪٢٩	١٤,١٤٢	٪١٢,٣	٢٢,٨٧٤	٪٣٤,٤
المجموع	١,٤١٥	٪٦٤,٨	٦٠٥	٪٤٠	٣٦,٧٧٠	٪٣١,٩	٣٥,٥٢٦	٪٥٣,٥
المجموع الكلى	٢,١٨٥	٪ ١٠٠	١,٥١٢	٪١٠٠	١١٥,٢٣٣	٪١٠٠	٦٦,٢٠٢	٪١٠٠

وقد زادت قيمة الصادرات بعد الحرب العالمية الثانية بمقدار ٥٩ مرة

(١) مأخوذ عن الإحصائية السنوية لمراكش سنة ١٩٣٨ .

عنها قبل الحرب الأولى وقفزت قيمة الصادرات إلى منطقتى الاسترلينى والدولار بمقدار ٥٤٪ زيادة عما كانت عليه منذ سنة ١٩٣٨ حيث كانت تقدر بنسبة ٤٠ ٪ .

الصناعة : تنقسم إلى قسمين صناعة يدوية يقوم بها الأهالى وأهمها المنسوجات ، وصناعة ثقيلة تتركز فى أيدى الفرنسيين والأسبان وتعتمد على رؤوس الأموال الأجنبية وأهم المصانع المراكشية المطاحن والأغذية المحفوظة والسكر والقوة الكهربائية ومصانع الصابون والشمع والزجاج ومواد البناء ومصانع نسيج القطن والصوف ومصانع الورق والجلود .

المدن الهامة : العاصمة الرباط وتقع بالقرب من ساحل المحيط الأطلسى وتعتبر مدينة طنجه من أهم موانى البحر الأبيض المتوسط وتليها فى الأهمية مدينة الدار البيضاء على ساحل المحيط الأطلسى وهى الميناء التجارى الهام للتجارة المراكشية . أما مدينة فاس فهى عاصمة البلاد الروحية والفكرية ومنها انبعثت الحركة الوطنية فى مراكش . وتعتبر مدينة سبتة على الساحل الشمالى من أقدم المدن ، ويبلغ تعدادها ٤ آلاف نسمة ، كما تكون هى ومدينة طنجة موقعاً حربياً هاماً على الساحل . ومن المدن الهامة أيضاً مراكش ومكناس .

السكان : يبلغ مجموع السكان حسب تعداد سنة ١٩٥٢ — ٨,٥٠٠,٠٠٠ نسمة منهم ٥٠٥,٠٠٠ من الأوربيين . ويضطرد ازدياد عدد الوطنيين بالرغم من كثرة عدد الوفيات فى الحروب والثورات الوطنية بمقدار ١٥٠,٠٠٠ نسمة سنوياً . وقد ازداد عدد المهاجرين الوافدين على البلاد فى السنوات الأخيرة بدرجة أزعجت الدوائر الوطنية .

ويشتغل معظم الأهالى بالزراعة والصناعات الوطنية والرعى ، كما تضم المصانع عدداً من العمال يبلغ أكثر من ٣٠٠ ألف عامل . وما يزال مستوى العائلة المراكشية منحطاً نظراً للظروف الاستعمارية التى يعيش فيها الأهلون

وسكان مراكش يمتازون ببياض البشرة والشعر الأشقر فى بعض الأحيان وبعضهم ذو عيون زرقاء وهم أصلا من البربر الذين امتزجوا بالعرب بعد الفتح الإسلامى وكونوا عنصراً جديداً هم السكان الحاليون الذين تغلب عليهم الثقافة العربية ويدينون بالدين الإسلامى وليس هناك ، ما يزعمه البعض ، عرب وبربر وهم شعب قوى على جانب كبير من الشجاعة والإقدام .

وتنقسم مراكش الآن إلى أربع مناطق نفوذ تمخضت عنها معاهدة الحماية التى فرضت على البلاد فى ٣٠ مارس سنة ١٩١٢ وهى :

١ — منطقة تحت الحماية الفرنسية وعاصمتها الرباط .

٢ — منطقة تحت النفوذ الاسبانى وعاصمتها تطوان .

٣ — منطقة دولية هى (طنجة) .

٤ — منطقة تحت النفوذ الاسبانى فى أقصى الجنوب وهى (يفنى وملحقاتها) .

مراكش منذ الفتح الإسلامي حتى أواخر القرن الثامن عشر

مقدمة : لقد اجتاح الفينيقيون والقرطاجيون السواحل الافريقية منذ ثلاثة آلاف سنة تقريباً دون أن يتوغلوا فى داخل البلاد التى تقع وراء هذه السواحل ، بل اكتفوا بتأسيس مراكز بحرية يستخدمونها كمواقع حربية ضد الأعداء . أما مملكة قرطاجة التى أسسها الفينيقيون فى القرن السابع قبل الميلاد ، ووصل نفوذها حتى أسبانيا غربا فلم تتمكن من التأثير على سكان شمال إفريقيا تأثيراً مباشراً فى الدم أو فى العادات بل ظلت حالتهم البدوية التى تميل إلى الحرية كما هى .

ولما بلغت مقدونيا أوج عظمتها وأسس الاسكندر الأكبر الامبراطورية الأغريقية لم يحاول أن يغزو هذا الجزء ويضمه نهائياً إلى الامبراطورية بل أن الأغريق كانوا يتغنون بجمال بلاد المغرب ويعتبرونها جنـــة فيحاء فى شمال إفريقيا .

أما الاستعمار الرومانى الذى شمل معظم أوروبا وسواحل البحر الأبيض وشمال أفريقيا وجزءاً كبيراً من آسيا الصغرى ، فلم يترك أثراً كبيراً فى بلاد المغرب وذلك لوعورة البلاد الداخلية من ناحية ، ومن ناحية أخرى لعدم إمكان إدماج الشعب المغربى فى غيره من الشعوب لأنه شعب احتفظ بمميزاته وصفاته قبل الميلاد وذلك لانتشار حالة البداوة وعدم سهولة إدماج السكان فى غيرهم من الشعوب الغازية .

ثم يأتى بعد ذلك الوندال الذين لم يتركوا أى أثر لهم فى البلاد .

الفتح الإسلامى : فتح المسلمون العرب بلاد المغرب فى عام ٧٠٩ ميلادية

بفضل القائد العربى موسى بن نصير ودخل المغاربة فى الإسلام وامتزجوا بالعرب امتزاجا قوياً . ولما استتب لهم الأمر فى هذه البلاد فكروا فى غزو أسبانيا وكونوا جيشاً قويا بقيادة أحد المغاربة هو طارق بن زياد الذى تمكن من فتحها وتوغل فى أوروبا حتى جنوبى فرنسا . وكان للمجندين المغاربة فضل كبير فى إحراز هذه الانتصارات المتتابعة ، وذلك لقوة إيمانهم بالدين الاسلامى الذى وجد أرضا خصبة فى هذه البــــلاد وجواً يلائم الثقافة الإسلامية .

دولة الأدارسة : وعندما استولى العباسيون على الخلافة فى القرن الثامن الميلادى استقل المسلمون فى أسبانيا عن سلطة الخليفة العباسى فى بغداد والتفوا حول الخليفة الأموى فى قرطبة . وسيطر الأدارسة على مراكش عند ما نزل مولاى إدريس فى طنجة سنة ٧٨٨م بعد أن فر من وجه الخليفة العباسى واستقر به المطاف بمدينة وليلى . وغزا الأدارسة مناطق واسعة فى مراكش كانت كلها تدين بالمسيحية أو اليهودية أو الوثنية وما لبثت أن دخلت تحت راية الإسلام . وفى سنة ٧٩٣ قتل مولاى إدريس بإيعاز من الخليفة هارون الرشيد وخلفه إبنه إدريس الثانى الذى أسس مدينة فاس سنة ٨٠٨ التى أصبحت منذ ذلك التاريخ عاصمة البلاد الروحية ومنها انتشرت الثقافة الإسلامية إلى جميع بلاد المغرب .

دولة المرابطين : أسسها يوسف بن تاشفين الذى ينتسب إلى قبيلة تقطن قلب الصحراء وتتمسك بتعاليم الإسلام تمسكا قوياً . تمكن يوسف هذا من تكوين جماعة قوية من رجال القبائل الصحراوية والجبلية واستولى على مراكش . وفى سنة ١٠٦٢ م أسس مدينـة مراكش على أن تكون قاعدة عسكرية ومركزاً للقيادة يمكنه من شن هجماته على أجزاء المغرب كله . وفعلا بلغت غزواته الجزائر إلا أنه ارتد على عقبيه عند ما استغاثت به الطوائف الإسلامية فى الأندلس ضد ألفونسو السادس ملك قشتالة الذى ما لبث أن

أوقع به الهزيمة فى سنة ١٠٨٦ . وعنـد ما عاد إلى المغرب استقر فى فاس وجعلها عاصمة ملكه الذى اتسع ، وامتدت حدوده من السنغال جنوباً إلى نهر الأيبر شمالا ومن المحيط الأطلسى غربا إلى الجزائر شرقا . وتوفى يوسف سنة ١١٠٦ وخلفه ابنه الذى فتن بالحضارة الأندلسية والمغربية وأعجب بها فشيد مبان فخمة فى مدينة فاس ومراكش وتلمسان تعد من روائع الفن الإسلامى . وانهارت دولة المرابطين سريعاً حوالى ١١٢١ ميلادية .

دولة الموحدين : قام بتأسيسها المهدى بن تومرت الذى يعـد من كبار المصلحين الدينيين وأكثرهم غيرة على الإسـلام . إغترف من نبع الثقافة الإسلامية فى الأندلس والشرق العربى ورجع إلى المغرب مملوءاً غيرة على الإسلام وألف جماعة يدينون له بالطاعة ويعتنقون مبادئه . ولـكن الموت لم يمهل ابن تومرت فقد توفى سنة ١١٣٠ وخلفه فى الزعامة تلميذه عبد المؤمن الذى اشتهر بذكائه وشجاعتـه . وتمـكن الزعيم التلميذ فى سنوات قليلة أن يبسط سلطانه على جميع أنحاء مراكش . ولما استتب له الأمر بها غزا قرطبة وغرناطه بل غزا الجزائر وبسط نفوذه على تونس وبرقة وتمـكن من طرد النورمانديين فيها سنة ١١٥٩ . وعند ما تمت له الغلبة والسيطرة من الأندلس إلى برقة بدأ فى تنظيم مملكته .

وبلغت دولة الموحدين أقصى ما تبلغه دولة فتية فى ذلك التاريخ إذ اهتم المنصور خليفة الموحدين بتشجيع العلماء والصناع ، مما أنعش جميع موارد البلاد وازدهرت فى عهده مدن مراكش ، وشيدت بهـا القصور والعمائر ووصلت تجارتها إلى شواطىء إيطاليا ومرسيليا . وقد أسست مدينة الرباط فى عهدهم .

دولة المرينيين : أصل مؤسسيها من المغرب الشرقى (تونس) من بنى مرين . ولم تدم دولتهم طويلا إذ تأسست فى القرن الثالث عشر وانهارت فى القرن السادس عشر وذلك بسبب حروبهم الطويلة مع أمراء تلمسان

وتونس ، وفى عهدهم استطاع الأسبان أن يستولوا على آخر معقل من معاقل المسلمين فى أسبانيا وذلك بأن احتلوا غرناطة سنة ١٤٩٢م ، بل تمكن البرتغاليون والأسبانيون من احتلال بعض المراكز الساحلية على شواطىء المغرب .

دولة السعديين : تأسست خلال القرن السادس عشر وتمكنت مراكش فى عهدهم من التحالف مع الأتراك ضد البرتغاليين الذين أرادوا التوسع والاستيلاء على بلاد المغرب . كما أن مراكش لم تحاول غزو أى بلد مجاور لها فى عهدهم بل انطوت على نفسها واكتفت بصد هجمات المهاجمين من الأسبان والبرتغاليين ، كما أنها كانت تعد العدة لصد الأتراك الذين غزوا تونس والجزائر واستولوا عليهما . وقد استقرت الأحوال نوعاً ما فى عهد السعديين وانصرف همهم إلى البناء والعمارة وقد كان هذا الاستقرار بداية للازدهار الذى ستصيبه البلاد فى عهد العلويين .

دولة العلويين : توطدت دعائم هذه الدولة منذ القرن السابع عشر الميلادى حتى الآن وعم البلاد الرخاء والهدوء النسبى نظراً لانصراف الدول الأوروبية إلى ميدان الصراع الأوروبى فى القارة نفسها فقد قامت حركة الإصلاح الدينى بها على يدى مارتن لوثر وكلفن وغيرهما . كذلك قامت الثورة الفرنسية التى حملت مبادىء الحرية والأخاء والمساواة وكانت شيئاً جديداً بالنسبة للأوروبيين فغيرت كثيراً من الدساتير والنظم الموضوعة بالممالك المختلفة قبل سنة ١٧٨٩ .

وقد وطد السلطان اسماعيل دعائم هذه الدولة واستمر خلفاؤه من بعده ينسجون على هذا المنوال ، وقد امتاز هذا السلطان بقوة جسمانية وشدة بأس وشجاعة أكسبته هيبة بين رعاياه . وانصرف همه إلى تأمين دولته ضد غارات المغيرين ، فنجده يشيد كثيراً من المعاقل والحاميات والمراكز الاستراتيجية بل أنه تمكن من أن يطرد الإنجليز من طنجة ويطرد الأسبان

من المراكز التى كانوا يحتلونها وتأسست مدينة مكناس فى عهده وتمكن قبل وفاته بقليل من طرد البرتغاليين من مدينته الجديدة .

وفى عهده تمكنت مراكش من عقد عدة معاهدات صداقة وتحالف بينها وبين الدول الأوروبية مثل الدنمارك وأسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وهولندا وإيطاليا والبرتغال والسويد . وكان السلطان يهدف من عقد هذه المعاهدات إلى إقامة سلم دائم مع هذه الدول وإنعاش التجارة بين بلاده وبينها لأنه كان يحاول ما وسعه التقدم بالمغرب وجعله فى مصاف الدول الأوروبية .

أوروبا فى القرن التاسع عشر

الثورة الفرنسية : لقد جاءت الثورة الفرنسية بمبادىء جديدة فى أواخر القرن الثامن عشر ، أثرت على الأفكار والمذاهب السياسية لا فى أوروبا وحدها ، بل فى العالم كله فتغيرت علاقات الدول بعضها ببعض وأصبحت هذه الدول تهدف إلى النظام الديمقراطى الذى بعثته الحرية ، ذلك النظام الذى يعتمد على النظام البرلمانى ممثلا فيه الشعب تمثيلا يمنع افتئات السلطة التنفيذية ويوقفها عند حدها إذا تنكبت الطريق السوى . ولقد بعثت هذه المبادىء فى نفوس الشعوب المغلوبة على أمرها روحاً جديداً يهدف إلى تكوين القوميات وتستقل عن بقية الدول المسيطرة التى سلبتها استقلالها وهددت كيانها الخاص إذ كانت الإمبراطوريات التى تحكم هذه الشعوب لا تحفل مطلقاً بتجانسها أو انسجامها بل كانت تتسلط على شعوب صغيرة تختلف جنساً ولغة وديناً .

المذاهب الاشتراكية : لقد نادى كارل ماركس بهذه المبادىء وتطرف فيها حتى وصل إلى الشيوعية ، ولاقت هذه المبادىء أرضاً خصبة لدى الشعوب الصغيرة وفى الدول المسيطرة فيها ؛ إذ نادت هذه الشعوب بوجوب إشراكها فى كل نواحى النشاط الدولى ، بل أن هـذه المبادىء دعت إلى مشاركة الدول بعضها بعضاً فى الإنتاج والاقتصاد .

كل هذا كان له أثر كبير فى استقلال بعض الشعوب التى تجمعها رابطة الجنس أو اللغة وفى تكوين كيان خاص بها فنتج عن ذلك الوحدة الألمانية والوحدة الإيطالية اللتان تمتا فى أقل من ربع قرن من الزمان ، واستقلت

بعض الشعوب إستقلالا تاماً فنشأت دولة بلجيكا وهولندا . حقيقة أن الوحدة الألمانية تفككت عراها بعض الوقت بسبب سياسة مترنخ ولكنها ما لبثت أن عادت مرة أخرى إلى الوجود بفضل زعامة بروسيا وسياسة بسمارك الذى كان له فضل كبير فى توحيد الجنس الألمانى وإخراج النمسا من العصبة الألمانية . وقد قاومت فرنسا بكل قوتها إتحاد ألمانيا لأنها كانت ترى فيها شيئاً يهدد استقلالها ، ثم تمكنت ألمانيا من هزيمة فرنسا فى الحرب السبعينية سنة ١٨٧٠ واستولت على الألزاس واللورين وأعلن قوادها قيام الإمبراطورية الألمانية فى قصر فرساى بباريس . ولكى ينسى بسمارك فرنسا هذه الهزيمة يحاول أن يصرف همها إلى المستعمرات فى أفريقيا ويشجعها على انتهاج سياسة إحتلال شمال إفريقيا بوجه خاص . كان يرمى بسمارك من ذلك إبعاد فرنسا عن التحالف مع أى دولة كبرى بين دول أوروبا .

وقد امتاز وزير ألمانيا الأول بشخصية قوية وعقل ناضج وحكمة واسعة مكنته من السيطرة على مقاليد الأمور فى ألمانيا خلال حكم الامبراطور غليوم الأول فوجه همه بعد النصر إلى تدعيم ألمانيا وتقويتها عسكرياً ، وبناء أسطول ضخم ينافس به انجلترا فى البحار ، وفى الوقت نفسه تحاشى الدخول فى أى حرب جديدة تضعف ألمانيا الناشئة . وقد ظلت هذه السياسة طوال حكم غليوم الأول لألمانيا . وعند ما توفى وخلفه الإمبراطور غليوم الثانى وكان شاباً طموحاً تغلغلت فيه الروح العسكرية البروسية بدأ ينفذ سياسته التى ترمى إلى السيطرة ، وخوض ميادين الحروب ، فعزل سنة ١٨٩٠ بسمارك ووضع برنامجاً ضخما يرمى إلى تسليح ألمانيا براً وبحراً .

لقد أزعج غليوم الثانى ببرنامجه الدول الأوروبية وخاصة انجلترا التى كانت فى ذلك الوقت تملك السيطرة البحرية وتكتفى بمستعمراتها اكتفاءاً ذاتياً فبدأت هى الأخرى فى زيادة قطع اسطولها وإدخال وسائل جديدة عليه .

وعقدت ألمانيا مع النمسا محالفة عدم اعتداء سميت بالاتفاق الثنائى Dual alliance وطلبت إيطاليا الانضمام لهذا الحلف فعقدت معاهدة سرية مع الدولتين المتحالفتين . وتم بينها جميعاً حلفا سمى بالحلف الثلاثى Triple alliance فى ٢٠ مايو سنة ١٨٨٣ .

أصبحت فرنسا مهددة أمام هذا الحلف فاتجهت إلى روسيا التى أنهكتها الثورة الداخلية والحرب اليابانية ، وعقدت معها تحالفاً ودياً فى البلطيق تمخض عنه تحالف عسكرى فى يوليه سنة ١٨٩٢ . وبذلك اختل التوازن الدولى الأوروبى بالرغم من أن الأمم المتحالفة سواء فى التحالف الثلاثى أو الروسى الفرنسى قد أعلنت أنها ما قامت بهذين التحالفين إلا رغبة منها فى المحافظة على السلام .

وبدأ منذ ذلك الحين ما سمى بالسياسة الدولية التى أخرجت هذه الدول من نطاق أوروبا إلى نطاق الدولية العالمية وتحولت الأنظار إلى آسيا وأفريقيا بقصد الحصول على موارد الثروة والمراكز الاستراتيجية . لقد كان من نتيجة هذه السياسة اصطدام المصالح الانجليزية الفرنسية فى إفريقيا وبوجه خاص فى وادى النيل حيث حدثت الأزمة المعروفة بأزمة فاشودة والتى أدت إلى انسحاب الجيش الفرنسى أمام جيش كتشنر ، وذلك لأن سياسة ديلكاس وزير خارجية فرنسا كانت تهدف إلى الوصول إلى اتفاق مع انجلترا .

ولقد أدى موت الملكة فكتوريا فى يناير سنة ١٩٠١ واستقالة اللورد سالسبرى وسوء الحالة المالية فى انجلترا إلى تقريب وجهتى النظر الانجليزية والفرنسية كما زاد تقرب إيطاليا من فرنسا وعقد معاهدة عدم اعتداء بينهما سنة ١٩٠٢ إلى زيادة هذا التقرب . وعقدت انجلترا وفرنسا فى ١٢ أبريل سنة ١٩٠٤ اتفاقاً أطلق عليه الاتفاق الودى Entente Cordiale يقضى باطلاق يد فرنسا فى مراكش نظير اعتراف فرنسا بمركز انجلترا فى مصر

وبهذا الاتفاق خرجت انجلترا من عزلتها التقليدية ونزلت إلى ميدان الصراع الدولى .

لقد خرجت روسيا منهوكة القوى من حربها مع اليابان وأطلقت فرنسا يدها فى مراكش فأرادت ألمانيا أن تحبط سياسة فرنسا صديقة الروسيا المهزومة ، فأعلن وزيرها الأول فى الريخستاغ بأن لألمانيا الحق فى منع أى محاولة تمس المصالح الألمانية فى مراكش كما نشرت الجرائد قائلة بأن الرأى العام الألمانى سيقف ضد أى محاولة تقوم بها فرنسا ويكون من شأنها معاملة مراكش كما عوملت به تونس . وغادر غليوم الثانى ألمانيا فى ٣١ مارس سنة ١٩٠٥ قاصداً طنجة لزيارة سلطان مراكش الذى تعترف له ألمانيا بالسيادة التامة على بلاده . وهناك أبدى رغبته للسلطان بأن تتبع بلاده سياسة الباب المفتوح إزاء جميع الدول ذات المصالح ، دون تفضيل دولة على أخرى . كما صرح بأن الاتفاق الودى الذى عقدته انجلترا مع فرنسا لا تعترف به ألمانيا وأنها تطالب بعقد مؤتمر دولى لتسوية المسألة المراكشية .

لقد حملت هذه المظاهرة الألمانية أسلوباً تهديدياً أدخل الفزع فى قلوب الدول المعادية وخاصة فرنسا وانجلترا . وانقسم البرلمان الفرنسى إلى فريقين أحدهما يرفض عقد أى مؤتمر وتزعم هذا الفريق ديلكاس ، والثانى يرى أنه من الحكمة إجابة ألمانيا لما تطلب . وفى تلك الأثناء بعثت ألمانيا بمندوب غير رسمى إلى باريس عقد مؤتمراً صحفياً أبان فيه سياسة انجلترا التى ترمى إلى الزج بفرنسا فى أتون حرب جبارة لتخدم السياسة الانجليزية . وفى ١٢ يونيه سنة ١٩٠٥ قبلت حكومة فرنسا عقد المؤتمر واستقال وزير الخارجية ديلكاس وقوبلت استقالته بارتياح عظيم فى ألمانيا .

وفى ١٩ سبتمبر سنة ١٩٠٥ وبعد مداولات طويلة أعلن عن المسائل التى سوف يناقشها المؤتمر إجابة لرغبة ألمانيا وأهم هذه المسائل هى مسألة سيادة مراكش وأنها بلد مستقل له مركزه الخاص ، وأن الدول يجب أن تكون

متساوية فيما يختص بالتجارة فيه . كما أعلن البرنامج مناقشة النظام البوليسى والنظام المالى والقضاء على تهريب الأسلحة وإنشاء بنك دولى .

انعقد المؤتمر منذ يناير سنة ١٩٠٦ حتى ابريل من نفس السنة فى الجزيرة وحضره مندوبو ثلاث عشرة دولة . وكان أهم ما ناقشه المؤتمر زيادة عما سبق ، إلغاء مسألة الامتيازات الفرنسية فى مراكش ولكن لم تتمكن المانيا من إلغائها لأن نتيجة التصويت كانت ٣ إلى عشرة فى جانب فرنسا ، وعهد إلى أسبانيا وفرنسا مسألة تنظيم قوة البوليس ، كما طالب المؤتمرون بتأسيس بنك دولى تشرف عليه فرنسا وانجلترا وألمانيا واسبانيا . واختصت فرنسا بشئون الجمارك ، وأسبانيا بالاشراف على منطقة الريف . وخرجت ألمانيا فاشلة من المؤتمر حتى أن إيطاليا حليفتها فى الحلف الثلاثى لم تعط صوتها فى جانبها مما كان له أكبر الأثر فى تزعزع هذا الحلف .

وإذن فالدولة التى خرجت وفى جعبتها كثير من الامتيازات هى فرنسا التى تمكنت من التغلغل شيئاً فشيئاً فى مراكش وشئونها .

مراكش فى القرن التاسع عشر

لقد كان للتسابق الاستعمارى فى القرن الثامن عشر أثر كبير على إفريقيا وأقاليمها التى أصبحت هدف هذه الدول الكبرى وذلك نتيجة للانقلاب الصناعى الذى أدى إلى كثرة الإنتاج ووجوب البحث عن أسواق لتصريف المنتجات . ولما تم نشوء بعض الدول الاوروبية وبلغت من القوة مبلغاً كبيراً وتكونت الأحلاف كما سبق القول خرج التفكير السياسى عن حيز القارة الأوروبية إلى ما عداها من القارات ، وخاصة فى آسيا وفى افريقيا . وأصبح هذا التفكير دولياً فراحت كل دولة تبحث عن مراكز استراتيجية تستخدمها فى الحرب . وقد وضحت هذه السياسة واكتملت معالمها حينما بدأت الدولة العثمانية فى الانهيار وتقرر إعادة تنظيم أوروبا وجلاء جيوش الاحتلال الالمانية من فرنسا فى مؤتمرى فينيا سنة ١٨١٥ وايكس لاشاپيل سنة ١٨١٨ . تسابقت الدول نحو الميدان الاستعمارى وتم توزيع المستعمرات فى إفريقيا الوسطى وبدأت تتحول عيون المستعمرين إلى افريقيا الشمالية فاحتلت فرنسا الجزائر سنة ١٨٣٠ وتونس سنة ١٨٨١ . وكان من أكبر مشجعى فرنسا على هذا العمل المانيا التى أرادت أن تصرفها عن القارة الأوروبية وانجلترا التى رأت فى فرنسا حليفة لها ضد عدوتها المانيا .

وليس أدل على تشجيع ألمانيا لفرنسا من قول بسمرك للسفير الفرنسى سنة ١٨٧٩ « لقد أصبحت تونس الآن كالكمثرى الناضجة آن الأوان لقطفها وليس الباى جديراً بقطفها فإذا لم تسارع إلى التقاطها قطفتها يد أخرى . ولست أدرى فى الواقع ماذا تنوى فرنسا أن تفعله تجاهها ولكن

أكرر رغبتى فى إظهار حسن نية ألمانيا وأنه ليس لها أى مصلحة فى الوقوف فى طريقكم إلى تونس » .

أما انجلترا فقد وجدت فى الإتفاق الودى أكبر نصر أحرزته فى الميدان الاستعمارى حيث أنه أراحها من معارضة فرنسا فى احتلالها لمصر فراحت ترضى الفرنسيين على حساب مراكش بل وشمال إفريقيا كله .

وبذلك تعرض هذا الجزء من إفريقيا لمحنة قاسية بسبب هذا الاستعمار .

مراكش في القرن العشرين

لقد استفادت فرنسا فائدة كبرى من مركزها الذى حصلت عليه فى مؤتمر الجزيرة فبدأت تتدخل فى شئون مراكش الداخلية ولا سيما وأن أسبانيا كانت تساندها فى هذا الإجراء .

وتعتبر مراكش من أكثر بلاد المغرب ثروة كما تعتبر أكثرها محافظة على التقاليد ذلك لأنها أكثر هذه البلاد عزلة عن المؤثرات الحضارية الأوروبية .

وفى الواقع أن الاستعمار بدأ يتجه إلى هذه البلاد منذ أواخر القرن الماضى وذلك حين استعان بعض السلاطين بالبعثات الفرنسية قصد إدخال تحسينات جديدة على البلاد وتنمية مواردها الاقتصادية وإصلاح جيشها وتدريبه تدريباً يتفق والنظم الحديثة التى أدخلت على الجيوش الأوروبية .

وفى عهد مولاى الحسن الذى حكم منذ سنة ١٨٧٣ استجلبت الحكومة عدداً من الضباط الفرنسيين لتدريب الجيش كما كانت ترسل فى الوقت نفسه بعض البعثات إلى الخارج . ولم يكن فى نية السلطان أن يمكن الفرنسيين من بلاده ولكنه كان رجلا مصلحاً حتى أنه تمكن فى فترة وجيزة من إدخال بعض الإصلاحات والأنظمة الحديثة ؛ كأن جعل للوزارة ديواناً خاصاً بها وظهرت وزارات جديدة فى حيز الوجود كوزارة العدل والحربية والخارجية والبحرية والمالية .

وفى عهده أنشئت بعض المصانع الإنتاجية كمصنع السلاح والذخيرة

كما أنشأ محاكم جديدة تخضع للقانون المدنى بعد أن كانت المحاكم الشرعية تنظر فى جميع القضايا .

وبالرغم من أن سياسة مولاى الحسن وخلفائه كانت تسير على عدم تفضيل دولة على أخرى فى مراكش إلا أن فرنسا كانت تسعى جاهدة للفوز بنصيب الأسد ، فنراها مثلا فى سنة ١٩٠٢ تتنازل لإيطاليا عن ادعاءاتها فى طرابلس على أن تتنازل هى الأخرى عن أطماعها فى مراكش ثم تتجه إلى بريطانيا وتبرم معها الاتفاق الودى سنة ١٩٠٤ والذى كان له أكبر الأثر على الشرق العربى كله ، كما تتفق مع أسبانيا سنة ١٩٠٤ على أن يكون لها نفوذها فى المنطقة الساحلية المراكشية على البحر الأبيض على أن تعترف أسبانيا من جانبها بمركز فرنسا فى بقية مراكش ، وأخيراً تتفق مع روسيا وتتركها حرة التصرف فى ولايات البلقان على أن لا تنافسها فى سياستها الاستعمارية فى المغرب . ويبدو ذلك واضحاً فى تصريح وزير الخارجية الفرنسية الذى يقول فيه : « لو تركت فرنسا الروسيا حرة فى البلقان لتمكننا فى النهاية من الوصول إلى اتفاق مع كل من انجلترا وإيطاليا وأسبانيا ولأمكننا أخيراً أن نلتقط الثمرة المراكشية الناضجة وسيكون مركزنا ثابتاً ومكسبنا عظيما إذا حصلنا على تأييد الروسيا » . أما ألمانيا التى كانت تناهضها فى هذا الصدد فقد تنازلت لها عن مستعمراتها فى الكونغو الأوسط نظير السكوت عليها فى مراكش .

لقد خلا الجو لفرنسا من جميع الجهات وأعطاها مؤتمر الجزيرة فرصة عظيمة للتدخل والسيطرة ولكن المراكشيين لم يقفوا مكتوفى الأيدى بل لجأوا إلى الثورة للتخلص من المستعمر ومن سلطانهم الذى تورط مندوبوه فى المؤتمر ولم يتمكنوا من وقف غلواء المستعمر . وقام الشعب المراكشى يريد التخلص من العبودية وأطلق رجال الدين والمفكرين العنان لأقلامهم تحض على الثورة وتبعث روح الوطنية . فقام الشعب فى قوة وعزيمة

ينادى بخلع السلطان عبد العزيز ومبايعة السلطان عبد الحفيظ على أساس شروط ست وهى :

١ — أن يعمل جاهداً لاسترجاع الجهات المقتطعة من حدود مراكش .

٢ — أن يبادر بطرد المحتلين .

٣ — إلغاء الامتيازات الأجنبية .

٤ — عدم أخذ رأى الأجانب فى الشئون الداخلية .

٥ — أن يجتهد فى إلغاء معاهدة الجزيرة لأن الشعب لم يؤخذ رأيه فيها .

٦ — عدم عقد أى معاهدات مع الأجانب سواء فى حالة السلم أو الحرب . تعتبر هذه أول مرة يتربع فيها سلطان على عرش مراكش بمقتضى عقد أبرم بينه وبين الشعب وفى هذا دليل واضح على أن الشعب المراكشى قد اكتسب وعياً جديداً ومعرفة للأساليب الديمقراطية الحديثة ، كما أن هذا العقد المشروط أتى دليلا قاطعاً على أن الأمة مصدر السلطات وأن الشعب هو صاحب السيادة ويجب أن يباشرها بنفسه .

بايع الشعب المولى عبد الحفيظ ولكن الفرنسيين لم يعترفوا به سلطاناً على البلاد وزاد تدخلهم فى شئون البلاد الداخلية فاضطر السلطان إلى اتباع سياسة لينة معهم لكى يعترفوا به وفى تلك الأثناء بلغ التوتر الدولى حداً كبيراً واتسعت شقة الخلاف بين ألمانيا وفرنسا وخاصة بعد مؤتمر الجزيرة الذى منيت ألمانيا فيه بالفشل وزاد فى مركز فرنسا دون الدول الأخرى فى البلاد المراكشية .

وكان لسياسة اللين التى اتبعها المولى عبد الحفيظ مع فرنسا أثر كبير على الشعب المراكشى والدول صاحبة الامتيازات الموقعة على المعاهدة إذ أصيب الكل بخيبة أمل فثار الشعب عليه فاستنجد بفرنسا التى وجدت الفرصة سانحة وأرسلت قوة فرنسية احتلت مدينة فاس وذلك فى سنة ١٩٠٩ .

واشتدت الأزمة بين ألمانيا وفرنسا بسبب هـذا الغزو فأرسلت ألمانيا طراداً إلى أغادير على ساحل المحيط الأطلسي بحجة حماية المصالح الألمانية فى مراكش ضد ثورة الأهالى ولـكن السبب الحقيقى فى هذا هو الاحتجاج على فرنسا والرد على أطماعها الاستعمارية فانزعجت كل من ايطاليا وفرنسـا وانجلترا وخطب وزير ماليتها لويد جورج منذراً ألمانيا إذا هى اعتدت على فرنسا فى مراكش . وبعد أخذ ورد تنازلت فرنسا عن جزء من الـكونغو فى وسط أفريقيا لألمانيا مقابل اعترافها بمركز فرنسا الخاص فى مراكش وبذلك خلا الجو لفرنسا فبادرت فى ٣٠ مارس سـنة ١٩١٢ وعقدت مع المولى عبد الحفيظ معاهدة تضع مراكش تحت الحماية الفرنسية ماعدا طنجة الدولية والمنطقة الاسبانية .

نظام الحكم فى المغرب قبل إعلان الحماية

السلطان : وتعينه هيئة من العلماء والشرفاء والوزراء . والعرش السلطانى وراثى .

وللأمة أن تطالب بعزل السلطان إذا تنكب الطريق السوى وأساء استعمال سلطته . ويعتبر السلطان رئيس الحـكومة المركزية بصفته الرئيس الدينى والسياسى .

أما الحـكومة الملـكية فتنقسم إلى قسمين يمثل كل قسم منهما مصالح مختلفة فهناك مصالح البلاط التى يناط بها إلى موظفين ساميين يعينهم الملك ومصالح الدولة (المخزن) التى يرأسها وزراء معينون من قبل الملك تحت رئاسة الصدر الأعظم الذى يجمع بين رئاسة الوزارة ووزارة الداخلية ويشرف على جميع الإدارات المركزية والإقليميـة . ويعين الموظفون المدنيون والعسكريون بمرسوم سلطانى .

وتتألف الحكومة المراكشية من :

١ — الصدر الأعظم وهو وزير الداخلية .

٢ — وزير الخارجية .

٣ — وزير الحربية .

٤ — وزير المالية .

٥ — وزير العدل (العدلية) .

وللسلطان نائب دائم ينوب عن الحكومة المغربية فى منطقة طنجة الدولية وظيفته تمثيل السلطان والاتصال بالوزراء المفوضين الأجانب .

ويتولى إدارة الأقاليم نيابة عن السلطان ولاة مدنيون يطلق عليهم إسم الباشوات (كلمة باشا تدل على أن حاملها ذو صبغة عسكرية) مهمتهم السهر على الأمن ومراقبة الإدارات المحلية كإدارة الضرائب والأملاك الحكومية والأوقاف ، كما لهم فوق ذلك تجنيد الجند وبعض إختصاصات قضائية كالمخالفات والمنازعات .

النظام العسكرى : لم تكن الخدمة العسكرية إجبارية فكان الولاة يقومون بتجنيد الجند كلما رأت الحكومة ذلك . أما فى حالة التهديد الخارجى فإنه يجند شخص واحد عن كل دار ، وكان الجيش يعتمد كل الاعتماد على المرتزقة إلى أن أدخل النظام الحديث منذ بداية القرن العشرين وأصبح على رأس الجيش وزير الحربية .

النظام القضائى : السلطان هو القاضى الأعلى ينوب عنه قضاة يصدرون الأحكام بإسمه تحت رقابة وزير العدل . وجميع المتقاضين يخضعون للمذهب السنى باستثناء اليهود الذين يخضعون لرؤسائهم الدينيين فى الزواج والطلاق والنظام الوراثى .

والقاضى ذو مركز سام وهو المرجع فى كل الشئون بصفته الحكم الوحيد فى الدولة على أنه من الممكن استئناف الأحكام التى يصدرها أمام قاض آخر .

وقد أدخلت بعض النظم الحديثة على النظام القضائى . فأصبح للولاة الإقليميين من الباشوات والقواد الحق فى نظر قضايا المخالفات والجرائم كما أنشئت محاكم قنصلية لنظر القضايا الخاصة بالأجانب ما عدا قضايا الملكية الزراعية والقضايا المختلطة بين الوطنيين والأجانب فهذه من إختصاص القضاء المراكشى .

مراكش تحت الحماية

أعلنت الحماية على البلاد المراكشية فى ٣٠ مارس سنة ١٩١٢ بعد التوقيع على نصوصها من الطرفين السلطانى والفرنسى وهى كما يلى :

« إن حكومة الجمهورية الفرنسية وحكومة صاحب الجلالة الشريفة حرصاً منهما على إحداث وضع قانونى بالمغرب ينبنى على النظام الداخلى والأمن العام ويسمح بإدخال إصلاحات ويضمن نمو البلاد الإقتصادى اتفقا على ما يأتى :

١ — اتفقت حكومة الجمهورية الفرنسية وجلالة السلطان على تأسيس نظام جديد فى المغرب شامل بالإصلاحات الإدارية والقضائية والتعليمية والإقتصادية والمالية والعسكرية التى ترى الحكومة الفرنسية من المفيد إدخالها بالقطر المغربى .

فهذا النظام سيحافظ على الحالة الدينية وعلى احترام السلطان ونفوذه التقليدى وممارسة الديانة الإسلامية والمؤسسات الدينية وبالأخص منها الأحباس كما يشمل تنظيم حكومة السلطان وستتفاوض حكومة الجمهورية مع الحكومة الأسبانية فى شأن المصالح التى تخص هذه الحكومة بسبب موقعها الجغرافى أو ممتلكاتها التى على الشاطىء المراكشى .

وكذلك مدينة طنجة ستحتفظ بصبغتها الخاصة التى اعترف لها بها والتى ستحدد نظامها البلدى .

٢ — يقبل من الآن جلالة السلطان أن تشرع الحكومة الفرنسية بعد

إعلام الحكومة فى الاحتلالات العسكرية التى تعتبرها ضرورية فى القطر المراكشى للمحافظة على النظام وتأمين المعاملات التجارية كما يقبل من الآن أن تقوم بأى عمل من أعمال الشرطة فى البر والمياه المراكشية .

٣ — تتعهد حكومة الجمهورية بأن تعضد الجلالة الشريفة تعضيداً مستمراً ضد كل خطر قد يهدد شخصه أو عرشه أو يعرض للخطر طمأنينة ولاياته ويقدم مثل هذا التعضيد لولى العهد ومن يخلفونه .

٤ — أن التدابير التى يقتضيها نظام الحماية الجديد يشرعها — باقتراح الحكومة الفرنسية — صاحب الجلالة الشريفة أو السلطات التى يفوض لها ذلك وكذلك الشأن فيما يختص بالقرارات الجديدة أو تعديل القرارات الموجودة .

٥ — سيمثل الحكومة الفرنسية لدى الجلالة الشريفة مندوب مقيم عام بيده جميع سلطات الجمهورية بمراكش وهو الذى يسهر على تنفيذ المعاهدة .

وسيكون المقيم العام الوسيط الوحيد للسلطان لدى الممثلين الأجانب وفيما يجريه هؤلاء الممثلون من علاقات مع الحكومة المراكشية وسيكلف على الأخص بجميع المسائل التى تهم الأجانب فى الامبراطورية الشريفة وستكون له سلطة المصادقة والاذن بالنشر باسم الحكومة الفرنسية لجميع المراسيم التى تصدرها الجلالة الشريفة .

٦ — يكلف موظفو فرنسا الدبلوماسيون والقنصليون بتمثيل وحماية الرعايا المراكشيين ومصالحهم فى الخارج .

ويتعهد جلالة السلطان بأن لا يبرم أى اتفاق ذى صبغة دولية قبل موافقة حكومة الجمهورية الفرنسية .

٧ — ستتفق فيما بعد حكومة الجمهورية الفرنسية وحكومة الجلالة الشريفة على وضع أسس لإعادة تنظيم مالى يحترم الحقوق المخولة لأصحاب

سندات القروض العمومية المراكشية ويسمح بضمان التزامات الخزينة الشريفة وبإستخلاص موارد الامبراطورية بكيفية مضمونة .

٨ — يلتزم صاحب الجلالة الشريفة بأن لا يبرم فى المستقبل بطريق مباشر أو غير مباشر أى قرض عمومى أو خصوصى أو يعطى بأى صورة من الصور أى امتياز بدون إذن الحكومة الفرنسية .

٩ — ستقدم هذه المعاهدة للمصادقة عليها من لدن حكومة الجمهورية الفرنسية وتسلم وثيقة تلك المصادقة لجلالة السلطان فى أقصر أجل ممكن .

وبموجبه حرر الموقعان أسفله هذه المعاهدة وذيلاها بإمضاءيهما .

وحرر بفاس فى ٣٠ مارس ١٩١٢ (١١ ربيع ١٣٣٠) .

الإمضاءان

قرأه ووقع عليه

رينو — عبد الحفيظ »

وضعت هذه المعاهدة مراكش تحت حماية فرنسا التى انتقصت من سيادتها ، وأصبحت السلطة الفعلية بين يدى المقيم العام الذى يمثل فرنسا فى داخل البلاد وخارجها ، واحتلت الفرق العسكرية بعض المناطق فى البر والبحر ، وبدأت تضع من الاصلاحات ما يتمشى مع مصلحتها . أما فى الخارج فيتمثل الانتقاص من سلطة مراكش ، فى عدم تمكنها من إبرام أى عقد له صبغة دولية دون استشارة فرنسا . كما أن التمثيل القنصلى والدبلوماسى أصبح من شئون فرنسا وحدها .

واحتفظت فرنسا للسلطان بسلطته السياسية والدينية فى مجموع مملكته ، على ألا تتعارض هاتان السلطتان مع المصالح الفرنسية .

هذا إلى أن المعترف به دولياً بأن الدولة المحمية لا يمكنها وضع دستور لها دون استشارة الدولة الحامية .

وعندما أعلنت الحماية ثارت البلاد من أقصاها إلى أقصاها ، حتى الجيش ثار على مولاه الذى تورط فى هـذه المعاهدة التى سلبت سيادة مراكش . ووقعت مصادمات وثورات راح ضحيتها عدد كبير من الجانبين وحدثت مجازر عرفت أيامها بالأيام الدامية ، وحاصر الثوار مدينة فاس ، ولكن الفرنسيين تمكنوا من العثور على الخطة التى رسموها للقضاء على المستعمرين فأحبطت هذه الخطة ، وعين الجنرال ليوتى Lyautey أول مقيم عام فى مراكش ووصل إليها فى أوائل مايو سنة ١٩١٢ ثم توجه إلى فاس فى موكب عسكرى مهيب ، وأقام بأحد القصور الفخمة . وكان وصوله إلى عاصمة البلاد بمثابة الوقود الذى أضيف على النار ليزداد اشتعالها ، واتبع الجنرال ليوتى سياسة اللين فى بادىء الأمر ؛ إذ احتفظ لمراكش بالمظاهر القومية فى الإدارة والتشريع والتعليم والجيش مع الاحتفاظ لفرنسا بالسلطة الثنائية فى كل الأمور . وفى ١٦ يونيه غادر السلطان عبد الحفيظ فاس إلى الرباط ، ثم مالبث أن غادر البلاد نهائياً فى ١١ أغسطس بناء على أمر السلطات الفرنسية .

وعندما قامت الحرب العالمية الأولى كانت مراكش كلها فى ثورة ضد الغاصب . وشملت هذه الثورة مراكز أربع هى :

١ — منطقة الريف .
٢ — » جبال الأطلس الوسطى .
٣ — » » » الكبرى .
٤ — » تافيلاليت وآيت عطا .

١ — **منطقة الريف :**

غزا الأسبان هذه المنطقة فى سنة ١٩٠٩ من جيش قوامه ٩٠ ألف مقاتل تحت قيادة الجنرال مارتينا . فقاومهم أهل الريف بقيادة السيد محمد آمزيان ، وتكبد الفريقان خسائر جمة ، قدرت بعشرة آلاف قتيل .

واستمرت الثورة ضد الأسبان حتى تزعم الحركة البطل محمد عبد الكريم نجل البطل عبد الكريم وفى سنة ١٩٢٣ حرر مركز (دار أيارا) الذى استولى عليه الأسبان ، فتوحدت كلمة أهل الريف بعد هذا النصر والتفوا حول الأمير ، ودارت معركة كبيرة بينه وبين الأسبان فى « أنوال » استمرت أسبوعاً واضطر بعده العدو إلى الانسحاب وإخلاء أنوال وما حولها . وسقط بسقوطها أكثر من مائة مركز حربى فى يد الأمير عبد الكريم ، وغنم المجاهدون ذخيرة كبيرة مكنت أهل الريف من تنظيم جيشهم واستمرار الجهاد ، وحاول الأسبانيون أن يتفقوا مع الأمير وجاء وفدهم إلى تطوان ولكن دون جدوى ، وعادت الحرب إلى الاشتعال وكاد الثوار يصلون إلى نصر حاسم لولا أن انضمت فرنسا لأسبانيا فى المقاومة لأنها كانت تخشى قيام حكومة مراكشية حرة تقض مضاجعهم فى مراكش الفرنسية بل وفى كل شمال أفريقيا من مراكش إلى تونس . وفى شهر مايو سنة ١٩٥٢ اشتدت الحرب بين قوات التحرير الريفية والقوات الفرنسية تكبد فيها العدو خسائر جمة ، حتى أن فرنسا اضطرت إلى عزل الجنرال ليوتى وتعيين مسيو ستيج مكانه كما عينت الجنرال نولان قائداً أعلى للعمليات الحربية وكلفت الماريشال بيتان بمهمة تنظيم الخطط الحربية . واستمرت الحرب سجالا بين المراكشيين والفرنسيين والأسبان وكانت قاسية وعلى أشدها وكاد النصر يكون فى جانب المجاهدين لولا الخونة الذين يتنكبون الطريق السوى ويشترون الضلالة بالهدى فانتهى الأمر بتسليم الأمير عبد الكريم فى ٢٥ مايو سنة ١٩٢٦ الذى نقل إلى فاس ومنها إلى جزيرة رونيون Rounion فى المحيط الهندى حيث قضى فى منفاه إحدى وعشرين عاماً ألحت الجامعة العربية بعدها فى إطلاق سراحه بناء على رغبة المراكشيين ، وأجابت فرنسا هذه الرغبة بشرط أن يقيم الأمير فى فرنسا . وفى طريقه إلى أوروبا نزل فى بور سعيد كلاجىء سياسى فى صيف سنة ١٩٤٧ .

٢ — منطقة الأطلس الوسطى :

حدثت فى هذه المنطقة معارك قوية بين المراكشيين والمستعمرين وأهم هذه المواقع موقعة بنى مطير سنة ١٩١٣ وخنيفرة سنة ١٩١٤ . وميدلت سنة ١٩١٧ ومواقع زيان وبنى مقيلد التى استمرت ثلاث سنوات منذ سنة ١٩٢٠ حتى سنة ١٩٢٣ وغيرها من المواقع .

٣ — منطقة الأطلس الكبرى :

حارب فى هذه المنطقة الشيخ ماء العينين وولده الهبة الفرنسيين وأنزلا بهم خسائر جمة وتمكنا من إحتلال مدينة مراكش ولكن المستعمرين غلبوا المجاهدين على أمرهم فى موقعة سيدى ابن عنان وانتهت مقاومتهما سنة ١٩٣٥ .

٤ — تافيلاليت وآيت عطا :

قاومت هاتان المنطقتان الفرنسيين مدة ثلاثة وعشرين عاماً قاد المعارك فيهما المجاهد الشريف السملالى الذى أوقع بالعدو خسائر جمة إلى أن اغتيل وخلفه أبو القاسم النقادى الذى واصل المقاومة حتى استسلم سنة ١٩٣٥ واعتقل بمدينة عيون سيدى ملوك .

وهدأت المقاومة بعد سنة ١٩٣٠ بعض الشيء وبدأ المستعمرون يضعون النظم والاصلاحات التى تهدف إلى جعل مراكش مستعمرة خالصة لهم .

نظام الحكم تحت الحماية

بدأت الحكومة فى تقييد سلطة السلطان فبعد أن كانت بيديه السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية انتقلت هذه السلطات إلى المقيم العام ، وأصبح من الضرورى الحصول على موافقته فيما يتعلق بالمشروعات الإصلاحية

وإبرام الاتفاقيات الخارجية . وقيدت هذه السلطات تقييداً واضحاً بسبب الاحتلال العسكرى الذى جثم على صدر البلاد ، وقضت السلطات الفرنسية على ما كان للحكومة السلطانية (المخزن) من حقوق . فألغت وزارة الخارجية ووزارتى المالية والحربية وبذلك أصبحت الحكومة قاصرة على وزارة الأوقاف والداخلية والعدل . وبالرغم من كل ذلك فلم تنج هذه الوزارات من تدخل السلطات فأصبحت وظيفة الصدر الأعظم مقيدة أمام كاتب الحماية العام الذى تعينه باريس . أما وزير العدل فتقلص اختصاصه واقتصر على القسم الشرعى مع خضوعه لمراقبة موظف فرنسى . كما كلف موظف فرنسى آخر بإدارة الأوقاف بالرغم من وجود وزير الأوقاف .

وقد أدخلت بعض تعديلات فى يوليو سنة ١٩٤٧ على الجهاز الحكومى تقضى بتعيين مندوبين جدد من أهل البلاد فى وزارة المالية والشئون الاجتماعية والزراعية والمعدنية وذلك ليكونوا بمثابة الصلة بين رئيس الوزراء (الصدر الأعظم) والمصالح التى عينوا فيها ، ولم تكن هذه التعديلات إلا ذراً للرماد فى العيون وإيهاماً للرأى العام العالمى بأن فرنسا آخذة فى الاصلاحات التى اقتضتها معاهدة الحماية . وقد وضعت الحكومة تحت إشراف إدارة الشئون الشريفة التى تتبع بدورها الإقامة العامة مباشرة . وتتركز السلطة الفعلية فى أيدى الفرنسيين ممثلة فى هذه الإقامة التى يرأسها المقيم العام وهذه الإقامة تنقسم إلى ما يأتى :

١ — المقيم العام ومهمته اقتراح القوانين والإذن بنشرها مع مراقبة جميع المصالح الحكومية . ولهذا المقيم الحق فى إصدار القوانين التى لم تظفر بالتصديق من الجانب السلطانى أو إصدار قوانين قائمة بذاتها تسمى « قوانين مقيمية » .

٢ — كاتب الإقامة العام ويلى فى الأهمية المقيم العام وهو مكلف بتركيز المصالح الإدارية التى تهم الإقامة العامة ويراقب جميع المصالح الحكومية

وله فوق ذلك اختصاص تشريعى إذ أدرج فى اختصاصه مراقبة النصوص التشريعية والقوانين الإدارية والنظر فى قضايا الموظفين التى يرفعها إليه المستشار القانونى .

٣ — المصالح وتنقسم إلى نوعين :

(ا) المصالح السياسية وتشتمل على إدارة الشئون الشريفة التى يديرها مستشار الحكومة الشريفة . وهذا المستشار ذو اختصاص مزدوج ، فهو همزة الوصل بين الإقامة العامة والحكومة كما أنه يراقب المصالح الإدارية والقضائية الشريفة ودور العلم العليا الإسلامية . أما إدارة الداخلية وشئون الأمن العام فإنها تضم المصالح الفرنسية الخاصة بالمراقبة المدنية والعسكرية . وهى علاوة على ذلك الهيئة الأساسية فى الإدارة الفرنسية فهى فى الواقع عبارة عن وزارة داخلية فى أيدى المستعمرين .

(ب) المصالح الإدارية وهى :

١ — إدارة الزراعة والتجارة والغابات .
٢ — « المالية .
٣ — « الأشغال العمومية .
٤ — « العمل والشئون الاجتماعية .
٥ — « الإنتاج الصناعى والمعادن .
٦ — « البريد والبرق والتليفون .
٧ — « التعليم العمومى .
٨ — « الصحة العمومية والعائلة .

وإلى جانب هذه المصالح السياسية تكونت مصالح أخرى تخضع أولا وقبل كل شىء لنفوذ السلطات المحتلة وهى :

١ — الإدارة الإقليمية : وجميع موظفيها من الفرنسيين ومهمتها تقسيم

القبائل إلى وحدات مع كل وحدة منها قائد يخضع لسلطة الإقامة العامة .

٢ ــ الإدارة البلدية : وتشرف على بلديات المدن والقرى التى يرأس كل منها موظف فرنسي يسمى رئيس المصالح البلدية . ولهذه الإدارة لجنة مكونة من فرنسيين ومراكشيين متساوى العدد تسمي المجلس البلدى يقوم الفرنسيون بالنصيب الأكبر فى تصريف شئونه .

٣ ــ الهيئات الاستشارية وتتكون من :

(ا) الغرف المهنية وتشمل الغرف التجارية الفرنسية للتجارة والصناعة والفلاحة وتقوم هذه بدور سياسى هام إلى جانب الدور الاقتصادى الذى تلعبه .

(ب) مجلس شورى الحكومة : وهو من خلق السلطات المحتلة أنشىء بقرارات مقيمية ويتكون أعضاؤه من ممثلى الغرف التجارية والصناعية والزراعية ويعينهم المقيم العام ويكونون الهيئة الأولى والثانية فى المجلس . والهيئة الثالثة مكونة من أعضاء ينتخبون بالاقتراع العام المباشر من الفرنسيين ، ويعين المقيم العام باقى أعضاء المجلس من المراكشيين الموالين للسلطات الفرنسية .

ويساهم مجلس شورى الحكومة بقسط كبير فى وضع الميزانية العامة . ويرأس جلساته المقيم العام الفرنسى يعاونه فى ذلك المديرون ورؤساء المصالح الإدارية الفرنسية .

مما سبق يبدو لنا جلياً واضحاً بأن مراكش الشريفية تقوم بها حكومتان إحداهما وهى ذات سلطة مقيدة وتتركز فى البلاط السلطانى وحكومة المخزن والثانية ذات السلطة المطلقة الفعلية فى الإقامة العامة الفرنسية . ولم يحد من غلواء المستعمرين ما فعلوه بحكومة البلاد بل أنهم تجاوزوها إلى المدن والبادية حيث يوجد القواد والباشوات الذين يخضعون مباشرة لحكومة السلطان

وعينوا بجانب كل قائد أو باشا مراقباً فرنسياً أصبح الحاكم المطلق لاستحواذه على السلطة هناك .

هذا ما كان من أمر مراكش الشريفية التى يحتلها الفرنسيون . أما مراكش الخليفية التى يحتلها الأسبان فإن نظام الحكومة فيها يسير على النحو التالى :

١ — المندوب السامى وهو يشغل نفس الوظيفة التى يشغلها المقيم العام . فهو يمثل أسبانيا فى شمال مراكش فيقوم بمهمة التمثيل الأجنبى وإعداد الميزانية التى يشترك معه فى وضعها رئيس الوزراء والنائب العام الأسبانى ومديرو المصالح الأسبان . وبذلك يكون رئيس الوزراء الشخص الوحيد الذى يشترك فى وضع ميزانية مراكش الخليفية . ولدار المندوب السامى مكتبان أحدهما يختص بالشئون الحربية والآخر بالشئون السياسية ، كما أن مكتب السكرتارية ينظر فى شئون الموظفين الإداريين . ومما يجدر ملاحظته أن هذا النظام يشبه إلى حد كبير النظام الفرنسى فى مراكش الشريفية مما يدل على أن أسبانيا قد أخذت عن الحكومة الفرنسية نظامها الاستعمارى حتى لا يشعر المواطنون فى المنطقتين بأى اختلاف بينهما فى النظم وحتى تتوحد السياسة الاستعمارية فى مراكش كلها .

ويتبع دار المندوب السامى خمس نيابات (إدارات) وهى :

١ — إدارة الأمور الوطنية وتشبه فى وظيفتها وزارة الداخلية ويرأسها ضابط أسبانى برتبة جنرال وله نائب ينوب عنه فى حالة غيابه وتتألف هذه الإدارة من ثلاثة أقسام :

(ا) القسم السياسى ومهمته الإشراف على سير الأمور فى الحكومة المراكشية ومراقبة رئيس الوزارة ووزيرى العدل والأوقاف . ولا بد للحكومة من الرجوع إلى هذا القسم فى كل ما تريد عمله .

(ب) قسم الاستعلامات ومهمته السيطرة على الحالة السياسية بوسائله الخاصة .

(حـ) قسم الأمن والبوليس وهو أسبانى ومهمته المحافظة على الأمن والنظام .

٢ — إدارة المالية وتختص بالشئون المالية ووضع الميزانية السنوية فى شهر مايو من كل سنة وعليها أيضاً مراقبة الجمارك .

٣ — إدارة الأشغال العمومية والمواصلات .

٤ — إدارة الاقتصاد والصناعة .

٥ — إدارة المعارف .

وتوجد بعض المناطق التى يديرها مندوبون من قبل دار المندوب السامى ويخضعون له مباشرة . وأهم اختصاصاتهم تتعلق بالحالة السياسية والاقتصادية ، وهذه المناطق خمس : المنطقة الجبلية ومركزها تطوان والمنطقة الغربية ومركزها مدينة العرائش والمنطقة الشرقية ومركزها مدينة الناضور ومنطقة غمارة ومركزها مدينة شفشاون ومنطقة الريف ومركزها مدينة الحسيمة .

وهكذا نجد مراكش تحكمها عدة حكومات تختلف باختلاف المناطق ؛ فزيادة عن المنطقتين السابقتين نجد منطقة دولية هى طنجة وكذلك منطقة ايفنى وسبته ومليلة التى تحكمها أسبانيا ومنطقة شنقيط فى أقصى جنوب مراكش وتحكمها فرنسا حكما مباشراً .

منطقة طنجة الدولية : تقع طنجة تجاه صخرة جبل طارق مما جعل لها مركزاً استراتيجياً ممتازاً . استولى عليها البرتغاليون فى القرن الخامس عشر بإيعاز من انجلترا التى استولت عليها بدورها من البرتغاليين ولكنها ما لبثت أن عادت إلى مراكش ثانية فى عهد السلطان إسماعيل . وفى القرن الثامن عشر عرفت انجلترا أهمية طنجة فى حروبها مع نابوليون بونابرت وبدأت تفكر فى الاستيلاء عليها أو جعلها مدينة دولية لجميع الدول . وقد زادت أهميتها التجارية فى القرن التاسع عشر زيادة كبيرة إذ أصبحت مركزاً للتجارة

العالمية وميداناً للتنافس التجارى فى شمال إفريقيا فنشأت بها القنصليات والشركات والوكالات التجارية ودب فيها النشاط السياسى ، فعين سلطان مراكش بها مندوباً له يكون همزة الوصل بينه وبين القناصل الأجانب والممثلين التجاريين والدبلوماسيين . وأخيراً تمكنت الحكومات المختلفة من الإتفاق على تكوين مجلس دائم لها بهذه المدينة . ثم ما لبثت أن أصبحت مدينة دولية بالرغم من محاولة أسبانيا الاستيلاء عليها بمفردها بعد الحرب العالمية الأولى وهزيمة ألمانيا . وحاولت فرنسا أيضاً الاستيلاء عليها بعد انتصارها فى هذه الحرب . وتحدد موقف طنجة أخيراً فى مؤتمر لندن سنة ١٩٢٣ بين انجلترا وفرنسا وأسبانيا . كما أدخلت إيطاليا سنة ١٩٢٨ ومنحت حقوق مساوية لحقوق هذه الدول الثلاث وأصبحت مدينة طنجة دولية حتى سنة ١٩٤٠ حينما أغار عليها الأسبان واستولوا عليها وضموها إلى المنطقة الخليفية الأسبانية . وبعد أن تم انتصار الحلفاء فى سنة ١٩٤٥ أرسلت الدول الأربع مذكرة إلى فرانكو يطالبون فيها بإخلاء طنجة وإعادتها إلى ما كانت عليه .

منطقة سبتة ومليلية : أما مدينة سبتة فهى مدينة مراكشية قديمة تؤلف إحدى رؤوس المثلث الهام المكون من جبل طارق وطنجة وسبتة . استولى عليها البرتغاليون فى أوائل القرن الخامس عشر من أسبانيا ثم عادت إليها فى أواخر القرن السابع عشر . وقد بذل المراكشيون محاولات عدة لاسترجاعها دون جدوى . وفى سنة ١٨١٠ احتلها الانجليز الذين ما لبثوا أن أخلوها لاستيلائهم على جبل طارق فرجعت لأسبانيا . وتقع مدينة مليلية على شاطىء بلاد الريف على صخرة مرتفعة . احتلها الأسبان فى أوائل القرن السادس عشر وحاصرها المراكشيون سنة ١٧١٥ لاسترجاعها ، ولكن بموت السلطان اسماعيل ، انفك هذا الحصار وبقيت المدينة فى قبضة الأسبان .

وقد محى الأسبان جميع معالم هاتين المدينتين العربيتين وأصبحتا خاضعتين لأسبانيا مباشرة .

منطقه أفني : تم الاتفاق بين الفرنسيين والأسبان فى أوائل هذا القرن على أن تعطى هذه المنطقة لأسبانيا إرضاء لها حتى تغض الطرف عن أطماع فرنسا ونزلت الجيوش الأسبانية بها سنة ١٩٣٤ . وفى سنة ١٩٤٧ ضمت نهائياً إلى أسبانيا وأصبحت أسبانية صرفة ، إد تجنس الأهالى بالجنسية الأسبانية .

منطقة شنقيط : تقع شمال السنغال فى سهل رملى تكسوه الأعشاب . ولذلك فهى مشهورة بتربية الماشية . وقد بدأت فرنسا تضع أعينها على هذه المنطقة منذ سنة ١٩٠٢ وأرسلت إليها جيشاً كبيراً لقى مقاومة شديدة على يدى الشيخ ماء العينين وجنوده . وأخيراً تمكنوا من الاستيلاء عليها نهائياً سنة ١٩١٢ وفصلوها نهائياً عن مراكش وأصبحت مستعمرة فرنسية تخضع لنظام الحكم الفرنسى .

السياسة الاستعمارية

السياسة الفرنسية : أعلنت الحماية الفرنسية فى ٣٠ مارس سنة ١٩١٢ ، وعينت الحكومة الفرنسية الجنرال ليوتى مقيما عاماً ليكون منفذاً لسياستها الاستعمارية فاتبع هـذا سياسة التهدئة التى ترتكز على عدم التعرض لسلطات السلطان أو المساس بحقوقه الشرعية ، كما أنه لم يتعرض للنظم الدينية أو نظم الحكم فى بادىء الأمر . لذلك فإنه اعتمد فى سياسته على تطبيق النظرية الاستعمارية الغير مباشرة أو ما يسمى فى الأسلوب الاستعمارى بالتلاشى داخل الوحدة . وقد كان ليوتى متأثراً فى هـذا بالسياسة الاستعمارية الانجليزية فى الهند وغيرها من المستعمرات ، حيث يمنح القائمون على هذه المستعمرات بعض الاستقلال الذاتى . أدخل ليوتى نظام الشورى ونظام المجالس فى القبيلة وساعد على تقوية نفوذ القواد والباشوات بمنحهم قسطاً كبيراً من الثروة والنفوذ وذلك ليمكن الاستعانة بهم فى تنفيذ السياسة الفرنسية فيما بعد . وهـذا ما حدث بالضبط فى أغسطس سنة ١٩٥٣ حيث تمكنت فرنسا بواسطة هؤلاء القواد المأجورين من عزل السلطان محمد الخامس . وقد اعتمدت الإقامة العامة على هؤلاء القواد والباشوات الذين منحتهم الإقطاعيات الزراعية والإعانات المالية والوظائف الثانوية فى الحكومة المراكشية وخاصة فى وظائف حكام النواحى والأقاليم . لم يحاول ليوتى فى الواقع أن يبذر بذور الشقاق بين عنصرى الأمة وأن يبعد الشقة بينهما لأن سياسته كانت ترتكز على عدم رجحان كفة على أخرى وفى الوقت

نفسه يحفظ للسلطان هيبته وكرامته أمام الأمة عن طريق الاحتفالات الفخمة ومظاهر الأبهة والعظمة . وقد نجح ليوتى فى تطعيم الأوتقراطية الموروثة بمظاهر المذاهب الحرة المتحررة .

لم ترق سياسة ليوتى فى نظر الجاليات الفرنسية النازحة إلى مراكش من الجزائر وكورسيكا وفرنسا لأن أى إصلاح حقيقى يطرأ على البلاد من جراء هذه السياسة يعتبر فى نظرهم خطراً عليهم ، يهددهم فى المستقبل عندما يرتفع مستوى المراكشيين السياسى والاقتصادى فيطالبون بتحرير وطنهم .

إن سياسة ليوتى تقوم على ما لمسه بنفسه فى البلاد ولا تقوم على النظرية الاستعمارية المباشرة التى أملتها عليه فرنسا ، ولذلك نجده يصور هذه الحالة فى تصريح له فى ٢٦ فبراير سنة ١٩٢٦ فى ليون بفرنسا بقوله : « فبينما وجدنا أنفسنا فى الجزائر إزاء مجتمع فى حكم العدم وأمام وضعية مهلهلة قوامها الوحيد نفوذ الرأى التركى الذى انهار بمجرد وصولنا ، إذا بنا قد وجدنا بمراكش على العكس امبراطورية تاريخية مستقلة تغار إلى النهاية على استقلالها وتستعصى على كل استعباد . وكانت هذه الدولة حتى السنوات الأخيرة تظهر بمظهر دولة قائمة الذات بموظفيها على اختلاف مراتبهم وتمثيلها فى الخارج وهيئاتها الاجتماعية التى لا يزال معظمها موجوداً بالرغم عما لحق السلطة المركزية أخيراً من انحطاط . تصوروا أنه لا يزال بالمغرب عدد من الأشخاص كانوا منذ ست سنوات خلت ، سفراء مراكش المستقلة فى بترسبورج وبرلين ومدريد وباريس ، يحف بهم كتاب وملحقون . وكان هؤلاء السفراء رجالا ذوى ثقافة عامة تفاوضوا مع رجال الدول الأوروبية أنداداً لأنداد وكان لهم إطلاع على المسائل السياسية وتذوق لها . . . . . » .

وجاء من تقرير له للحكومة الفرنسية سنة ١٩٢٠ ما يأتى :

« لقد وجدنا هنا دولة وشعباً . وكانت البلاد تجتاز حقاً أزمة فوضى ولكنها أزمة حديثة العهد نسبياً وهى أزمة حكومية أكثر منها إجتماعية .

« وإذا كان المخزن (الحكومة) قد أصبح عبارة عن مظهر — لا أكثر — فهو لا يزال على الأقل قائم الذات ، ويكفى أن نرجع بضع سنوات إلى الوراء لنجد حكومة حقيقية تظهر فى العالم بمظهر دولة ذات وزراء كبار وسفراء احتكوا برجال الدول الأوروبية ومنهم من كان حياً إلى مدة قريبة بل منهم من لا يزال حياً إلى الآن » .

وفى ١٧ أبريل سنة ١٩٢١ صرح بالدار البيضاء قائلا :

« يجب أن لا ننسى أننا فى بلد ابن خلدون الذى جاء إلى فاس وهو ابن عشرين سنة . وفى بلد ابن رشد وليس خلفهما غير جدير بهما . وما زلنا لا نعلم تماماً ما تضمه بين جدرانها تلك الدور العتيقة بفاس والرباط ومراكش، من رجال جعلوا منها مأوى للدراسة والتفكير والبحث . وفى كل مرحلة أكتشف من جديد رجالا لهم شغف بخزائنهم العلمية ، قد تفتحت عقولهم بكل ما يجرى فى العالم واشتد طموحهم لمشاهدة بلادهم تساهم فى الحركة الفكرية » .

وقد جاء فى تقرير له عن المصالح البلدية والمحلية ما يأتى :

« [1]هذا بلد يحافظ على نظمه ويوجه نفسه بنفسه بواسطة جهازه الحكومى الخاص ، وهو غير محتاج إلا لإرشاد رقابة أوروبية بسيطة تقوم بالتمثيل الخارجى وتنظيم الجيش والمالية والإشراف على التطور الاقتصادى للبلاد » .

وقد صرح ليوتى سنة ١٩٢٠ عن السياسة الاستعمارية المباشرة بقوله :

« هذه زيادة عن أنها لا تتفق وروح الإقامة فإنها تنطوى على أكبر الأخطار إذ أنه من الخيال الاعتقاد بأن المراكشيين لا يفهمون إدارة

(١) عن المجلة الباريسية La vie intellectuelle عدد يناير سنة ١٩٥٤ ص ٥٨ .

الشئون العامة التى يناط بها إليهم . إنهم سوف يتألمون من هـذه السياسة وسيهاجمونها »[1] .

إلى غير ذلك من تصريحاته التى تؤيد ما أوردناه عن سياسته التى كان يهدف فيها إلى مشاركة اختيارية بين شعبين كبيرين لا يقل أحدهما عن الآخر حضارة بل ربما يفوق أحدهما الآخر فى كرم الأصل وعراقة الثقافة الناتجة عن دين قديم موطد الأركان ثابت العمد .

لذلك فإن ليوتى الذى كان يعتقد بأنه ما جاء إلا لنصرة العرش المراكشى ضد الثائرين من الوطنيين لا يدخر وسعاً فى إحاطة هذا العرش بجميع مظاهر الأبهة وذلك لكى يكتسب العرش إلى جانبه من ناحية ، ولكى يحمى العرش سياسة فرنسا من ناحية أخرى إذا ما ثارت البلاد ضد هذه السياسة .

وعند ما اعتزل المولى عبد الحفيظ العرش بدأ ليوتى يبحث عن خلفاً له ينفذ هـــذه السياسة فاختار المولى يوسف شقيق السلطان المتنازل وتولى العرش منذ سـنة ١٩١٣ حتى سـنة ١٩٢٧ . وفى خلال مدة ولايته بدأ الصدام بين القصر والإقامة التى كان يتولى رئاستها المقيم العام المسيو ستيج خلف الجنرال ليوتى . فطلب السلطان عزل هـذا المقيم ولـكن وافته منيته قبل أن يتحقق هذا الطلب .

لقد خبر ليوتى الشعب المراكشى وعجم عوده بسبب خبرته الطويلة بهذا الشعب ولذلك تراه سنة ١٩١٦ عند ما حاول أن يضع نظاماً يقضى على حقوق المرأة الطبيعية فى الميراث والحرية الشخصية ، ثارت النساء فى وجهه وخاصة نساء قبيلة زمور الشلح إحتجاجاً على هذا النظام فأطلق الفرنسيون النار على هؤلاء النساء البربريات واضطر المقيم فى النهاية إلى التصريح بأن هذا النظام اقتضته ظروف الحرب الكبرى وسيزول بزوالها . وعند ما أراد

---

(١) المرجع السابق ص ٥٨ .

ليوتى أن يفرض ضريبة على الأرباح ثارت فى وجهه مدينة الرباط فاستخدم المقيم العام القوة ونفى طائفة من الزعماء .

وقد بدأت نظرية الاستعمار المباشر فى الظهور منذ تولية المسيو ستيج مقيما عاماً خلفاً للجنرال ليوتى . فنى سنة ١٩٢٦ أراد هـذا المقيم وضع نظام زراعى يسهل نزع ملكية الأراضى فثار الفلاحون على المستعمرين وعلى رجال الإقامة. فنصب المقيم العام مشنقة ونفذ حكم الأعدام فى بعض الوطنيين فجاء هذا برهاناً جديداً على أن الاستعمار لايضمر للبلاد خيراً ، وآمن الشعب بأن خير وسيلة للتخلص من المستعمر هى المقاومة . وبدأت الهجمات الوطنية تتوالى على الفرنسيين فاختطفوا فى اكتوبر سنة ١٩٢٨ المدعو مسيو روبيلا وقتلوا رفيقه المسيو زان .

ولم تقف هذه المقاومة عند حد الشعب بل تجاوزتها إلى القصر السلطانى . فقد دأب السلطان يوسف بن عبد الحفيظ على مناوأة المستعمرين ومعارضة برنامجهم الذى أرادوا تنفيذه على يدى المقيم العام ستيج . وحاولت السلطات الفرنسية أن تتقرب إلى الشباب المراكشى فحاولت إنشاء جمعية فرنسية مراكشية لم تفلح فى هذه المهمة . فكان ذلك من البواعث التى حدت بالوطنيين إلى إيجاد حركة إصلاح دينى وثقافى ، كان هدفها تحرير الوطن والعمل لخيره . فكانت هذه الحركة بمثابة النواة التى أنبتت غرس حركة الاستقلال . وبدأ الاستعمار يبحث عن وسيلة جديدة للقضاء على كل ما من شأنه أن يسير بالبلاد إلى طريق الاستقلال ، فنجدهم يلجأون إلى ما أسموه بالسياسة البربرية والتى قصدوا بها تفريق عناصر الأمة متخذين ذلك المبدأ الاستعمارى التقليدى « فرق تسد » . إنهم يهدفون إلى القضاء على مقومات الحضارة العربية فى مراكش وإدماجها كلية فى غمار العائلة الفرنسية . ذلك أنهم وجدوا أن خير وسيلة لتنفيذ هذه السياسة ، هى تشجيع هجرة الفرنسيين وإعطائهم جميع الامتيازات التى تمكنهم من الاستحواذ على الثروة الأهلية ، ومحاولة تجنيس

المغاربة بالجنسية الفرنسية . وهـذه هي سياسة الإدماج assimilation التي طبقوها في الجزائر . فكانت النتيجة أن المراكشيين لم يقبلوا هذه السياسة ، فاتجهوا إلى عنصر الأمة الثاني وهم البربر الذين لا يزال أغلبهم يعيش على الفطرة ويدين بالإسلام . وهم في الواقع سكان البلاد الأصليين وإن كانوا قد اندمجوا بالعرب فنشأ منهم خليط قوامه الثقافة الإسلامية ونواته الحضارة العربية .

بدأ المستعمرون يبثون الدعاية في هؤلاء البربر مذكرين إياهم بأنهم هم أصحاب البلاد الشرعيين وأن العرب ليسوا سوى مغتصبين لديارهم ومعتدين على ذمارهم ، ويجب عليهم أن يتحرروا من سيطرتهم . ووضع الفرنسيون مشروعاً سمي « مشروع القانون البربري » الغرض منه إيجاد الفرقة من ناحية ، وتجريد الحكومة الشريفة من سيطرتها على القبائل البربرية من ناحية أخرى . ومما جاء في محضر إحدى جلسات المداولة في هذا المشروع ما يأتي : « ليس هناك من ضرر في تحطيم وحدة النظام القانوني في المنطقة الفرنسية . وبما أن المقصود تغذية العضو البربري نظراً لدور الموازنة الذي يمكن أن تستدعيه الحاجة ، فلا شك أن هناك فائدة مؤكدة من الناحية السياسية » . قصد المشرع من هذا النص إيجاد محاكم عرفية تختص بنظر قضايا القبائل البربرية وعدم الالتجاء إلى المحاكم التي تخضع للحكومة الشريفية ووزارة العدل . إن الوحدة المراكشية التي تتكون من بربر وعرب شديدة الخطر إذا ما واجهت المستعمر ووقفت في وجهه . وفي ذلك يقول أحد غلاة المستعمرين وهو المسيو جود فري « من الخطر أن نترك كتلة ملتحمة من المغاربة تتكون ، لها لغة واحدة وأنظمتها واحدة . ولا بد أن نستخدم لفائدتنا العبارة القديمة « فرق تسد » . إن وجود العنصر البربري أداة مفيدة لموازنة العنصر العربي ويمكننا أن نستخدمه ضد الحكومة الشريفية نفسها » .

ولم تقتصر السياسة البربرية على فصل المحاكم بل تعدتها إلى التعليم فشجعوا

البربر على تعلم اللغة الفرنسية بدلا من اللغة البربرية أو العربية التي يتحدث بها أيضاً البربر . والدليل على ذلك قول المسيو مارتي في كتابه « مراكش الغد » إن المدرسة البربرية هي مدرسة فرنسية في تعليمها ونظمها ، بربرية في أساتذتها وبيئتها ، فليس هناك ما يدعو إلى تعلم اللغه العربية أو بسط نفوذ المعلم العربي ، ولا بد من الحيلولة بين كل ظاهرة إسلامية . فنحن يجب أن نبتعد من تلقاء أنفسنا عن كل مرحلة يكون من شأنها إيقاظ الروح الإسلامية « لأن الآراء متفقة على هذا » .

وسارت هذه السياسة الانفصالية في البرامج ، حتى المعلمين حرم عليهم استخدام أي لغة ماعدا اللغة الفرنسية ، والبربرية في القليل النادر . وقد جاء في نشرة مصلحة المعارف التي تصدرها الإقامة الفرنسية في عام ١٩٢١ بأنه يجب أن يحذف تعليم الدين الاسلامي واللغة العربية من مدارس البربر ، وأن تكتب اللهجات البربرية بالحروف اللاتينية .

وهكذا جرد الفرنسيون عنصراً كبيراً من عنصري الأمة من كل مايمت إلى القومية المراكشية والثقافة الاسلامية بسبب ، وخرجوا بهم من رعاية السلطان وسلطته الروحية والزمنية .

وإزاء هذه السياسة الاستعمارية لم يقف المراكشيون مكتوفي الأيدي ، وخاصة الطبقة المستنيرة فبدأوا يبصّرون بني جلدتهم بما يدبر لهم ، وبما ينصب لوطنهم من شباك . وتمكنت هذه الطبقة المستنيرة من جمع أنصار عديدين حولها ، حتى جاء وقت التفت الأمة بأسرها حولهم .

لقد أصبحت سياسة فرنسا قائمة على السيطرة الكاملة على جميع مرافق البلاد بعد أن فشلت في تفريق عنصري الأمة . ويجدر بنا الآن أن نوضح للقارىء ما قامت به فرنسا في المرافق العامة ، ومدى الإصلاح الذي أصابته هذه المرافق .

الوظائف العامة : بينا فى الفصل السابق النظم الإدارية التى خلفتها الإقامة لـكى تستحوذ على إدارة البلاد وإضعاف سلطة الحكومة الشريفية . وبما يلاحظ أن مديرى وموظفى الإدارات الشريفية الجديدة والمصالح المقيمية فرنسيون . أما المراكشيون الذين يمثلون نسبة مئوية ضئيلة تقدر بعشرين فى المائة فقد أسندت إليهم وظائف ثانوية ليست لها قيمة تذكر بجانب الوظائف الأساسية والعليا التى يتمتع بها الفرنسيون فقط . وقد أصبح نفوذ السلطان قاصراً على النواحى الدينية أكثر من المدنية ، إذ حل المقيم العام محله فاستحوذ على جميع السلطات حتى السلطة القضائية وازداد هذا الوضع الشاذ سوءاً فى السنوات القليلة الماضية وخاصة إبان تولى الجنرال جوان Juin منصب الإقامة ؛ فقد استخدم كل الوسائل لتقوية نظام الحكم المباشر . وانتزعت السلطة أيضاً من الباشوات والقواد وأصبحت تتركز فى أيدى رؤساء المناطق الفرنسية . إن الإدارات والمصالح التى أنشأها الفرنسيون لتخدم الحكومة الشريفية إسمياً فقط ، لم يكن الغرض الأساسى منها إلا خدمة الإقامة العامة . ووصلت بذلك السياسة الفرنسية الاستعمارية إلى قمتها إذ بدأت تعمم تعيين الفرنسيين فى جميع المناصب الهامة دون ما وجل أو خوف وبذلك اقتصر دور الحكومة الشريفية (المخزن) على السلطات الثانوية التى لا قيمة لها وأصبحت إدارة البلاد فى أيدى الحكومة الفرنسية بالإقامة العامة .

الشئون الزراعية : لقد سبق القول بأن الأراضى الصالحة للزراعة تقدر بحوالى خمسة ملايين هكتاراً . يملك الفرنسيون والأجانب ما يعادل خمسها . ومنذ أن أعلنت فرنسا الحماية على مراكش حتى الآن لم يستصلح من الأراضى الغير صالحة للزراعة سوى ثلث مساحتها التى تبلغ ١٥,٥٠٠,٠٠٠ هكتاراً مما يدل على سوء سياسة الإصلاح ؛ فقد أمكن رى ٥٠٠٠ فداناً من هذه الأراضى خلال هذه المدة الطويلة من الاحتلال الفرنسى ، ولو دققنا البحث

لوجدنا أن هذه الأراضى قد استصلحت لمصلحة الفرنسيين أنفسهم . وبالرغم من اطراد عملية استخراج صخور الفوسفات على نطاق واسع ، فإن فوائده لا تعود إلا على المستعمرين الفرنسيين والاقتصاد الفرنسى ؛ إذ تصدر منه الإدارة الفرنسية كميات وفيرة إلى الخارج كل عام ، وتقدر كميات السوبرفوسفات بحوالى ١١٠,٠٠٠ طناً فى سنة ١٩٤٩ كلها تستهلك لمصلحة المستعمرين الذين يستخدمون جزءاً منه فى تسميد أراضيهم فى مراكش ، ويصدر الباقى إلى الخارج ؛ ذلك لأن الفلاح المراكشى ما زال يجهل فائدة هذه المادة فى فلاحة أرضه . ويبلغ عدد المحاريث فى مراكش ٦,٦٠٠٠ محراثاً آلياً لا يملك المراكشى واحداً منها . وتقوم الإقامة العامة ببذل المساعدات المالية للمزارعين الأوروبيين ليتمكنوا من الحصول على رى منتظم ومواد كيميائية وكل ما تحتاج إليه أرضهم حتى لا يعتمدون على ما تمنحه الطبيعة من أمطار وغيرها ، أى حتى لا يكونوا تحت رحمة العوامل المناخية التى لا يزال الفلاح المراكشى يعتمد عليها فى زراعته . وبالرغم من البرامج الإصلاحية التى تدخلها الإدارة الفرنسية فإن الفلاح الوطنى يعتمد كل الإعتماد على وسائله البدائية دون أن يستخدم الأسمدة أو المحاريث الآلية أو غير ذلك من مستحدثات الفرنسيين ، لذلك نجده دائماً تحت رحمة عوامل المناخ . وهنا نجد الفرق كبيراً بين ما ينتجه الفلاح المراكشى والفلاح الأوروبى وخاصة فى السنوات الأخيرة التى قل فيها هطول الأمطار حيث منى المزارعون المراكشيون بخسارة فادحة لم تبلغ ما بلغته عند الأوروبيين فمثلا فى عام ١٩٢٦ ، ١٩٢٧ ، ١٩٣٧ ، ١٩٣٨ والفترة ما بين عامى ١٩٤٢ ، ١٩٤٦ نجد أن مساحة الأراضى التى يزرعها المراكشيون قد تضاءلت فى حين أن أراضى الأوروبيين ظلت مساحتها كما هى عليه أو ربما ازدادت .

وفى عام ١٩٤٠ بلغت مساحة الأراضى التى زرعها المراكشيون ٤,٢ مليون هكتاراً . وفى عام ١٩٤٥ انخفضت هذه المساحة إلى ٢,٥ مليون

هكتاراً ، وقد زادت الأرض التى يزرعها الأوروبيون بنسبة ٢٥ ٪ زيادة عما كانوا يزرعونه فى عام ١٩٤٠ .

ووفقاً للسياسة التى تسير عليها الإدارة الفرنسية ، نجد أن المواد الغذائية انخفضت كمياتها فى الخمسةعشر عاماً الأخيرة بعد أن كانت هذه المواد تفيض عن حاجة الاستهلاك المحلى وتصدر للخارج . لقد قلب هـذا الاستعمار الآية وأصبحت مراكش فى حاجة إلى أن تستورد هذه المواد لكى تسد النقص الناتج عن هذه السياسة . وتقوم الشركات الأجنبية بتنظيم أعمال الرى معتمدة على رأس المال الأجنبى والمساعدات المالية الفرنسية . وقد أوكل إلى هذه الشركات إدارة عمليات مساقط المياه التى بدأ العمل فيها قبل الحرب الأخيرة باستثناء مساقط مياه ابن أمير التى ظلت فى أيدى المراكشيين . وعندما ينتهى العمل فى خزان ود العبيد سوف يمكن زراعة ١٥٠,٠٠٠ هكتاراً من الأراضى بواسطة هذه المساقط . وقد أمكن فعلا زراعة ١٨٠,٠٠٠ هكتاراً فى هذه المنطقة بفضل مياه مسقط ابن أمير . ويوجد من مجموع الأراضى المنزرعة ما قيمته ٤,٣٠٠ هكتاراً أى بنسبة ٢٥ ٪ تحت رقابة وإدارة المديرين الفرنسيين .

وقد اتبعت الإدارة الفرنسية طريقة نزع الأراضى من أصحابها الشرعيين ، وذلك بحجة المنفعة العامة أو لخدمة المشاريع الاصلاحية ، فى حين أن هذه الأراضى توزع على الأجانب بدون وجه حق . وبهـذه الطريقة تمكن الفرنسيون من نزع ملكية ١,٠٠٠,٠٠٠ هكتاراً من الأراضى الصالحة للزراعة التى تبلغ فى مجموعها ٥,٠٠٠,٠٠٠ هكتاراً ، كلها آلت إلى أيدى الأوروبيين . وقد صرح المسيو بيير باران Pierre Parent فى حديث له عن مراكش فى سنة ١٩٥١ بقوله : « إن عدداً كبيراً من الفرنسيين قد تمكنوا من الاستيلاء على بعض الأراضى وإدعاء ملكيتها دون أن يبينوا وجه الحق فى هذا الادعاء » .

ويمتلك خمسة آلاف من الأوروبيين — أغلبيتهم من الفرنسيين — أجود الأراضى الزراعية بينما لا يزيد عدد ملاك الأراضى المراكشيين عن ١,٣٠٠,٠٠٠ شخصاً ، يزرعون أقل من ٤,٠٠٠,٠٠٠ هكتاراً أى متوسط ما يملكه الفلاح المراكشى من هذه الأرض حوالى ٣ هكتارات . ولا يفوتنا أن نذكر القارىء بأن الأغلبية الساحقة من هؤلاء الفلاحين المراكشيين يدينون بالاخلاص للإدارة الفرنسية . وقد قال الأستاذ دورين وارينر Doreen Warriner فى حديث له نشر فى صحيفة المعهد الملكى للقضايا الدولية بلندن ونيويورك فى عام ١٩٤٨ ما يأتى :

« إن الفلاح المراكشى أسير وسائله الزراعية البدائية وسجين بين جدرانها ويزيد عدده سنة بعد سنة أما الجدران فكما هى » .

وفى عام ١٩٢٣ صرح الجنرال ليوتى والفخر يملؤه فى الأكاديمية الزراعية بقوله : « أرجو أن تلاحظوا أنه فى خلال عشر سنوات من وظيفتى كمقيم أمكننا أن نثبت أقدام ما يزيد عن ١٠٠٠ مهاجر فوق أكثر من ٤٠٠,٠٠٠ هكتاراً من الأراضى بالرغم من سنى الحرب الخمس ، ولا بد أن تلاحظوا أيضاً أن هذا العدد آخذ فى الزيادة يوماً بعد يوم » .

وفعلا تضاعف هذا العدد فى خلال الخمس سنوات التالية وبلغت مساحة الأرض التى يمتلكها الأوروبيون ٨٣٥,٠٠٠ هكتاراً وذلك حتى عام ١٩٣٥. كما اطردت الزيادة فى المهاجرين فبلغ عددهم ٣,٨٠٠ أوروبى . أما فى الوقت الحالى فقد بلغ عددهم ٥,٠٠٠ شخصاً يمتلكون أكثر من مليون هكتاراً من الأراضى الخصبة .

وهكذا تدريجياً تمكنت الإدارة الفرنسية من الاستحواذ على الأراضى ومنحها للأجانب ، وازدادت حال الفلاح المراكشى سوءاً وذلك لجهله بالفلاحة وبوسائلها الحديثة دون أن تعمل السلطات الفرنسية من جانبها على ما ينهض بمستواه .

الصناعة : إن الصناعة المراكشية فى تقدم مطرد نتيجة لسلسلة من التطورات الإقتصادية التى كانت سبباً فى أن تجعل من مراكش منطقة اقتصادية لها أهميتها فى العالم الحديث . وأهم شىء تعتمد عليه الصناعة فى مراكش ، هو الثروة المستخرجة من المناجم والتجارة وطرق المواصلات التى تساعد فى زيادة الإنتاج وتوصيله إلى الموانىء لتصديره إلى الخارج . وجرياً على السياسة الفرنسية ، نجد أن البلاد تتجرد من ثروتها الطبيعية بينما تتدفق الفوائد إلى جيوب المستعمرين والخزانة الفرنسية .

وتمتلك مراكش أكبر ثروة منجمية فى شمال أفريقيا لأن تربتها غنية بالمواد الأولية ، كما أنها تمتلك أكبر قوة كهربائية فى هذا الجزء . وربما كان هذا هو الدافع الحقيقى للسيطرة على مراكش وفرض الحماية عليها ، ذلك لأن الدول الأوروبية كما ذكرنا كانت تتنافس مع بعضها على السيطرة على منابع الثروة عن طريق الاستعمار . ويتمثل هذا الصراع جلياً على أرض مراكش نفسها بين شركة إخوان مانسمان الألمانية والاتحاد المراكشى للمناجم الذى تديره الحكومة الفرنسية وذلك فى الفترة التى سبقت فرض الحماية الفرنسية .

وبالرغم من هذا التطور الاقتصادى الذى أصابته البلاد فإن المراكشى غريب فى بلده ، لم يساهم فى هذا التطور بل أبعدته القوة وسدت السبل فى وجهه . وأن الإدارة الفرنسية استخدمته لإنتاج هذه الثروة فى المصانع وغيرها بأجور منخفضة . وربما كان لإنخفاض الأجور هذا أثر فى إغراء الفرنسيين فى هذا الجزء من شمال إفريقيا ، لأنه لا توجد إتحادات تجارية تطالب بحقوقهم المهضومة ، ولأن مناطق العمل والمناجم كلها توجد فى المناطق العسكرية . ويبلغ متوسط ما يتقاضاه العامل المراكشى الذي يعمل فى المنجم ٣٨ فرنكا فى الساعة .

وقد ساعدت المنشآت الجديدة كالسكك الحديدية والطرق المعبدة فى خدمة التجارة الخارجية وكذلك الخطوط التليفونية والبريد والطيران ، قامت

بنصيب وافر فى هذا الصدد . ولقد أدت هـذه المنشآت خدمات جليلة للمستوطنين الفرنسيين الذين يتقاطرون بكثرة على المدن المراكشية .

ولقد وجه الفرنسيون القوة الكهربائية وموارد البلاد لخدمة المناجم والمواد المصدرة التى يشرفون عليها إشرافاً كلياً . كما أن الأموال المراكشية كلها سخرت لتمويل هذه القوة الإنتاجية الضخمة .

واتسع إنتاج المناجم إتساعاً كبيراً فى الفترة التى سبقت قيام الحرب الثانية ووصل إلى أكثر من الضعف خلال عام ١٩٣٨ . وبرزت هذه الزيادة على مدى أوسع فى إنتاج مناجم الفوسفات والفحم الحجرى والانتيمونى والزنك والمنجنيز . وفى الوقت الذى زاد فيه الإنتاج الصناعى انخفضت نسبة الإنتاج الزراعى كما سبق القول . إن السياسة التى سارت عليها فرنسا بعد الحرب هو الاستفادة من الإنتاج المراكشى لخدمة الاقتصاد الفرنسى ، مما أدى وسيؤدى إلى انخفاض الدخل القومى المراكشى . لذلك نجد إدارة المناجم المراكشية تخضع خضوعاً تاماً للإدارة الفرنسية إذا استثنينا من ذلك منجم الفوسفات الذى يديره مكتب الفوسفات الشريفى . وبالرغم من أن الفرنسيين يحصلون على أرباح ضخمة من المواد المنجمية ويجردون البلاد من ثرواتها الطبيعية ، فإن الشركات الاستغلالية الفرنسية لا تدفع ضريبة تذكر على هذا الإنتاج .

ولكى نبرهن للقارىء على مدى التلاعب الذى تقوم به الإدارة الفرنسية لكى تحصل على نصيب الأسد من الأرباح ، ولكى تحول كل مصادر الثروة إلى الأيدى الفرنسية ، نرى أنه عندما تكونت شركة البترول الشريفية عام ١٩٤٧ ساهمت كل من الحكومة الشريفية والحكومة الفرنسية وبعض الأجانب ، كل منهم بالنسب المئوية الآتية :

الحكومة الشريفية	٣٣,٤١ ٪
« الفرنسية	٥٨,٨٩ ٪
مساهمون أخر	٧, ٧ ٪

أى أن الحكومة الوطنية تمتلك فقط ٧,٧ ٪ من رأس المال ، بمعنى أن آبار البترول كلها فى أيدى الفرنسيين بالرغم من أن هذه المادة استخرجت بأيدى المراكشيين ومن أرضهم وما أوجدته الطبيعة إلا ليخدم الأغراض المراكشية .

وقد تقدم إنتاج الفحم تقدماً محسوساً إذ سيطرت الشركة الشريفية لإنتاج الفحم فى عام ١٩٤٧ فى جرادا على مناجمه فى الجزء الشرقى من مراكش . وأصحاب رؤوس الأموال فى هذه الشركة هم الحكومة الشريفية والحكومة الفرنسية وبعض أصحاب رؤوس الأموال من الفرنسيين . وكانت كل هيئة تملك ثلث رأس المال وقامت الحكومة الشريفية من جانبها فى خلال خمس سنوات بالصرف على المشروعات التى تسهل مهمة الإنتاج كتوصيل المياه اللازمة لتنظيف الفحم ومد خط حديدى يبلغ طوله خمسون كيلو متراً لكى يصل منطقة المناجم بالخط الرئيسى ، وبعض مشروعات أخرى كان لا بد منها لإنجاز العمل وتوفير سبل الراحة للشركة . وفى نهاية عام ١٩٥٠ تمكنت الشركة بفضل هذه المشروعات من زيادة إنتاجها الذى بلغ ٤٠٠,٠٠٠ طناً فى السنة . ولكن اتفق المسئولون الذين يمثلون حكومة مراكش مع ممثلى الحكومة الفرنسية — وكلهم بالطبع فرنسيون — على أن تقبل الشركة أن يضيف أصحاب رؤوس الأموال الخاصة بعضاً من مالهم على نصيبهم فى الشركة وهو الثلث وذلك بالرغم من معارضة ممثلى الشعب المراكشى الحقيقيين . وفعلا ضرب الفرنسيون بهذه المعارضة عرض الحائط ونفذوا ما اتفقوا عليه وأسقطوا حق الحكومة الشريفية فى الاكتتاب فى رأس المال المضاف وبذلك تحولت ملكية الشركة إلى أصحاب رؤوس الأموال الفرنسيين وأصبح توزيع رأس المال فيها كما يلى :

	قبل عام ١٩٥٢	١٩٥٢
الحكومة الشريفية	٣٣,٣٣ ٪	٢٥,٢٥ ٪
« الفرنسية	٣٣,٣٣ ٪	٢٥,٢٥ ٪
مساهمون أخر (فرنسيون)	٣٣,٣٣ ٪	٤٩,٥٠ ٪

وبهذا الشكل ، وبعد أن أنفق المراكشيون ملايين الفرنكات فى سبيل التقدم بصناعتهم وبمواردهم نجد الإدارة الفرنسية تساعد على تحويل ملكية الشركة إلى رأس المال الأجنبى .

وتحاول الإقامة العامة الفرنسية الآن أن تعطى لنفسها الحق فى منح التراخيص الخاصة بإنتاج المناجم فى مراكش وذلك تنفيذاً للسياسة الاستعمارية التى تهدف إلى نقل إدارة البلاد من أهلها إلى أيدى الفرنسيين .

التجارة الخارجية : توسعت السلطات الفرنسية فى المشروعات الزراعية واستغلال المناجم لكى توفر لفرنسا المادة الخام التى تحتاج إليها فى صناعاتها . وفى الوقت نفسه لم تعمل شيئاً يكون من شأنه تحسين الصناعات المحلية التى تفيد الاستهلاك المحلى ، وذلك لكى تخلق من مراكش سوقاً تصرف فيه فرنسا بضائعها الزائدة عن حاجتها . ومما يؤيد ذلك ما جاء فى افتتاحية مشروع السنوات الأربع ١٩٤٩ — ١٩٥٢ الذى نشرته الإدارة الفرنسية فى مراكش والذى تقول فيه : « إن مراكش ستقوم بقسط وافر فى تكوين الاقتصاد الفرنسى وذلك بإمداد فرنسا بالمنجنيز والكوبلت والرصاص والمواد المحفوظة والمحاصيل الزراعية ، مما يساعد الاتحاد الفرنسى على الاعتماد كلية على موارده الخاصة . . ، وستجد فرنسا فى مراكش سوقاً رائجة لتصريف منتجاتها وخاصة فيما يتعلق بالمنسوجات وصناعات الصلب » .

ومنذ عام ١٩١٢ وفرنسا تسخر اقتصاديات البلاد لخدمة اقتصادياتها وأهملت ما تحتاج إليه البلاد بل تجاهلت مصلحة الشعب المراكشى تجاهلا تاماً . ففى عام ١٩٣٨ قفزت قيمة التجارة الأجنبية من ٣,٧٠٠ مليون فرنك قيمة ٣,٣ مليوناً من الأطنان إلى ١٨١,٦٣٥ مليوناً قيمة ٧,٩ مليوناً من الأطنان فى عام ١٩٥٠ ، دون أن يصحب هذا النمو فى الثروة أى تقدم فى مستوى معيشة المراكشيين أو أى تحسن فى الصناعة المحلية ، بل على العكس من ذلك ، نجد هناك علاقة معكوسة بين نمو الثروة والمصلحة الوطنية تلك

الظاهرة التي نشاهدها في جميع الأقطار التي تحتلها فرنسا ، حيث يتركز الاستغلال الاستعماري في إنتاج المواد الأولية . وعندما أصيبت التجارة الفرنسية في الفترة التي سبقت الحرب الثانية بالكساد ، وضعت فرنسا بعد هذه الحرب سياسة تقضي بجعل مراكش سوقاً أولياً لتصريف المنتجات الفرنسية ، وهذا ما عبر عنه المقيم العام في مشروع السنوات الأربع الذي سبق الكلام عنه . وفي الجدول الذي أوردناه في الفصل الأول من هذا الكتاب يتبين لنا أن قيمة الواردات الفرنسية قد ارتفعت قيمتها بنسبة ٦٠,٦ ٪ في عام ١٩٥٠ زيادة عما كانت عليه في عام ١٩٣٨ ، حيث بلغت ٣٣,٥ ٪ فقط وأصبحت فرنسا هي الرابحة الأولى في هذه الصفقات ، إذ بجانب الاستحواذ على المواد الأولية اللازمة لها نجدها تصرف جانباً كبيراً من البضائع في منطقتي الدولار والاسترليني أي أن فرنسا أصبحت المزارع الأول والصانع الأول والتاجر الأول في مراكش .

المالية والميزانية : وزيادة على سوء الحالة الاقتصادية من وجهة النظر المراكشية ، نجد الإدارة الفرنسية تفرض على أهالي البلاد ضرائب متنوعة أصابت الدخل القومي وأرهقت دافعي الضرائب من العمال والفلاحين الذين لا يمكنهم تسديد هذه الضرائب في معظم الأحيان . وتستخدم الإدارة الفرنسية أغلب المتحصل من هذه الضرائب للصرف منها على المنشآت ، كالطرق والسكك الحديدية والموانى وغيرها مما لا ينشأ إلا لخدمة الأغراض الاستعمارية التي يتركز جلها في المناجم والتصدير ، وفي الفترة ما بين عامي ١٩٣٨ — ١٩٥١ ارتفعت الميزانية بجميع وجوهها المنظورة وغير المنظورة من ١,٦ بليون فرنكا إلى ٦٦,٥ بليون ، أي بمقدار ٤١ مرة عنه في عام ١٩٣٨ وعلى الرغم من أن هذه الميزانية من شئون القطر المراكشي نفسه ، فإن المقيم العام هو الذي يعدها ثم يرسلها للحكومة الفرنسية للتصديق عليها . وبهذا لا تترك أية فرصة لأهالي البلاد ليتمكنوا فيها من إبداء رأيهم في هذه الميزانية ، حتى

ولا مجرد المناقشة فيما يدفعونه من الضرائب أى أن المبدأ القائل « لا ضريبة بدون تمثيل » لا يطبق مطلقاً فى مراكش ، مع العلم بأن الشعب المراكشى كان ينادى بهذا المبدأ منذ ١٧٦ عاماً حينما كانت أموره بيده وحينما كان يحس بأن حيفاً وقع عليه من جراء هذه الضرائب . وفى عام ١٩٥١ أنفقت الإدارة الفرنسية أقل من ٣ ٪ من الميزانية فى الأغراض المراكشية الحقة فى حين أن ما يزيد عن ٢١ ٪ منها صرف على الإدارة الفرنسية و ٩ ٪ على المشروعات الاصلاحية .

والجدول الآتى يبين أوجه الصرف فى ميزانيتى عام ١٩٣٨ ، ١٩٥١ مقدراً بملايين الفرنكات :

	١٩٣٨	١٩٥١	النسبة المئوية
الديون العمومية	٣٣٨	٣,٩٢٠	١٠
الحكومة الوطنية	٣٦	٩٦٩	٣
الإدارة الفرنسية	٢٢٤	٧,٨٦٠	٢١
الإدارات الاقتصادية	٣٦٦	١٤,٨٧٠	٣٩
الإدارة المالية	(١٠٧)	(٦,٢٨٠)	—
المنشآت العامة	(١٠٨)	(٣,٣٥١)	—
البريد والتليفونات والبرق	(٨٣)	(٢,٧٧٢)	—
الزراعة والتجارة والغابات	(٦٨)	(٢,٤٦٧)	—
المنشآت الاجتماعية	١٣٨	٧,٥٢٧	٢٠
مصروفات مختلفة	٤٢٧	٢,٧٥٠	٧
مجموع مصروفات الميزانية العامة	١,٥٢٩	٣٧,٨٩٦	
مجموع مصروفات الطوارىء	٣٤	٢٨,٢٩٤	
المجموع الكلى	١,٥٦٣	٦٦,١٩٠	١٠٠

وقد كتب على الأمة المراكشية أن تدفع سنوياً من ميزانيتها ما قيمته ١٠ ٪ إيفاء للدين العمومى الذى تكون من الصرف على المنشآت العامة كالطرق والسكك الحديدية والموانى ، وكلها تخدم الأغراض الفرنسية بالطبع فى حين أنه فى فرنسا نفسها لم تزد هذه النسبة فى الميزانية الفرنسية التى بلغت قيمتها ٧٤٠ بليون فرنكا عن ٥ ٪ وذلك فى عام ١٩٥١ . وقد استندت فرنسا فى سياستها المالية فى مراكش ، على المادة السابعة من مواد معاهدة الحماية التى فرضت فى سنة ١٩١٢ . وقد بلغت نسبة المصروفات التى خصصت للمنشآت العامة التى تخدم الأغراض الفرنسية ٨٣ ٪ من الميزانية صرف منها ما قيمته ٥٥ ٪ على الإقامة الفرنسية وحدها ، كما نجد أنه ما بين عامى ١٩٤٩ و ١٩٥١ قفزت قيمة المنصرف على هذه الإقامة وإداراتها من ٥٠٦ مليون فرنك إلى ٩١٩,٤ وذلك تبعاً لضخامة المرتبات التى يتقاضاها الموظفون الفرنسيون وحدهم ، لأن الموظفين المراكشيين ، الذين يبلغ عددهم نصف جميع الموظفين ، لا يشغلون إلا الوظائف البسيطة حيث يوجد منهم ما يعادل ٧٢ ٪ فى هذه الوظائف مقابل ½ ١ ٪ من الفرنسيين فيها . والباقون ونسبتهم ½ ٩٨ ٪ يشغلون الوظائف العليا والرئيسية . والجدول الآتى يبين عدد الموظفين المراكشيين والأجانب فى الوظائف العامة ونسبة كل فئة منهم :

	الأجانب		المراكشيون	المجموع	نسبة المراكشيين
	فرنسيين	غيرهم			
الوظائف العليا	٣,٨٣١	٦	٣٨٢	٤,٢١٩	٩
الوظائف الرئيسية وأصحاب العقود	٦,٤٢٠	١٢	١,٢٦٧	٧,٦٩٩	١٦
الوظائف الثانوية	١٠,٤٣٣	٤٢	٤,٠٨٥	١٤,٥٦٠	٢٨
الوظائف البسيطة	٥٢٣	٣٣	١٤,٤١٦	١٤,٩٧٢	٩٦
المجموع	٢١,٢٠٧	٩٣	٢٠,١٥٠	٤١,٤٥٠	

ويتبين من هذا الجدول أن نسبة ٩٦ ٪ من الموظفين يشغلون الوظائف البسيطة وكلهم من المراكشيين فى حين أن ٩٠ ٪ من الذين يشغلون الوظائف العليا والرئيسية من الفرنسيين . وهكذا نجد أنه بعد أربعين سنة من الحماية يشغل أصحاب البلاد وظائف الخدمة السايرة ، أما الذين يشغلون الوظائف الرئيسية من المراكشيين فعددهم بسيط بالنسبة للفرنسيين ، وفى الوقت نفسه ما هم إلا فئة خدمت الاستعمار وأراد الاستعمار أن يكافئها على هذه الخدمات فألحقها بهذه الوظائف . وما زالت الإدارة الفرنسية تلح فى السير فى برنامج الإصلاحات الذى تريد تنفيذه ، والذى وضع على أساس تجريد مراكش من كل المظاهر القومية . لذلك نجد أنهم زادوا فى عدد القوات المعاونة فى الإدارة الداخلية والأمن العام والجندرمة حتى بلغ عددهم ما بين عامى ١٩٣٨ و ١٩٥٠ من ٥,١٥٣ إلى ١٤,٢١٩ مدنياً وجنداً . أى بلغت نسبتهم ٣٥ ٪ من مجموع موظفى الإدارة الفرنسية فى عام ١٩٥٠ يتقاضون ما قيمته ١٥ ٪ من مجموع ما يصرف على هذه الإدارة . وتتملكنا الدهشة إذا علمنا أن عدد موظفى الحكومة الوطنية قد زاد من ٤٨٣ إلى ٧٢٨ موظفاً فى هذه الفترة .

وخصصت نسبة ١,٣ ٪ من ميزانية عام ١٩٥١ للصرف على الحكومة الوطنية فى حين أن نسبة ٧,٥ ٪ خصصت للمشروعات الفرنسية و ٧٢ ٪ للبرنامج الإصلاحى وخصص الباقى للأعمال الاجتماعية .

والجدول الآتى يبين أوجه الصرف فى ميزانية عام ١٩٥١ مقدرة بملايين الفرنكات :

الإدارة :			
مجموع الرصيد			٢٫٥٥٩,٠٠٠
الحكومة الوطنية		٢٧١٫٩٠٠	
الإدارة الفرنسية		٢٫١٨٧٫٣٠٠	
ا ـ المقيم العام ـ البوليس ـ العدل	٧٥٦,٩٠٠		
ب ـ مصالح أخرى ومبانى وسكنى للموظفين	١,٤٣٠,٤٠٠		
المنشآت والمصالح الاقتصادية :			
مجموع الرصيد			٢٠٫١٤٣٫٠٠٠
ا ـ الإدارة المالية		٦٣٤,٠٠٠	
ب ـ المصالح العمومية		١٥٫٤٥٥٫٠٠٠	
١ ـ الطرق	١,٢٣٥,٠٠٠		
٢ ـ الموانى	١٫٩٠٨٫٠٠٠		
٣ ـ السكك الحديدية	١٫٦٢٠,٠٠٠		
٤ ـ الطيران المدنى	١٦٥,٠٠٠		
٥ ـ المساقط المائية	٤,٧٢٦٫٠٠٠		
٦ ـ القوة الكهربائية	٥٫٤٣٦٫٠٠٠		
٧ ـ المواد الخام والثقيلة	١٧٥٫٠٠٠		
٨ ـ مشروعات الدفاع	٢٠٠,٠٠٠		
حـ ـ البريد والتليفونات والبرق		١٫٨٢٦٫٠٠٠	
ء ـ الصناعات الفنية المراكشية		٣٠٫٠٠٠	
هـ ـ المزارع والمراعى		٢٫١٢٠٫٠٠٠	
و ـ الإنتاج الصناعى والمناجم		٧٧٫٠٠٠	

المصالح الاجتماعية :

مجموع الرصيد			٥٫٦٣٠,٠٠٠
ا — التعليم		٢٫٥٦٠٫٠٠٠	
١ ـ الأوروبي	٩٤٠٫٠٠٠		
٢ ـ المراكشي	١,٤٣٠٫٠٠٠		
٣ ـ المختلط	١٩٢٫٠٠٠		
ب — الصحة العمومية		١٫٤٦٥,٠٠٠	
حـ — مصالح أخرى		١,٣٣٣,٠٠٠	
المجموع الكلى			٢٨,٠٦٢,٠٠٠

أما نظام الضرائب الذى وضعته الإدارة الفرنسية فقد أوجد عبئاً ثقيلا ينوء تحته كاهل المراكشيين بينما هو سهل ميسور للأجانب الذين يشرفون ويديرون عمليات التصدير والاستيراد وإنتاج المواد الخام . وقد زاد الدخل فى عام ١٩٥١ زيادة محسوسة بسبب ضريبة الأرض والضرائب المباشرة وغير المباشرة والجدول الآتى يبين حصيلة هذه الضرائب مقدرة بملايين الفرنكات :

	١٩٣٨	النسبة المئوية	١٩٥٠	النسبة المئوية	١٩٥١	النسبة المئوية
الضرائب المباشرة	١٩٠	١٧,٤	٧,٨١٨,٠٠٠	٢٣,٤	٨,٠١٠,٥٠٠	٢١,٢
الضرائب الغير مباشرة	٦٠٤	٥٥,٣	١٩,٩٧١,٠٠٠	٥٩,٩	٢١,٩٧٠,٠٠٠	٥٨,١
ضرائب أخرى	٢٩٩	٢٧,٣	٥,٥٥٦,٧٠٠	١٦,٧	٧,٨٠٤,٠٠٠	٢٠,٧
المجموع	١٫٠٩٣	١٠٠	٣٣,٣٤٥,٧٠٠	١٠٠	٣٧,٧٨٥,١٠٠	١٠٠

تشمل هذه الضرائب قيمة المتحصل من التلغرافات والتليفونات والبريد

وتبلغ الضرائب المتحصلة على المحاصيل الزراعية والغابات والحيوانات حوالى ١٠ ٪ من مجموع الدخل العام .

إن عصر الإقطاع الذى ساد أوروبا قبل العصر الحديث ، ترك آثاراً

كريهة فى نفوس الأوروبيين ، ذلك أنه كانت تسوده السخرة التى كرهها جماعة الفقراء الذين كانوا يعملون فى إقطاعيات النبلاء والأمراء . وبالرغم من هذا فإن الفرنسيين طبقوا هذا النظام فى العصر الحديث ، بل وفى القرن العشرين على أهالى البلاد . ذلك أن الإدارة الفرنسية أباحت لنفسها تسخير العمال بدون أجر لمدة أربعة أيام فى أى عمل من الأعمال وخاصة إذا لم يدفع هؤلاء العمال الضرائب التى يُطلب أداؤها منهم . وقد فرضت الإدارة ضرائب غير مباشرة على المواد الضرورية التى يستهلكها الأهالى والتى بلغت قيمتها ٥٣ ٪ من مجموع الواردات وتتكون عادة من السكر والشاى والمنسوجات . فبمجرد وصولها إلى الموانى المراكشية تقوم الإدارة بفرض ضرائب عليها زيادة عن الضرائب التى يدفعها المستهلك فى داخل البلاد ، بالرغم من قلة موارد الطبقات الفقيرة التى لا يمكنها الاستغناء عن هذه المواد بأى حال من الأحوال ، وهكذا نجد أن ٣٠ ٪ من مجموع حصيلة الضرائب فى عام ١٩٥١ جاءت عن هذا الباب . بل بلغت الزيادة فى نفس هذا العام من المتحصل من السكر والحلوى ٢ ½ بليون من الفرنكات ومن التبغ ٣,٩ بليون . وعلى ذلك فإن هذا النظام الضريبى يقود دون شك إلى زيادة انخفاض مستوى المعيشة فى مراكش .

التعليم : أما عن سياسة التعليم التى تتبعها الإدارة الفرنسية فى مراكش فلا يسعنا إلا أن نبين للقارىء بأنه فى عام ١٩٥٠ بلغت نسبة أبناء الأجانب الذين يذهبون إلى المدارس ٩٤ ٪ ، بينما نجد أن ما يوازى هذه النسبة من أبناء المراكشيين الذين هم فى سن الإلزام ، قد حرموا نعمة التعليم حتى الفتيات نجد أن ٣ ٪ منهن يذهبن إلى دور العلم فى حين أن ٨٩ ٪ من بنات جنسهن الأوروبيات يتمتعن بالتعليم . وقد أمكن الحصول على هذه النسب من دار الإقامة الفرنسية نفسها ، وفى هذا ما يدل دلالة واضحة على الحيف الذى يقع على فلذات أكباد المراكشيين ، الذين حرموا من التمتع بالحقوق التى يتمتع

بها الأجانب والجدول التالى يبين عدد التلاميذ المراكشيين والأجانب الذين فى سن الإلزام والذين يذهبون إلى المدارس .

	المسلمون				الأوروبيون		
	فى سن الإلزام	فى المدارس	النسبة المئوية		فى سن الإلزام	فى المدارس	النسبة المئوية
ذكور	٩٩٠,٠٠٠	٩٣,٩٤١	٩٫٤ ٪	ذكور	٣٣٫٩٠٠	٣٣,٧٣٢	٩٩٫٨ ٪
إناث	٩٥٠,٠٠٠	٢٣,٥٨٢	٢٫٥ ٪	إناث	٣٢٫٨٠٠	٢٩,١٢٢	٨٨,٧ ٪
المجموع	١٫٩٤٠٫٠٠٠	١١٧,٥٢٣	٦ ٪	المجموع	٦٦٫٧٠٠	٦٢.٨٤٤	٩٤,٢ ٪

إن هذه السياسة التعليمية تقوم على خرمان أبناء البلاد من التعليم لكى يظلوا فى مستوى منخفض عن أبناء الأوروبيون وحتى لا يتمكنوا من شغل الوظائف العليا والرئيسية فى الدولة . وبالتالى لا يتمكنوا من إدارة شئونهم بأنفسهم . وهذا ما أوغر صدور الوطنيين وزاد فى حنقهم على الفرنسيين وخاصة فى الشهور الأخيرة من العام الماضى . وأكبر دليل على ما يضمره المستعمرون لأهل البلاد فيما يختص بشئون التعليم ، تلك الميزانية الخاصة بعام ١٩٥٠ . فقد رصدت السلطات مبلغ ١,٩٢ بليون من الفرنكات للصرف منها على أبناء المسلمين الوطنيين فى الوقت الذى رصدت فيه مبلغ ٢,٢٩ بليون لتصرف على أبناء الأوروبيين . وقد بلغ ما يصرف على التلميذ الأجنبى فى العام مبلغ ٣٢,٠٠٠ فرنك والتلميذ المراكشى ١٦,٠٠٠ فرنك فقط . وصرفت الإدارة على المؤسسات التعليمية المراكشية فى عام ١٩٥١ مبلغ ١,٤٢ بليون فرنك فى حين أنها صرفت على المؤسسات الأجنبية ما يوازى هذا المبلغ .

وزيادة على ذلك فإن البلاد محرومة من التعليم الجامعى حيث لا توجد أى كلية بها وما على الذين يريدون إتمام دراستهم فى الجامعة إلا التوجه إلى كلية بوردو فى فرنسا .

أما البرامج الفرنسية واللغة الفرنسية فتحتل المكان الأول فى هذه

المدارس . أما المدرسون فثلاثة أرباعهم من الفرنسيين والربع الباقى من المراكشيين . حتى فى المدارس المراكشية نفسها نجد أن خمسى المدرسين مراكشيون والثلاثة أخماس فرنسيون . وعدد المدرسات المراكشيات يبلغ ٦٣ مدرسة لم تحظ واحدة منهن بالتعليم الجامعى .

والجدول التالى يبين عدد المدرسين والمدرسات وفئاتهم :

الفئات	الفرنسيون		المراكشيون		المجموع
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	
ذوو الدرجات العالية	٣٠	١٠	٧	—	٤٧
ذوو الثقافة الأوروبية	١,٠٦١	١,٣٥٩	٣٣	١	٢,٤٥٤
ذوو الثقافة الإسلامية	٩٤٩	١,٠٦٧	١,٤٥٤	٦٢	٣,٥٣٢
المجموع	٢,٠٤٠	٢,٤٣٦	١,٤٩٦	٦٣	١,٤٩٦

الصحة : إنه من الصعب إعطاء صورة صحيحة عن مدى صحة الشعب المراكشى . وتكون الإحصائيات ليست بذات قيمة إذا ما وقفنا على الحالة الصحية فى القرى والبدو والمدن الكبيرة . فقد تكالب الجوع وظروف السكنى السيئة وقلة العناية الصحية وسوء الحالة الاجتماعية وتكتلت جميعها ضد الشعب المراكشى . ويعيش الأجانب والفرنسيون عيشة رضية هادئة نظراً لجودة التغذية وتوافر وسائل العناية الصحية التى حرم منها أهل البلاد . ويكاد الإنسان يحس فارقا عظيما بين هذا وذاك ، بل إن ظروف الفرنسيين التى يعيشون فيها فى مراكش ، تفوق نظائرها فى وطنهم الفرنسى ذاته . والجدول التالى يبين الفرق بين عدد المواليد والوفيات فى فرنسا ومراكش فى عام ١٩٤٩ :

	فى مراكش	فى فرنسا
المواليد بين كل عشرة آلاف من السكان	٢٥٩	٢٠٤
الموتى بين « « « « «	٦٨	١٣٥
المولودون أمواتاً	٥٩	٤٨

وللفرنسيين ولع كبير بنشر الإحصائيات السنوية التى يوردون فيها عدد المترددين على المستشفيات ، وعدد الذين يحقنون ضد الأمراض المختلفة وكذلك عدد أيام الإقامة التى يمضيها المرضى فى المستشفيات وغير ذلك مما يعد فى نظرهم دعاية طيبة لهم كمستعمرين . وبالرغم من كل هذه الإحصائيات نجد الفرنسيين يلوذون بالصمت إزاء الإحصائيات الصحية التى يجب نشرها عن صحة الأهلين فى القرى والبدو وإبراز نسبة الأطفال الذين يولدون أمواتاً أو الذين يموتون فى سن مبكرة وكذلك عدد المصابين بالسل وسوء التغذية وغيرهم ممن تفتك بهم الأمراض دون أن يجدوا علاجا .

وفى عام ١٩٥٠ كان يوجد بمستشفيات مراكش ٦٫٩٤٨ سريراً خصص ثلثها للأوروبيين والباقى للأهالى ، فأصبح ما يخص كل ١٫٧٢٠ مريضاً سرير واحد مقابل سرير واحد لكل ٢١٥ أوروبياً . أما الأطباء فيوجد طبيب واحد لكل ١٤٫٠٠٠ فرداً من المراكشيين والأوروبيين ، ولكن كل ٤٣٫٢٤٠ مراكشى يخصهم طبيب واحد إذا استبعدنا عدد الأجانب الموجودين بالبلاد . ولا يوجد بمراكش أى معهد لدارسة الطب حتى المراكشيين لا يوجد منهم سوى عشرة أطباء تخرجوا فى المعاهد الفرنسية . وتوجد مدرسة واحدة لإعداد الممرضات فى الدار البيضاء أغلب تلميداتها من بنات الأجانب . كما لا توجد بالبلاد عيادة واحدة يمتلكها طبيب مراكشى .

وتحدثنا الإدارة الفرنسية عن العدد الضخم الذى يعالج فى المستشفيات والمراكز الصحية والمجموعات والوحدات . ولو أحصينا هذه الدور الصحية لوجدناها لا تتجاوز أصابع اليدين ، وبالطبع لا يمكنها أن تستوعب العدد الضخم من المرضى المراكشيين . وقد صرح مدير الصحة العامة الدكتور سيكولت Dr. Sicault بما يؤيد هذا فى قوله « إن العدد الضخم الذى يؤم مستشفياتنا ومراكزنا الصحية وغيرها اضطر أطباءنا أن يوزعوا جهودهم ويصرفوا عنايتهم إليه دون غيره من المرضى المشتتين فى أنحاء البلاد ، القابعين فى عقور ديارهم » .

حقوق الإنسان : وبالرغم من أن فرنسا كانت أول بلد نادى بالحريات وأعلن عنها رسمياً فى إعلانات حقوق الإنسان ، نجده الآن أول بلد يخالف هذه الحريات ويضرب بقراراتها عرض الحائط . إن الإدارة الفرنسية فى مراكش تفرض وسائل جائرة بعيدة كل البعد عن روح الحرية والإخاء والمساواة التى نادت بها الثورة الفرنسية . فبينما نجدها تعامل الأجانب والرعايا الفرنسيين معاملة حسنة مبنية على هذه المبادىء ، نجدها فى الوقت نفسه تنكر على المراكشيين حقهم فى التمتع بحقوقهم الطبيعية وتتبع سياسة تتنافى حتى مع نظام الحماية المفروض على البلاد ، فنجدها لا تتورع مطلقاً عن اتخاذ أحط الوسائل لكى تصل إلى أغراضها . فاتبعت سياسة التمييز العنصرى وفرضت نظاماً حديدياً أساسه السيطرة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية .

إن الضمانات التى يكفلها القانون الفرنسى للفرد لا تشمل أهل البلاد فبينما نجد المحاكم الفرنسية فى مراكش تطبق نصوص القانون الجنائى وقانون التحقيقات ، نجد المحاكم المراكشية غير مقيدة بأى قانون فهى تحكم بما يتفق مع أهوائها ولا يخفى ما فى ذلك من استخفاف بالحرية الشخصية ، فالمراكشى معرض للسجن فى أى وقت . كما أن الإدارة الفرنسية قد خولت لنفسها الحق فى إصدار بعض العقوبات كالاعتقال والإقامة الإجبارية وغير ذلك من العقوبات التى يتذرع بها الفرنسيون لحماية نظامهم الاستعمارى ضد أصحاب الحقوق الشرعية . ولكن فى معلوم القارىء أن هذه الإجراءات التعسفية لا تطبق إلا على المراكشيين دون سواهم من الأجانب والفرنسيين .

وحرية التجول غير معترف بها فى مراكش وليس لها أى وجود ، فعلى الذين يريدون الانتقال من منطقة إلى أخرى حتى ولو كانت مراكشية وجب عليهم أن يحصلوا على تأشيرة خاصة من الإدارة الفرنسية علماً بأن الجوازات والتأشيرات والإذن الكتابى كلها من اختصاص هذه الإدارة .

وما ذكرناه عن هذه الحريات ينطبق تماماً على بقيتها كحرية العمل

وحرية الاجتماع وحرية الرأى والصحافة وحرية الامتلاك ... إلخ .

السياسة الأسبانية

تكلمنا فى الفصل السابق عن سياسة فرنسا فى مراكش الفرنسية والآن نود التحدث عن سياسة أسبانيا فى مناطق نفوذها من أرض مراكش فى الشمال .

تكونت فى هذا الجزء من مراكش حكومة مركزية جديدة فى عام ١٩١٢ تحت رئاسة سلطان مراكش عاصمتها الرباط . وقد أسندت رئاستها لأول مرة فى عام ١٩١٣ إلى الأمير المهدى . ولم تكن هذه المنطقة فى الواقع سوى جزء من الوطن المراكشى ، ولكن بعد أن أعلنت فرنسا وأسبانيا حمايتهما على مراكش ، انقسمت البلاد تبعاً لذلك إلى عدة مناطق نفوذ كما سبق القول . وأصبح من حق أسبانيا فى منطقة نفوذها أن تقوم بترشيح اثنين لرئاسة هذه المنطقة يختار سلطان مراكش أحدهما لتولى هذا المنصب ، وقد ركزت أسبانيا السلطة فى يدها وأصبحت الحكومة مستقلة تماماً عن النفوذ السلطانى ، ذلك لأن أسبانيا وجدت فرنسا تسيطر على حكومة مراكش فى الجنوب فآثرت والحالة هذه أن تفصل الحكومة حتى لا يكون للفرنسيين أى تأثير عليها . وقد اتفقت كل من فرنسا وأسبانيا على وضع نظام إدارى موحد فى المنطقتين . فنجد مثلا فى المنطقة الشمالية خمس وزارات على رأس كل منها وزير ، وهى وزارة الداخلية ، والمعارف ، والعدل ، والمالية ، والزراعة والإنتاج . ويقوم الخليفة بإصدار المراسيم السلطانية دون الرجوع إلى السلطان ، كما يصدر رئيس الوزراء مراسيم وزارية دون الرجوع إلى الحكومة . وقد أشرنا فى فصل سابق إلى نظام المندوبية السامية فى مراكش الأسبانية ولا داعى لتكرار ما سبق فى هذا الصدد . وتنقسم المناطق فى الشمال كما تنقسم فى الجنوب إلى مناطق عسكرية وأخرى مدنية ، كل منطقة بحسب حالة الأمن فيها . وتنقسم المنطقة بدورها إلى دوائر وعلى رأس كل

منطقة مندوب أسبانى يديرها ويمثل المندوب السامى الأسبانى . ويعتبر هذا المندوب العين الساهرة لمصلحة أسبانيا ؛ فهو الذى يشرف على الحالة الاقتصادية والسياسية وغيرهما . وقد قسمت المنطقة الشمالية إلى خمس مناطق وهى المنطقة الجبلية ومركزها مدينة تطوان والمنطقة الغربية ومركزها العرائش والشرقية ومركزها الناضور وعمارة ومركزها شفشاون ومنطقة الريف ومركزها الحسيمة . وعلى المندوب الأسبانى الإشراف على من فى هذه المناطق من الباشوات والقواد والقضاة .

ولم يعرف النظام البلدى فى المنطقة الشمالية إلا قريباً جداً أى منذ عام ١٩٣١ ، وتعين أعضاء هذه البلديات السلطات الأسبانية .

ويستند النظام الإدارى فى مراكش الأسبانية إلى مراسيم جمهورية أسبانية دون الرجوع إلى الخليفة . وتعين السلطات الأسبانية موظفى الحكومة على أن يكونوا من تلك الفئة التى تساند المستعمر وتنصاع لأوامره . كما تضع على رأس الحكومة الاستعمارية حاكما أو مندوباً سامياً قوى الشخصية معداً إعداداً تاماً للقبض على أزمة الأمور لا يتورع عن استخدام أية وسيلة للوصول إلى أغراضه .

ولا يوجد بهذه المنطقة أى نظام شورى ؛ فالمجالس النيابية غير معروفة بالكلية ، وكل ما هنالك أنه توجد مجالس للزراعة والتجارة والصناعة يتشاور فيها أصحاب المصالح من المزارعين والتجار والصناع وكلهم بالطبع من الرأسماليين الأسبان أو الموالين لهم من المراكشيين .

وقد قضت أسبانيا على وحدة النقد ؛ إذ تمكنت فى عام ١٩٢٠ من القضاء على النقد المحلى الذى كانت وحدته « الحسنى » وأحلت محله « البسيطة » التى ترتبط مباشرة ببنك الدولة الأسبانى . ويبلغ مجموع الدخل فى الميزانية فى هذه المنطقة ما يزيد على ١٩٠ مليوناً من البسيطات يجمع ما يوازى ٤٥ ٪ منها من الضرائب . وتعد الإدارة الأسبانية الميزانية وتصدق عليها حكومة

الجمهورية الأسبانية تماماً كما هو الحال فى المنطقة الفرنسية .

أما النظام القضائى فكان يتركز إلى عهد قريب فى القضاء الشرعى . وكان القضاة يتقاضون أجورهم من المتنازعين بجانب ما يتقاضون من مرتبات تافهة من الحكومات . ولا توجد دور لنظر القضايا وخاصة فى البادية أو المناطق البعيدة عن العمران حيث تنظر القضايا فى منزل القاضى أو تحت شجرة .

وحديثاً أدخل نظام القضاء الأسبانى وحلت المحاكم الأسبانية محل المحاكم القنصلية . وتفصل هذه المحاكم فى القضايا الخاصة بالأجانب مهما اختلفت جنسياتهم أو فى القضايا التى يكون الأجانب طرفاً فيها أو فى قضايا المراكشيين أنفسهم إذا رغبوا فى ذلك . ولا تختلف روح هذه المحاكم ونظمها عن المحاكم القنصلية . وتتكون هذه المحاكم من محاكم للصلح ومحاكم جزئية وأخرى جنائية ومحكمة عليا للاستئناف . ولا سلطة للحكومة الوطنيه عليها إذ تخضع للقانون الأسبانى مباشرة .

أما عن التعليم فهناك مدارس أسبانية خالصة كان الغرض من إنشائها خدمة أبناء الأسبان فقط . ولكن بدأت قريباً فى قبول أبناء المراكشيين كما أنشئت مدارس عربية أسبانية لإيجاد طبقة من الموظفين تساعد الاستعمار الأسبانى وتسانده . ولا يوجد في المنطقة كلها سوى ٤٩ مدرسة ابتدائية فقط ولا وجود للمدارس الثانوية مطلقاً . وتصرف ميزانية التعليم كلها على أبناء الأسبان والأجانب ، ولا يصرف منها على أبناء المواطنين إلا النذر اليسير .

هذه هى السياسة الأسبانية التى تحاول قدر المستطاع صبغ البلاد بالصبغة الاستعمارية .

الحركة الوطنية

لقد طبع المراكشيون منذ قديم على حب الحرية والعيش فى بلادهم أحراراً ، يكرمون الضيف ويقدمون لعابر السبيل الزاد والقرى ، إنهم عرب يجدون فى حكم الأجنبي مذلة وفى اعتداء الغريب هواناً ، وفى الاعتداء على حرمة ديارهم عاراً وشناراً لذلك نجدهم منذ أن وطئت أقدام الأوروبيين تراب أرضهم لا يألون جهداً عن مناوأتهم وتعكير صفوهم حتى يأذن الله بالنصر ، وليس النصر ببعيد .

لقد تكتلت الأمة المراكشية كلها حول جماعة من الشباب المستنير الذين وطدوا العزم على تبصير إخوانهم وبث الروح الوطنية فيهم . وفى ١٥ مارس سنة ١٩٣٠ وبعد أن ضاقت الصدور اشتد حماس المصلين فى مساجد سلا والرباط وفاس وخرجوا متظاهرين فى الشوارع حيث وقف الخطباء من الشباب يشرحون لإخوانهم ما آلت إليه مصائرهم وما تضمره السياسة الفرنسية لعنصرى الأمة من البربر والعرب . فاشتد الهياج مما دعا السلطات الفرنسية إلى استعمال العنف فقبضت على خمسة وعشرين شاباً جلدتهم بالسياط . ثم ما لبثت أن اعتقلت عدداً آخر من الشباب المثقف كان من بينهم السيد علال الفاسى وزجت بهم فى السجون ، واستمرت المظاهرات طيلة أسبوعين لم يغمض فيها للمتظاهرين جفن ، حتى البربر احتجوا احتجاجاً صارخاً على ما تقوم به السلطات الفرنسية وتقاطرت وفودهم على الإدارات المحلية فاعتقلت هذه السلطات عدداً كبيراً منهم ، وأخيراً اضطرت فرنسا أن تطمئن الثائرين على مصير إسلام البربر وعلى أن ما فعلته الحكومة ليس إلا

تنظيما للقضاء القديم . بيد أن هذا التصريح لم يأت بالفائدة المرجوة ، فواصل المتظاهرون احتشادهم وإعلان احتجاجهم . وأخيراً كون المتظاهرون وفداً من ٢٤ عضواً يمثل سائر طبقات الأمة وقام بتكوين لجنة وضعت المطالب التى رأوا عرضها على الجهات المسئولة والتى تتلخص فيما يلى :

١ — إلغاء قوانين ١٦ مايو وسائر القرارات الملحقة بها (وهذه القوانين خاصة بالسياسة البربرية التى وضعتها فرنسا ووافقت عليها السلطات الفرنسية فى مراكش بتاريخ ١٦ مايو سنة ١٩٣٠ . وقد تحدثنا عن هذه السياسة فى فصل سابق) .

٢ — تكوين محاكم أهلية لجميع المغاربة دون فرق بين العرب والبربر .

٣ — وضع السلطة المدنية والدينية فى قبضة السلطان .

٤ — الكف عن التبشير .

٥ — اعتبار الدين الإسلامى دين الدولة الرسمى مع الاعتراف بالجالية اليهودية ودينها .

٦ — اعتبار اللغة العربية لغة البلاد الرسمية واعتبارها لغة أساسية فى جميع مراحل التعليم .

ولما لم تجد هذه المطالب أذناً صاغية ، سافر الوفد من مدينة فاس لمقابلة جلالة السلطان الذى عرضوا عليه المطالب فأيدها وأبدى ارتياحه للوفد . وعندما رجع أعضاء الوفد إلى مدينة فاس قبضت عليهم السلطة وأودعتهم السجون ، فما لبثت مدينة فاس أن قررت الإضراب العام والقيام بمظاهرات استمرت عشرة أيام ، استخدم البوليس فيها كل أنواع العنف واحتلت فرق الجيش الشوارع والمساجد وأعلنت حالة الطوارىء وألقى القبض على مئات من الفاسيين ونفى البعض الآخر .

واهتزت العواصم الإسلامية لهذه التصرفات الشاذة فرفع علماء الأزهر الشريف عريضة احتجاج للملك فؤاد كما ظهر احتجاج الشعب المصرى فى

صورة عرائض قدمت للسفارات الأجنبية . ولا يفوتنا أن نذكر أن مصر تعطف عطفاً شديداً على الحركة الوطنية فى مراكش منذ أن انبعثت فى البلاد . وندد الطلبة المراكشيون فى فرنسا بهذه السياسة الغاشمة التى تسير عليها الإدارة الفرنسية فى مراكش .

واتجه تفكير قادة الحركة إلى تنسيقها والقيام بالدعاية الكافية فى فرنسا وفى أنحاء العالم وتنوير الشعب المراكشى . وعمت الدعوة لمقاطعة كل ما هو فرنسى والعمل أيضاً على إثارة البربر ضد السياسة التى اتبعتها فرنسا حيالهم . وما لبث هؤلاء أن لبوا الدعوة وقاموا يناصرون إخوانهم فى الله والوطن حتى أن بعضهم كان يتغنى بأناشيد من وضع شعراء البربر وكلها تبكى حال الوطن وما يضمره له الأجنبى . وما لبث قادة الحركة أن انتظموا فى هيئة سموها « كتلة العمل الوطنى » . وقد كانت هذه الهيئة أول هيئة سياسية وطنية فى البلاد فى العصر الحديث .

واتجهت الحركة الوطنية إلى مقاطعة كل ما يمت لفرنسا بصلة ، ونقد جميع النظم التى وضعتها الحكومة الفرنسية . فانتقدت الحماية فى جميع مظاهرها واتجهت فى الوقت نفسه إلى العمل على إصلاح شئون الوطن المراكشى وتحسين حال أبنائه ، لأنهم يؤمنون عن عقيدة بأن الاستعمار لا يضمر لهم خيراً مطلقاً وأن الحماية ليست سوى صورة مقنعة للحكم المباشر والسيطرة على كل مرافق البلاد وقامت الصحف الفرنسية تنقد الوطنيين وتصف أعمالهم بأنها ما هى إلا وسيلة لتهييج الخواطر . ولكن الوطنيين ساروا فى طريقهم لا يلوون على شىء ووضعوا برنامجاً للإصلاحات المراكشية أو على الأصح مطالب الشعب المراكشى على هيئة برنامج . رفع وفد الكتلة هذا البرنامج إلى السلطان فى نوفمبر سنة ١٩٣٤ ورفع ثلاثة من الأعضاء صورة منه إلى دار الإقامة الفرنسية بالرباط ، كما رفعت صورة ثالثة لوزارة الخارجية الفرنسية فى باريس . وقد اشتمل البرنامج على ١٥ فصلا تضمنت ما يجب عمله لتنفيذ الاصلاحات الوطنية ومما جاء فى هذا الصدد .

١ — تطبيق معاهدة الحماية وإلغاء كل مظهر من مظاهر الحكم المباشر .

٢ — توحيد النظم القضائية والإدارية لجميع مراكش .

٣ — تفضيل المراكشيين على غيرهم فى الوظائف الحكومية .

٤ — الفصل بين السلطات التى يزاولها القواد والباشوات .

٥ — تأسيس بلديات ومجالس إقليمية وغرف تجارية ومجلس وطنى نيابى يضم نواباً من المسلمين واليهود .

وقد كان الغرض من هذا البرنامج السير بالبلاد نحو الحكم الذاتى واحترام الحريات التى كفلتها إعلانات حقوق الإنسان وأهمها حرية القول والعمل والعقيدة والحرية الشخصية وحرية الاجتماع ، والسير بالجماعة إلى ما فيه خيرهم وسعادتهم .

لكن المستعمرين ركبوا رؤوسهم ولم يقوموا بتنفيذ ما جاء بهذا البرنامج الاصلاحى ، لأنه ليس فى نيتهم تحقيق استقلال البلاد الذاتى والجلاء عن البلاد بل على العكس من ذلك سارعوا إلى تأسيس مجالس فرنسية تخدم السياسة الاستعمارية .

وتقرب أعضاء الكتلة إلى رجالات أحزاب اليسار فى فرنسا قبل انتخابات مايو عام ١٩٣٦ بقصد مساعدتهم إذا هم نجحوا فى الانتخابات على تنفيذ برنامجهم الاصلاحى وإجابة المطالب المراكشية . ووعدهم هؤلاء بالمساعدة . ولكن بعد أن ظهرت نتيجة الانتخابات التى تمخضت عن نجاحهم ضد الجبهة الشعبية الفرنسية ، قلب لهم هؤلاء ظهر المجن غداة النصر وذلك عندما ذهب وفد من أعضاء الكتلة واتصلوا برجال الحكومة مؤملين فى أن ينفذ المنتصرون ما وعدوا به بالأمس ، فلم يفز هؤلاء إلا بالوعود الكاذبة التى لا تجدى فتيلا . ولم يبق على الوطنيين بعد ذلك إلا الاعتماد على أنفسهم . فعقدت الكتلة اجتماعاً شعبياً فى مدينة فاس خطب فيه زعماء الحركة الوطنية

وألقى السيد علال الفاسى خطاباً مطولا شرح فيه ما ترمى إليه الكتلة الوطنية من رفع شأن مراكش وحصولها على الاستقلال الذاتى .

وفى ٢٥ اكتوبر سنة ١٩٣٦ عقدت الكتلة اجتماعاً غير عادى بدار أحد الزعماء فى مدينة الرباط ، عرض المجتمعون فيه إلى ما قامت به الكتلة من أعمال . كما قاموا بوضع مشروع للمطالب ورسموا الخطة السياسية التى يجب على الحزب أن يسير بمقتضاها والتى كان من ضمن أركانها الطواف بالمدن والقرى لتنوير الأذهان والحصول على توقيعات تؤيد المطالب الوطنية حتى تكتسب الصفة الشرعية عندما ترفعها الكتلة إلى الجهات المسئولة فى الرباط وباريس . وأهم ما جاء بهذه المطالب :

١ — كفالة الحريات العامة .

٢ — وجوب نشر التعليم وتوحيد برامجه .

٣ — إصلاح القضاء وفصله عن السلطة التنفيذية .

٤ — حماية الفلاح وتشجيعه على الامتلاك دون المساس بحقوق ملكيته والتوسع فى عمليات التسليف وحمايته من المرابين .

٥ — تطبيق قانون العمل الفرنسى على العمال المراكشيين وتشجيع الصناعة المراكشية وحمايتها ضد المنافسة الأجنبية وتشغيل العاطلين من أهل البلاد .

٦ — مساواة المراكشى بالفرنسى فى الضرائب وإلغاء بعضها .

٧ — إنشاء المؤسسات الصحية وتعميم العلاج المجانى .

وعقدت الكتلة اجتماعاً بمدينة سلا للدعاية لهذه المطالب ومر الاجتماع دون حدوث أى شيء . وعندما أرادت الكتلة عقد اجتماع آخر فى الدار البيضاء ، حالت السلطة بينهم وبين هذا الاجتماع ؛ ذلك أن الدعوى إليه كانت قد وصلت إلى عدد كبير من أفراد الأمة وعندما حضر هؤلاء إلى مكان

الاجتماع ملبين الدعوة اعترضتهم السلطات الفرنسية التى كانت قد حاصرت مكان الاجتماع ومنعت الآلاف من الدخول . ثم سارت هذه الجموع المحتشدة فى الشوارع يتقدمهم زعماء الكتلة وهم يرددون الهتافات الداعية بسقوط الاستبداد وفرنسا . وحمل الشباب السيد علال الفاسى على أعناقهم نخطب هذا الزعيم فى أبناء الأمة ثم دعاهم إلى الانصراف فى هدوء ، ولكن البوليس قبض عليه وعلى اثنين آخرين من الزعماء .

وسعى بقية زعماء الكتلة لإطلاق سراح زملائهم لدى حاكم الدار البيضاء ولكنه لم يجيبهم إلى مسعاهم ، فأرسلت الكتلة أحد رجالها إلى فرنسا ليشرح الحالة للرأى العام الفرنسى .

وفى الأسبوع الأخير من شهر نوفمبر عام ١٩٣٦ قامت مظاهرات عدة فى الدار البيضاء وفاس والرباط وسلا ووجدة وتازا اشتبك فيها البوليس بالمتظاهرين وجرح منهم عدداً كبيراً . كما اعتدى المتظاهرون على أحد الفرنسيين . وما لبثت السلطات أن قبضت على بعض زعماء الكتلة والأهالى .

وأخيراً أطلق سراح بعض المعتقلين وقدم الثلاثة الأول إلى المحاكمة فأطلق سراحهم ولكن بعد شهر من الاعتقال .

وبعد هذه الأحداث تحولت الكتلة إلى حزب له قانون واختيرت له لجنة تنفيذية وأسس الحزب لنفسه جريدة ناطقة باللغة العربية وأخرى باللغة الفرنسية . كما أسس فى باريس مجلة باللغة الفرنسية كان يشرف عليها الأستاذ أحمد بلافريج الذى أصبح فيما بعد أميناً عاماً لحزب الاستقلال .

انضم المواطنون على اختلاف نحلهم من سكان المدن والبادية إلى الحزب الذى أصبح يقض مضاجع الفرنسيين والتى أصبحت لا تجد بداً من حله فاستصدرت الإقامة العامة قراراً بحله فى ١٨ مارس عام ١٩٣٧ وأقفلت داره عنوة . ولم يفت هـــذا فى عضد أعضاء الحزب وواصلوا كفاحهم

وأعطوا حركتهم إسماً مؤقتاً هو « الحركة الوطنية لتحقيق المطالب » .

وأوفد زعماء الحركة وفداً مكوناً من السيد عمر عبد الجليل والحاج أحمد بلافريج إلى باريس ليشرحوا للرأى العام الفرنسى أعمال العنف التى قامت بها الإقامة ضد الحزب . وبينما كان الوفد يقوم باتصالاته فى باريس عقدت الحركة الوطنية مؤتمراً يمثل جميع فروع الكتلة ورجالها فى الرباط فى أبريل عام ١٩٣٧ . وبعد المداولة أطلقوا على حركتهم إسماً جديداً وهو « الحزب الوطنى لتحقيق المطالب القومية » ونقلوا مركزه إلى مكان جديد غير المكان الذى كان به حزب الكتلة . ومضى الحزب فى تثقيف الشعب وتعليمه وتبصيره بأموره . وتكونت للحزب لجنة تنفيذية ومجلس وطنى وفروع وشعب وخلايا ولجان كلجنة التعليم ولجنة الإصلاح الدينى والاجتماعى ولجنة الإغاثة الوطنية ولجنة التقويم الوطنى ولجنة حماية فلسطين والأماكن المقدسة ولجنة الشؤون الاقتصادية . وقد قامت كل لجنة من هذه اللجان بالمهمة التى أوكلت إليها بكل دقة وأمانة .

وفى ١٣ أكتوبر عام ١٩٣٧ قرر الحزب الوطنى بدأ الكفاح الفعال ضد المستعمر الغاصب بعد أن نظم صفوفه ووضع خطة محكمة لهذا الكفاح . وأول عمل قام به هو نشر ميثاق وطنى أرسلت صورة منه إلى الإقامة العامة التى قامت بدورها بإرسالها مع مبعوث خاص إلى باريس بالطائرة . وفى ٢٥ أكتوبر ألقت السلطات القبض على السيد علال الفاسى ومحمد اليزيدى وعمر عبد الجليل وأحمد مكوار ونفت الأول إلى الجابون فى افريقيا الاستوائية الفرنسية حيث بقى منفياً بها إلى عام ١٩٤٦ كما نفت الآخرين إلى مراكز بعيدة فى الصحراء الغربية .

لقد بدأ المرجل يغلى وامتلأت القلوب بالحقد والنفوس بالسخط على هذه التصرفات الشاذة التى لا يقرها عرف أو قانون ، فما كادت أخبار اعتقال الزعماء الثلاثة ونفيهم تتجاوب فى أنحاء البلاد حتى قامت المظاهرات بشدة

فى جميع أنحاء الوطن المراكشى . وعلت الهتافات قوية مدوية تردد التضامن مع المنفيين والتنديد بالاستعمار وسقوط الظلم والاستبداد والإلحاح فى إجابة المطالب التى اعتقل الزعماء من أجلها . ولقد كانت القنيطرة مسرحاً لمظاهرات عنيفة اشتبك فيها المتظاهرون مع البوليس ، مما أفضى إلى موت ١٤ شخصاً وجرح عشرات آخرين . أما فى فاس عاصمة مراكش الفكرية والروحية ومقر الحزب الوطنى ، فقد قامت مظاهرات أخرى مات خلالها عدد كبير . ولم تستقر الحالة إلا حينما صدرت أوامر السلطات الفرنسية إلى حاكم المدينة باحتلالها بقواته التى ظلت بالمدينة زهاء عشر سنوات . وقد ترتب على هذه المظاهرات اعتقال ١١٥٠ وطنياً سيقوا كالأنعام إلى السجون العسكرية حيث عوملوا معاملة المجرمين العاديين . وأرسل عدد آخر من المثقفين والقادة إلى الصحراء البعيدة حيث كلفوا بأشغال شاقة راح ضحيتها عدد كبير منهم . ونشط الفدائيون فى مراكش فهاجموا دور الصحف الأجنبية التى تدعو للاستعمار كما أشعلوا النيران فى مستودع للبترول فى مكناس .

وسرت موجة السخط إلى المنطقة الخليفية التابعة لأسبانيا فقامت مدينة تطوان عن بكرة أبيها بمظاهرات عنيفة تنادى بالحرية والوحدة واحتشد الناس فى المساجد وأقفلت المتاجر فى الأسواق وراح الجمع ينصت إلى خطب الخطباء الذين كانوا يلهبون مشاعر هذه الجموع المحتشدة ويشعلون فيهم جذوة الوطنية ، فما لبثت الإقامة أن قامت بإقفال المركز الرئيسى للحزب الوطنى وتشتيت أعضائه الذين انتشروا فى أرجاء البلاد بل وفى فرنسا نفسها يندددون بأعمال السلطات الفرنسية . ولقد ظنت الإدارة الفرنسية أنها بعملها هذا يمكنها القضاء على الحركة الوطنية ولكن على العكس وجدنا المراكشيين قد ازدادوا إيماناً بعدالة قضيتهم والتفوا حول زعماء الحزب . واستمر نشاط الحزب كما هو فى مدينة فاس دون أن تؤثر فيه أعمال العنف والاضطهاد .

وبالرغم من جميع هذه الحركات الثورية فإن المستعمر لم يزدد إلا عناداً وإصراراً على تنفيذ سياسته الغاشمة التى لا تجدى مع الأحرار شيئاً . بل إنه على الرغم من السخط الذى عم جميع أرجاء العالم الإسلامى من الآستانة حتى الجزائر لم تفكر فرنسا فى مد يدها إلى أهل البلاد الذين لاقوا ويلاقون أشد أنواع الخسف والظلم .

وعند ما قامت الحرب العالمية الثانية فى عام ١٩٣٩ حاول المحور أن يمد يده إلى مراكش ضد الحلفاء ، ولكن المراكشيين لم ينتهزوا الفرصة ولم يفكروا فى مناوأة فرنسا من هذ الطريق ، وآثروا أن يقفوا بين المعسكرين موقف الحياد ، مما أفاد فرنسا فائدة كبرى فى تلك الحرب الضروس . وعلى الرغم من هذا استمرت الإدارة الفرنسيه فى غيها وضلالها وحاولت خنق كل صوت ينادى بالحرية والاستقلال بل أن فرنسا لم تغير من موقفها حتى بعد أن احتل الألمان عاصمة البلاد باريس .

وعند ما نزل الحلفاء فى مراكش فى ٨ نوفمبر سنة ١٩٤٣ وجد الوطنيون الفرصة مواتية لإعادة تنظيم صفوفهم . وقد انضم إلى الحزب عدد كبير من الموظفين . وأصدر الحزب مجلة « رسالة الغرب » التى كانت صفحاتها ميداناً لأقلام الكتاب من الوطنيين .

وفى ١١ يناير عام ١٩٤٤ دعت لجنة الحزب الوطنى لعقد مؤتمر فى الرباط وأطلق المؤتمرون على الحزب الوطنى السابق حزب الاستقلال . وما هذا الإسم جديد لحزب واحد تكون منـــذ اللحظة الأولى ، وهو حزب الكتلة . وقد تكون حزب الاستقلال من أعضاء الحزب الوطنى القديم ورؤساء وأعضاء المجالس الإدارية لجمعيات قدماء المعلمين فى مدن الرباط وفاس ومكناس وسلا ومراكش وأزرد ووجدة وآسفى ، وكذلك من عدد كبير من الأعضاء البارزين فى قيادة الحركة الوطنية ومن الشخصيات البارزة ككبار المشايخ والقضاة الشرعيين والقضاة المدنيين وكبار موظفى الحكومة

وأساتذة الجامعة والمعاهد الكبرى وأساتذة المدارس الثانوية والحكومية والحرة . وبذلك ضم الحزب الجديد جميع طبقات الأمة التى تكتلت فيه للعمل على إجلاء الغاصب عن أرض الوطن . ورفع الحزب فى ١١ يناير عام ١٩٤٤ لسلطان مراكش وممثلى فرنسا وحلفائها ميثاقاً جامعاً اشتمل على كل ما تصبو إليه الأمة وتناول ما يجب أن تكون عليه سياسة الحزب العامة . وتعرض الميثاق للسياسة الداخلية والأهداف الأساسية للحزب وأهمها الاستقلال والحرية والدستور . وقد جاء هذا الميثاق على هيئة دستور للدولة المراكشية صادقت عليه جميع طبقات الشعب ووافق عليه السلطان .

لقد أقض هذا الميثاق الوطنى مضاجع السلطات الفرنسية . فبادرت الإقامة العامة إلى إصدار بلاغ رسمى نشرته الصحف الفرنسية جاء فيه أن الإقامة قد اتفقت مع السلطات على إنجاز بعض الإصلاحات التى من شأنها أن تتقدم بالمغرب دون مساس بالمصالح الفرنسية . وفى الوقت نفسه قامت السلطات باستدعاء كثير من الأعيان وأنحت عليهم باللائمة لتضامنهم مع حزب الاستقلال وعزلت البعض من وظائفهم فى مراكش وآسفى ووجدة . ووقفت السلطات متحيرة أمام هذا الميثاق الذى لم يرد به أى شىء يتنافى مع مبادىء الحق والعدالة ، ولم تتمكن من إيجاد أية ذريعة تتذرع بها للانتقام من الحزب وأعضائه . وأخيراً وبعد تفكير طويل اهتدوا إلى فكرة جهنمية وهى أنهم اتهموا زعماء الحركة الاستقلالية بأنهم على اتصال بالمحور وأنهم يحاولون بذلك خلق المتاعب لجيوش الحلفاء . وما هذه التهمة إلا ذريعة يكسبون بها أعمال العنف شرعية . وما هى إلا ساعات حتى كان البوليس ينبث فى جميع أنحاء مدينة فاس وقبض رجال السلطة على ١٨ رجلا من رجال الحركة الاستقلالية ووجهت إليهم تهمة مساندة المحور . وكان أول المعتقلين الحاج أحمد بلافريج أمين حزب الاستقلال العام ومحمد اليزيدى عضو مجلس الإدارة . وعم السخط أرجاء مراكش كلها ، فاحتشد فى الرباط خلق كثيرون فى ساحة القصر السلطانى لإظهار الاحتجاج على ما قامت به السلطة الفرنسية ، وقتل

المحتشدون أمام باب القصر أحد الأوربيين . وعندما هم المتظاهرون للانصراف سد الجنود عليهم مسالك الطرق فالتحموا بهم فى قتال عنيف أسفر عن قتل اثنين من الضباط الفرنسيين و١١ جندياً ، وقتل من الوطنيين ستة وجرح ستون ، وفى المساء احتل الجنود مدينة الرباط وهاجموا المنازل وفتشوها وارتكبوا فى أثناء تفتيشها بعض الحماقات التى تنم عن وحشية استعمارية غاشمة . واستمر الحال على ذلك طيلة أيام ثلاث .

وفى فاس تعددت المظاهرات التى نظمها الأساتذة والطلبة واستأنف الأهالى المظاهرات فى اليومين التاليين وحدثت عدة اصطدامات قتل فيها ستون وطنياً وجرح مائة وقيد إلى السجون ما يقرب من ألف شخص .

وفى أول فبراير وقعت معارك عنيفة بين الوطنيين والسنغاليين أدت إلى قتل أحد الجنود السنغال واستمر الصدام بين الأهالى والبوليس حتى اضطرت السلطات أخيراً إلى قطع النور والمؤن ، فبات الأهلونَ وليس فى منازلهم شيئاً يقتاتون منه .

لم يزد استبداد السلطات الفرنسية الوطنيين إلا عناداً وإصراراً ، ولم تفت فى عضدهم الإجراءات التعسفية ، كالحيلولة بين الأهلين ودفن موتاهم ، بل تمكنوا من دفنهم تحت أجنحة الظلام .

وأصدرت المحكمة العسكرية فى الرباط حكمها على ١٤ وطنياً يقضى بالإعدام ونفذت السلطات هذا الحكم فى أربعة منهم فى يوم ٧ مارس الذى كان يوافق يوم مولد النبى عليه الصلاة والسلام .

أما فى الدار البيضاء فقد أقفلت المتاجر واحتلت فرق الجيش المدينة بدباباتها وسياراتها المصفحة وأطلقت النار على العزل ، فقتل رجل متقدم فى السن وجرح ثلاثة من الشبان واعتقل كثيرون غيرهم .

لقد عم السخط والغضب أرجاء البلاد فأقفلت المدارس أبوابها وتعطلت

الدراسة بها ونفت السلطة عدداً كبيراً من قادة الفكر وكبار الموظفين أمثال السيد محمد بن العربى العلوى وزير العدل والسيد أحمد بركاش وزير المعارف ومحافظ مدينة الرباط ، كما عزلت جميع الموظفين الذين تعاونوا مع حزب الاستقلال .

لقد قبل الشعب عن طيب خاطر هذه التضحيات الجسيمة فى سبيل تحرير بلاده وإجلاء الغاصب عنها ، وتمكنت القيادة الرشيدة التى وضع أسسها حزب الاستقلال من تعليم الشعب المراكشى مبادىء الوطنية حتى أصبح هذا الحزب سيفاً مسلطاً على أعناق الفرنسيين يقض مضاجعهم ويلقنهم دروساً قاسية لن ينسوها حتى يأخذ كل ذى حق حقه .

لقد أعلن الوطنيون من المراكشيين فى حزبهم الاستقلالى بأنهم سيعارضون بكل شدة كل سياسة إصلاحية يضعها المستعمر لأنهم آمنوا بأن الإصلاح الحقيقى لا يأتى إلا عن طريق أهل البلاد الأصليين وأن أى إصـــلاح يحاول المستعمرون وضعه ما هو إلا دعامة لسياسة الإدماج (Assimilation) التى يحاول الاستعمار الفرنسى تطبيقها أو على أحسن الفروض ما هو إلا ذراً للرماد فى العيون وإسكاتاً للأصوات التى تطالب بالإصلاح الحقيقى . إن أى سياسة إصلاحية تحاول فرنسا وضعها ما هى إلا محاولة لوضع مراكش فى دائرة الاتحاد الفرنسى . وإذا كانت فرنسا تقصد حقاً السير بالبلاد فى طريق الاستقلال والحرية لما لجأت إلى وسائل القمع ومقاومة كل حركة تهدف إلى الحكم الذاتى ولوجدناها تشجع الوطنيين على وضع أى سياسة إصلاحية يأتى منها الخير للبلاد .

لهذا كله ضاعت ثقة المراكشيين فى المستعمرين الفرنسيين ، الأمر الذى لا يمكن معه قبول أى عرض بالإصلاح تعرضه الإدارة الفرنسية . لقد أثبتت التجارب والإحصاءات التى سبق أن أوردناها فى جميع نواحى الحياة المراكشية بأن فرنسا لم تعمل شيئاً مطلقاً لمصلحة المراكشيين بل على العكس

وجدناها تسير بالبلاد فى طريق الانحلال المادى والأدبى حتى يمهدوا لأنفسهم السبيل لجعل مراكش سوقاً فرنسية خالصة .

إن المراكشيين يريدون الإصلاح ويجدون فى طلبه والدليل على ذلك المطالب والمواثيق التى تتقدم بها الجبهة الوطنية ، زيادة عن مظاهرات الاحتجاج على عدم إجابة هذه المطالب ، والتضحيات الكبرى التى يبذلها الشعب فى كل يوم فى سبيل هذا الإصلاح دون أن تحمل فرنسا من جانبها أى شىء يبرهن على حسن نيتها . إن الإصلاح فى الحقيقة أمر داخلى يهم البلاد وأهلها دون غيرهم فلماذا لا تترك فرنسا هذه المسألة للحكومة الوطنية وتعطيها سلطة حقيقية لتحسين أحوال البلاد . . . ؟ الجواب على هذا السؤال معروف لكل بديهة حاضرة .

هدأت الأحوال بعض الشىء بعد الثورة التى استمرت من ١١ يناير حتى أواخر شهر ديسمبر عام ١٩٤٤ . وبدأ المقيم العام المسيو بيو فى تطبيق سياسة التهدئة وذلك بأن انعقدت فى مارس عام ١٩٤٤ اللجان التى أوكل إليها مهمة بحث الشؤون الإدارية والزراعية والصناعية والقضائية . وقررت هذه اللجان أحقية الفلاح المراكشى فى امتلاك الأرض ومساواة الفرنسيين بأهل البلاد فى الوظائف العامة ، واستمرار تدريس اللغة الفرنسية بجانب اللغة العربية وفتح أبواب المدارس الفرنسية لأبناء البلاد وتأسيس بعض المدارس الابتدائية . وقد خطب المقيم العام فى آخر جلسة من جلسات هذه اللجان مشيراً إلى الأعمال الجليلة التى قامت بها . واعتذر فى الوقت نفسه عن عدم تمكنه من إدخال بعض إصلاحات أخرى إعتبرها من مستحدثات البلاد الأوروبية ولا يمكن تطبيقها فى مراكش . وأهم ما اعتذر عنه هو فصل السلطات القضائية عن السلطات التنفيذية والتقدم بالمحاكم وتنظيمها . وأهم ما جاء فى خطابه هو وجوب تنفيذ الإصلاح على مراحل لأنه لا يؤمن بالطفرة .

وبالرغم من كل هذا لم تطبق هذه الإصلاحات العديمة الفائدة . وما طبق منها لا يتمشى مع الأمانى القومية فأصيب الوطنيون بخيبة أمل كبيرة . وفى الوقت نفسه أراد المقيم العام إدخال بعض الإصلاحات التى تخدم فرنسا والمصالح الفرنسية ؛ ولكنه لم يتمكن من عمل أى شىء وخلفه فى وظيفته المسيو لابون الديبلوماسى المشهور . وأول عمل قام به هذا المقيم هو إجابة السلطان إلى رغبته التى أبداها لإطلاق سراح المعتقلين من الوطنيين أمثال علال الفاسى وأحمد بلافريج ومحمد الوزانى وغيرهم . أراد المسيو لابون أن يبدأ بالإصلاح فاجتمع بالأمين العام لحزب الاستقلال وببعض أعضاء اللجنة التنفيذية . ودارت المناقشات حول الإصلاحات . ولكن على الرغم من الجو المشبع بروح التعاون الذى خلقه هؤلاء الوطنيون نجد الروح الاستعمارية تتغلب عليه دون أن يحاول التخلص منها ، حتى ولا فى أتفه الأشياء . ولم يتمكن الوطنيون فى النهاية إلا فى الحصول على إذن بإصدار صحف عربية بالرغم من وجود الرقابة التى فرضت على الصحافة منذ حوادث اكتوبر عام ١٩٣٧ .

وفى ٢٢ يوليو عام ١٩٤٤ ألقى المسيو لابون خطاباً فى مجلس شورى الحكومة تحدث فيه عن سياسته التى يريد أن يطبقها فى مراكش . فجاء خطابه هذا مخيباً للآمال ، إذ أن كل أفكاره جاءت مطابقة لنظام الحماية المفروض على البلاد وأن برنامجه السياسى لم يكن إلا تطبيقاً للبرامج الاستعمارية العتيقة . ولم يقصد سوى تحويل مراكش إلى إقطاعية فرنسية يتعاون فيها المراكشيون مع المستعمرين على تطبيق نظام اشتراكى ينتهى بضم البلاد إلى العائلة الفرنسية . وقد جاء برنامجه الاقتصادى تطبيقاً عملياً للسياسة الاشتراكية القائمة على تمليك الحكومة الفرنسية جانباً كبيراً جداً من الثروة المراكشية .

ولقد عارض المراكشيون هذا البرنامج الاستعمارى الصميم وحمل حزب الاستقلال لواء المعارضة ، لأن من برنامجه أن يعارض كل ما من شأنه أن يجرد البلاد من ثروتها . بل ذهب فى معارضته إلى الدعوة بمقاطعة جميع

الشركات التى أسستها الإقامة العامة والتى لم تقصد من تأسيسها إلا إيهام الوطنيين بأنهم يستغلون ثروتهم بأيديهم . كما أرادت رشوة الوطنيين المخلصين عن هذا الطريق .

ولم يكتف الحزب بذلك بل طلب إلى المموانين المراكشيين بأن لا يساهموا فى هذه الشركات ، وقاطع السلطان بدوره هذه الشركات بل أنه لم يصدق على مشروعات القوانين الخاصة بإنشائها .

لقد فشل المسيو لابون فى سياسته فعينت الجنرال چوان Juin مقيما عاماً فى مراكش فى يونيه عام ١٩٤٧ . وعندما وصل المقيم الجديد إلى مراكش أحس بالمقاطعة الوطنية ، مما اضطره أخيراً إلى استخدام التهديد الذى بدا من خطابه الذى ألقاه فى ٣٠ يونيه عام ١٩٤٨ ، والذى قال فيه بأن هناك معاهدة وقعت بين البلدين يجب احترام نصوصها . ويقصد بالطبع من هذه المعاهدة معاهدة الحماية التى يرى أنها تفرض على فرنسا السير بالبلاد نحو الإصلاح والتقدم الاجتماعى والاقتصادى . ويرى أيضاً أنه لوجوب تغيير الحماية لا بد من السير فى طريق الإصلاحات التى أخذت فرنسا على عاتقها القيام بها ، والتى بدونها لا يمكن لمراكش أن تتقدم قيد أنملة . ومعنى كل هذا أن معاهدة الحماية شىء لا بد من احترام نصوصه ، حتى تستنفد أغراضها . وحينذاك تقوم فرنسا بإبرام عقد جديد على أساس الوضع الجديد الذى يرمى إليه چوان ؛ وهو الشركة الفرنسية المراكشية التى تربط البلاد بعجلة الاستعمار إلى الأبد ، وبذلك تكون سياسة فرنسا قد تحققت فى هذا الجزء من المغرب ونجحت فى الوصول إلى سياسة الإدماج التى يعمل لها كل مقيم عام تعينه فرنسا . وقد عبر عن ذلك چوان بقوله : « يجب أن يكون معلوماً أنه فى نهاية التطور الذى أرجو أن يكون سريعاً ، سيبقى الاتحاد الفرنسى المراكشى مرتبطاً بفرنسا التى ستمنحه أحسن ما عندها بعقد مشاركة ثابت لا يتجاهل المصالح المشتركة والفوائد التى لا تنفصل من أجل اطمئنان مشترك » .

وبذا أصبح واضحاً أن سياسة جوان قد فشلت منذ اللحظة الأولى . إذ اتحدت ضده الجبهات الوطنية من السراى إلى حزب الاستقلال وبالرغم من تهديده الوطنيين ، فإن هؤلاء لم يزدادوا إلا إيماناً مع إيمانهم وتمسكا بمبادئهم التى أقسموا على احترامها .

ولقد حاول جوان أن ينفذ سياسته ، وذلك بمحاولة الضغط على السلطان ثم الضرب على أيدى الوطنيين . ولكى يحقق هذين الغرضين حاول بشتى الطرق النيل من هيبة السلطان وعرقلة الإصلاحات التى يهدف إليها . بل إن الإقامة عزلت خمسة من القواد المخلصين له وعينت بدلهم آخرين ينصاعون لأوامر الإدارة الفرنسية . أما الضرب على أيدى الوطنيين فقد بدا واضحاً حينما ارتفعت الأصوات محتجة على سوء معاملة السلطان والتقليل من هيبته وعزل أنصاره من مناصبهم .

وتجلت هذه المعارضة عندما عينت الإقامة أحد أنصارها قائداً على قبائل زاوية سيدى الشيخ وشجعت الإقامة هذا القائد على نهب أموال الأهالى وسلبها ، فسخر الأفراد لخدمته وخدمة الإقامة العامة . ولما ذهب مندوبو هذه القبائل يشكون أمر هذا القائد إلى المسئولين قبضت السلطات الفرنسية عليهم وحملتهم فى سيارة إلى المعتقل . فما لبث أهلوهم أن تظاهروا وأرادوا الركوب معهم إلى المعتقل . ولكن الجنود أطلقوا عليهم رصاص بنادقهم فقتلوا أربعة وجرحوا عشرة .

ولما لم تجد سياسة التهديد والعنف شيئاً ، بدأ جوان يطبق سياسة التفرقة فى كل نواحى الحياة المراكشية . فحاول القضاء على حركة الإصلاح الدينى وذلك باحياء الطرق الصوفية التى لا ترعى مصلحة الدين . بل على العكس تعتبر حرباً عليه ، زيادة عن أنه يمكن لجوان أن يستخدمها فى مصلحة فرنسا . وأدخل فى روع المراكشيين بأن حزباً يسمى حزب الوحدة الاسلامية قد أنشىء فى مراكش لإعلاء كلمة الدين والعمل لمصلحة الوطن ، وذلك لكى

يفت فى عضد أعضاء حزب الاستقلال . وباءت كل هذه المحاولات بالفشل وسجل الشعب المراكشى نصراً جديداً على المناورات الاستعمارية .

وتقدم الجنرال جوان للسلطان بمشروع جديد لإصلاح الأداة الحكومية وإدخال بعض التعديلات الإدارية . ومما جاء فى هذا المشروع أن الوزارة تشتمل على عشرة من المراكشيين وعشرة من الفرنسيين . على أن تحتفظ فرنسا لنفسها بوزارة الخارجية ووزارة الدفاع . كما تعين الحكومة خمسة مندوبين لرئيس الوزراء بدرجة وكلاء وزارة ، للاشراف على المالية والزراعة والتجارة والأشغال العامة والإنتاج الصناعى والمناجم والبريد والتليفونات والبرق ، والشئون الاجتماعية والصحية . وإنشاء منصب قضائى لوضع مشروعات القوانين واللوائح قبل عرضها على السلطان على أن يشغله فرنسى . وينص هذا المشروع أيضاً على عقد مجلس الوزراء تحت رئاسة السلطان إذا رأى ذلك . بينما يجتمع أعضاء الوزارة بالمديرين الفرنسيين مرة فى كل شهر تحت رئاسة رئيس الوزراء لبحث المسائل الهامة .

ويتضح مما أوردناه فى فصل سابق ، أن الإدارات الحكومية الوطنية تقع كلها تحت سلطة الإدارة الفرنسية وحكومتها التى يرأسها المقيم العام . وأن كل شىء يدرسه الرؤساء الفرنسيون ثم يرسلونه بعد ذلك إلى السلطان . وقد ركزت الإدارة الفرنسية فى أيديها كل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية ؛ فهى التى تبحث وتنقح وتضع النصوص حسبما يتراءى لها وحسبما تقتضيه سياسة المشاركة وسياسة الإدماج الفرنسيتان .

وعلى الرغم من كل هذا فقد بقيت مشروعات الإصلاح هذه حبراً على ورق إذ لم يشارك الموظفون المراكشيون فى أى عمل جدى وظلت الأحوال كما كانت عليه من قبل .

وتقدم الجنرال جوان للسلطان بإصلاح يقضى بإنشاء مجلس شورى يتكون نصف أعضائه من المراكشيين والنصف الآخر من الفرنسيين على

أن ينتخب الأعضاء المراكشيون على درجتين ، والفرنسيون على درجة واحدة . ولكن السلطان لم يصادق على هذا الإصلاح ؛ إذ وجد أن حق الانتخاب غير متساو لدى الطرفين زيادة عن أنه إشراك فعلى للفرنسيين فى إدارة شئون البلاد .

وعرض الجنرال جوان مشروع قانون يقضى بتكوين غرف تجارية مراكشية مستقلة عن الغرف الفرنسية . ويعين أعضاؤها بالانتخاب . فوافق السلطان على هذا المشروع وصدر قانون به ؛ إذ وجد السلطان أن هذه الغرف خير أداة لتشجيع التجارة الوطنية . ورفض السلطان فى نفس الوقت مشروعاً يقضى بإنشاء مجالس بلدية مراكشية مختلطة من المراكشيين والفرنسيين ، ولكن السلطان رفض هذا المشروع لأنه أراد أن تكون هذه المجالس مكونة من أهالى البلاد كما يقضى بذلك العرف الديمقراطى .

الأزمة المراكشية

الإقامة والقصر : لقد عرفت السلطات الفرنسية فى مراكش أن سلطانها رجل وطنى يساند الحركة الوطنية ويريد الحصول على الاستقلال لبلاده ذلك أنه لا يدخر وسعاً فى إبداء تبرمه بما تحيكه الإقامة العامة للبلاد من الدسائس لتفرقة عناصر الأمة وتقسيمها شيعاً وأحزاباً . ولقد اتضحت هذه السياسة التى وضعها السلطان لنفسه وهى المعارضة التامة لكل إصلاح فرنسى يهدف إلى ربط مراكش بفرنسا . ولم يفلح المقيمون العامون الذين عينتهم فرنسا منذ إعلان الحماية فى السيطرة التامة على القصر السلطانى الذى يعتبر فى نظر الفرنسيين عقبة كأداء فى سبيل إصلاحاتهم المزعومة . ولقد تجلى العداء بين القصر والإقامة فى أدق صوره فى أواخر إقامة المسيو لابون . ذلك أنه فى أوائل شهر ابريل عام ١٩٤٧ أبدى السلطان رغبته فى زيارة منطقه طنجة الدولية الخاضعة لنفوذه . وتهيأت المدن والقرى لمشاهدة موكب السلطان فى مروره إلى هذه المنطقة . ورأى المستعمرون فى هذه الزيارة خطوة كبيرة لضم الصفوف ونفحة من نفحات الوطنية يقدمها عاهل البلاد الوطنى لشعبه . فاتخذوا من حادثة بسيطة ذريعة لتهييج الخواطر فى البلاد . تلك الحادثة تتلخص فى أنه فى يوم ٧ ابريل بينما كان بعض الجنود السنغاليون يتجولون فى شوارع الدار البيضاء اعترض سبيلهم بعض الصبية الأبرياء ورموهم بحصباوات كانوا يلعبون بها ، فثارت ثائرة هؤلاء الجنود فاعتدوا بالضرب على الصبية . ولم يطق الأهالى صبراً على هذا الاعتداء وأرادوا التحرش بهؤلاء الجنود الذين سارعوا إلى معسكرهم وقفلوا راجعين

بفرقة من بنى جنسهم تحمل البنادق والمدافع الرشاشة وعلى رأسها بعض الضباط الفرنسيين . وطوقوا الحى الذى وقع فيه الحادث البسيط وأمطروا الأهالى سيلا من الرصاص وقتلوا الأبناء والآباء والأمهات ، ومثلوا بجثثهم أفظع تمثيل دون أن تبدى السلطات الفرنسية أى حراك للحيلولة بين الجند والأهالى . واستمر العدوان ما يزيد على عشر ساعات دون أن تسمح هذه السلطات للجنود المراكشيين من صد السنغاليين ، بل جردتهم جميعاً من السلاح . وقد بلغ عدد القتلى من المراكشيين ما يزيد على ٥٠٠ قتيل وزاد عدد الجرحى على هذا الرقم . وروعت البلاد بهذه المأساة الدامية وأعلن المراكشيون الاضراب العام وقدموا الاحتجاجات إلى الجهات المسئولة . وعندما عاد السلطان من زيارته ، علم بخبر هذه المأساة فذهب إلى الدار البيضاء بنفسه وواسى أهل القتلى والجرحى .

أما عن زيارة السلطان ، فقد غادر جلالته عاصمة ملكه بعد أخذ ورد من جانب السلطات التى حاولت بشتى الوسائل إحباط هذه الزيارة . ووصل الموكب السلطانى إلى مدينة عرباوة التى تقع على الحدود بين مراكش الشريفية ومراكش الخليفية . وقابل هناك سمو الخليفة محمد صنو فى حفاوة بالغة ورافقه حتى مدينة أصيلا . وقد صرح السلطان محمد بن يوسف لرجال الصحافة العربية والأفرنجية بما يلى : « ها أنتم ترون أن المغرب أمة واحدة بل عائلة واحدة وأن أمنية الأمة المراكشية التى ستتحقق بعون الله ، هى أمنية جميع الأمم العربية إذ الشعوب العربية أمة واحدة » .

وفى أثناء حفلة الشاى التى أقامها الخليفة للسلطان خطب صاحب السمو الملكى الخليفة المولى الحسن بن المهدى (الآن خليفة مراكش الأسبانية) خطبة جاء فيها : « إن لبلادنا تاريخاً حافلا مجيداً ، وإن أمير المؤمنين بالغ بحسن قيادته للمرمى السامى الذى يسترجع مجدها الغابر تحت ظل جلالته لأن

المغرب أمة واحدة لا تعترف إلا بعاهل واحد ستصعد فى عهده مدارج الرقى ؛ فنرجو الله أن يعين جلالتكم فيما تقومون به من أعمال » .

وفى نفس اليوم وصل السلطان إلى طنجة ، حيث أثبت الوطنيون فيها ولاءهم وإخلاصهم لسلطانهم المحبوب . وفى ١١ ابريل الموافق يوم الجمعة توجه السلطان إلى مسجد طنجة حيث أم المصلين بعد أن خطب فيهم خطبة أبان لهم فيها قيمة التمسك بشعائر الدين لأنه هو الوسيلة لبلوغ الغايات التى تنشدها الأمم واستشهد بالآية الكريمة: « يا أيها الذين آمنوا إن تنصروا الله ينصركم ويثبت أقدامكم » . وفى يوم ١٢ أبريل قفل السلطان راجعاً إلى عاصمة بلاده الرباط .

إن هذه الزيارة ذات أهداف لها قيمتها للأسباب الآتية :

١ — التدليل على الصبغة العربية للبلاد جميعها .

٢ — ضرورة تحقيق الوحدة المراكشية .

٣ — توطيد دعائم الثقافة الإسلامية .

٤ — تحقيق الأمانى القومية .

٥ — إشاعة النظام الديمقراطى فى الحكومة المراكشية .

٦ — محاولة إدخال النظام الدولى الحق فى طنجة . وهو النظام الذى يسبق تحريرها نهائياً .

٧ — صلة القربى وتجديد أواصر المحبة بين السلطان وإخوانه فى المنطقة الخليفية .

ولقد كان لهذه الزيارة رجة عنيفة فى الأوساط الرسمية الفرنسية ؛ فعقدت الوزارة اجتماعاً خاصاً لدراسة هذه المسألة وطلع رئيس الوزراء على العالم ببيان أعلن فيه بأن السلطان الذى يعتبر نفسه من سلالة النبى صلوات الله عليه يرنو إلى الخلافة الإسلامية. وبزيارته هذه أراد أن يطالب

ضمنياً بهذا المنصب وليس للصلات التاريخية بين مراكش وشقيقاتها أى نصيب فى هذه الزيارة . واعتقدت فرنسا والإقامة الفرنسية أن سلطان مراكش بزيارته هذه قد أساء إلى الحريات ومبادىء الاستعمار . فبادرت إلى عزل المسيو لابون المدنى وتنصيب المارشال جوان العسكرى مقيما عاماً مما يدل على أن فرنسا قد بدأت سياسة جديدة فى مراكش قوامها العنف والقوة وهذا ما حدث بالضبط . لقد اختفت سياسة جوان منذ اللحظة الأولى التى وطىء فيها أرض مراكش . فبدأ فى تطبيق سياسة التفرقة بين أفراد الأمة وفئاتها المختلفة ، وزادت العلاقات بين الإقامة والقصر توتراً ؛ لأن السلطان وطد العزم على رفض كل ما من شأنه أن يذهب بالمظاهر القومية فى البلاد ؛ لذلك نجده يرفض دائماً التصديق على الميزانية لعلمه ما فيها من إجحاف وظلم بالبلاد . حتى أن مشروعها كان يظل شهوراً دون أن يحظى بالتصديق عليه .

وحاولت الإقامة العامة وفرنسا إنشاء دائرة انتخابية فرنسية فى مراكش ولكن رفض السلطان هذا الاقتراح رفضاً تاماً . بل هدد برفع الأمر إلى مجلس الأمن الدولى إن لم تصرف فرنسا النظر نهائياً عن هذا الموضوع . فما كان من الحكومة الفرنسية إلا أن عدلت فى الاقتراح الذى اقتصر على أن ينتخب الفرنسيون المقيمون فى مراكش من يمثلهم فى البرلمان الفرنسى . وذلك بأن يدلوا بأصواتهم فى صناديق الانتخاب فى مراكش ولا تفتح هذه الصناديق إلا فى فرنسا .

وبينما تزداد العلاقات بين القصر والإقامة سوءاً يوماً بعد يوم إذا بحكومة فرنسا ترسل إلى السلطان دعوة ودية لزيارة فرنسا ، وذلك لإيهام الرأى العام الفرنسى والمراكشى بأنه لا يوجد خلاف بين الجهتين . ومن ناحية أخرى لتصفية الخلاف الموجود فعلا فى فرنسا على أيدى الحكومة الفرنسية . ولكن السلطان لم يلب الدعوة إلا بشرط أن تعرض القضية المراكشية

بصفة رسمية على الحكومة الفرنسية، وتتفاوض مع جلالته لإيجاد حل مرضٍ لهذه القضية. كما اشترط الا يغادر مراكش إلا بعد أن يعين أعضاء ديوانه.

وفى باريس حاولت الحكومة جاهدة أن تصرف السلطان عن رغبته تجاه القضية الوطنية. ولكنه قدم مذكرتين للحكومة طالب فيهما بإلغاء الحماية المفروضة على بلاده. وأخذت الحكومة الفرنسية تحاوره وتداوره دون أن يحصل منها على أية فائدة. فما كان منه إلا أن أصدر بياناً قبل مغادرته فرنسا صرح فيه بأنه لم يحدث أى اتفاق بينه وبين الحكومة. وقفل راجعاً إلى وطنه حيث استقبله الشعب استقبال الأبطال تمجيداً لمواقفه التاريخية التى وقفها تجاه الحكومة الفرنسية. ووقف الاستعمار ممثلا فى المارشال چوان يتميز غيظاً وحنقاً.

لقد بدأ چوان فى العمل الجدى حينما صمم على القضاء على دعاة الاستقلال وزعماء الحركة الوطنية الذين يساندهم السلطان فاتخذ وسائل أهمها:

١ — الصحافة والإذاعة والسينما بمراكش وفرنسا لكى تكون جميعها وسيلة للدعاية ضد الحركة الاستقلالية التى اتهمتها السلطات الفرنسية بالشيوعية. كما اتهمت السلطان بأنه يعارض كل إصلاح تقترحه الإدارة الفرنسية للرقى بالبلاد. وقد حمل لواء هذه الدعاية المغرضة مصلحة الأخبار بالإقامة العامة ومكتب المقيم العام بباريس.

٢ — العناصر الرجعية التى تتألف من مشايخ الطرق وصنائع الاستعمار من الباشوات والقواد الذين يريدون أن يحافظوا على إقطاعياتهم وثرواتهم التى استنزفوها من دم الشعب المراكشى.

٣ — البوليس والجنود والجواسيس الذين وضعهم چوان حول القصر السلطانى لكى يقضوا على أية حركة احتجاج. ولكى يوافوه بالأخبار الدسمة التى يستغلها أسوأ استغلال لمصلحة فرنسا فقط.

٤ — كما فرض جوان ستاراً حديدياً على البلاد وذلك بمنع أى مراكشى من السفر إلى الخارج .

لم يتورع جوان أن يقود حملة تشهيرية ضد السلطان ، وذلك عن طريق المنشورات التى تقذف فى حق السلطان وعائلته وتنهش أعراض بناته ؛ بل تجاوزت الأحياء إلى الأموات من آباء السلطان وأجداده فنهشت أعراضهم وسبتهم سباً مقذعاً . وكلما حاول السلطان أن ينفى شيئاً من هذا السب لم تمكنه الإقامة من ذلك لأنها فرضت رقابة قوية على النشر .

بعد أن عبأ جوان كل الوسائل التى ذكرناها بدأ ينتظر انتهاز الفرص المواتية لكى يضرب ضربته . وواتته الفرصة فى حادثين هامين استغلهما أسوأ استغلال وهما :

أولا : حادث الجلاوى : إن هذا الحادث لا يخرج عن كونه سوء تفاهم حدث بين السلطان والجلاوى الذى يدين بالطاعة للسلطان نظراً لأن هذا الأخير هو الذى عينه فى منصبه فى مدينة مراكش .

ويتلخص هذا الحادث فى أن الجلاوى ذهب لمقابلة السلطان فى أواخر شهر ديسمبر عام ١٩٥٠ لرفع ظلامته إليه . تلك الظلامة التى تتلخص فى حرمان سكان منطقته من حق رفع شكاواهم إلى القصر ؛ وذلك لعدم قبول وفودهم بالأعتاب السلطانية وصرفهم عنها وترك أمرهم موكلا إليه (الجلاوى). وقد أعرب الجلاوى أيضاً للسلطان عن استيائه من الحملات الموجهة إليه من حزب الاستقلال والصحف الفرنسية . فلفت السلطان نظره إلى أنه لا يمكن بأى حال من الأحوال أن تحرم طائفة من رعاياه (السلطان) وقد جرت العادة بالسماح لكل فرد برفع ظلامته إلى القصر . أما فيما يختص بالحملات الموجهة إلى الجلاوى فما عليه إلا رفع شكايته إلى المحاكم وهى التى تفصل فى هذا الموضوع . ويبدو أن الجلاوى قد طالب بما يريد بشىء من

القحة فما كان من السلطان إلا أن أمره بالانصراف على ألا يعود للقصر مرة ثانية دون صدور أمر بذلك .

فاستغلت الإقامة العامة هذا الحادث وادعت بأن الجلاوى حينما قابل السلطان ، ندد بحزب الاستقلال وأساليبه وادعى تواطؤه مع الحزب الشيوعى وانحراف أعضائه عن تعاليم الإسلام والتقاليد المراكشية . وعاب على السلطان موقفه من هذا الحزب ، وراحت الصحف الفرنسية تنسج على هذا المنوال وتصور الجلاوى بأنه الرجل ذو الغيرة الدينية والشهامة العربية الأصيلة .

ثانياً : حادث مجلس الشورى : وحدث أنه فى خلال الدورة العادية لهذا المجلس أثبت بعض الذين ينتمون إلى حزب الاستقلال ما فى توزيع الميزانية المراكشية من حيف ، وأنها لا تصرف إلا على الجاليات الأجنبية والمصالح الاقتصادية الفرنسية وغيرها ، وذلك استناداً على الأرقام والمستندات التى حصلوا عليها من الادارة الفرنسية نفسها فقال السيد أحمد اليزيدى المقرر العام للميزانية ورئيس جامعة الغرف المراكشية للتجارة والصناعة فى تقريره ما يأتى :

« فالميزانية فى بلاد تحكم نفسها بنفسها حسب نظم ديمقراطية تكون معبرة عن إرادة الأمة ، ومرآة للمسائل التى تهم الدولة وللجهود التى تبذلها فى تحقيق حاجيات الشعب الأكيدة .

« وأهم ميزة للميزانية المراكشية هو أنها تعبر قبل كل شىء تعبيراً واضحاً مدعماً بالأرقام عن سياسة الحماية » .

وختم تقريره قائلا :

« وقد يكون خيانة منا للثقة التى وضعها فينا ناخبونا إن لم نقل أن الميزانية كما تضعها الإدارة وتنفذها عاجزة عن رفع مستوى الشعب المراكشى

ونحن لا نتوجه بانتقاداتنا إلى الاخصائيين الذين وضعوا هذه الميزانية ولكن إلى السياسة التى هم مضطرون إلى الخضوع لها .

« فاتهامنا إذن موجه إلى نظام الحماية بأجمعه » .

وقال السيد محمد الأغزاوى المقرر لميزانية الأشغال العمومية فى تقريره :

« من الثابت أن الجالية الأوروبية التى تزداد يوماً فيوماً سيطرتها على مقاليد الاقتصاد المراكشى هى التى تستفيد مباشرة أكبر الاستفادة من هذا الجهاز الاقتصادى المؤلف من الموانى والطرق والسكك الحديدية والسدود والخزانات إلى غير ذلك . أما المغاربة فهم يستفيدون كذلك من هذا الجهاز ولكنها استفادة ثانوية ضئيلة » .

فما كان من الجنرال جوان إلا أن طرد السيد الأغزاوى فانسحب تضامناً معه السيد أحمد اليزيدى وأغلب الأعضاء المنتخبين . وقامت الإدارة الفرنسية بحملة شعواء على حزب الاستقلال لكى تنتقص من سمعته ونادت بأن يتبرأ السلطان منه .

وبينما تحيك الإقامة العامة مؤامراتها ودسائسها إذ يتقدم الجنرال جوان ببعض المطالب للسلطان ؛ ذلك أنه فى يوم ٢٦ يناير عام ١٩٥١ ، وقبل مغادرته الأراضى المراكشية إلى أمريكا قابل السلطان وطلب إليه ما يأتى :

أولا — التبرؤ من حزب الاستقلال :

ثانياً — طرد أعضاء الديوان الملكى وبعض كبار الموظفين .

فرد عليه السلطان بأنه فوق الأحزاب ، وليس هناك ما يبرر أن يزج بنفسه فى هذا الطريق . أما طرد الموظفين فهذا عمل ليس له ما يبرره . فعند ذلك أنذره الجنرال جوان قائلا « إما أن تنفذوا طلباتى وإما أن تتنازلوا عن العرش . وإلا فسأضطر إلى خلعكم تطبيقاً لأوامر حكومتى . وها أنا ذاهب إلى أمريكا وفى وسعكم أن تفكروا فى الأمر » . وبعد أن غادر جوان القصر

حاصره الجنود الفرنسيون ، وكلفت الإقامة الفرنسية الجلاوى الموتور من السلطان منذ حادث طرده بتحريض القبائل الموالية له ضد السلطان وبموافقتهم على عزله إذا طلب إليهم ذلك .

لقد كانت الصدمة مؤلمة وقوية على الشعب المراكشى والشعوب العربية الإسلامية ، فسارع علماء مدينة فاس يؤيدهم بقية علماء مراكش إلى تجديد بيعتهم للسلطان محمد الخامس ، وذهب وفد خاص منهم لمقابلة جلالته وقدموا إليه وثيقة البيعة واستنكروا فى الوقت نفسه موقف الجلاوى وأتباعه . أما فى مصر فقد تدخلت الجامعة العربية فى الأمر وأعلنت تأييدها للسلطان ونددت بأساليب الفرنسيين فى مراكش .

ولما عاد جوان من أمريكا توجه إلى القصر ليقف على ما قرره السلطان إزاء مطالبه . ولما لم يجبه السلطان إلى ما طلب خرج حانقاً وعقد مجلساً وزارياً مضافاً إليه بعض العلماء وتداولوا فى الأمر طويلا . وأخيراً قرروا عدم إجابة مطالب المقيم العام وأبلغوه ذلك على الفور . ولكن جوان صرح لهم بقوله « إن لم تنفذوا إرادتى فإن القبائل البربرية ستنقض على أهل المدن بالذبح والسلب ، وعندها تأتون إلى تطلبون حمايتكم ولكن لن أحميكم » .

لم يتزحزح الوزراء والعلماء الوطنيون عن موقفهم فثبتوا وراء السلطان يساندونه ضد القوة الغاشمة . وعند ذلك قرر الجنرال جوان قطع العلاقات الرسمية مع القصر ، فطلب السلطان من الحكومة الفرنسية أن تتدخل فى الأمر وتحسم الخلاف دون ما تحيز من جانبها . وفى تلك الأثناء أوعزت الإقامة الفرنسية إلى فرسان القبائل بالتوجه إلى فاس والرباط والنزول بحدودهما موهمة إياهم بأنهم ذاهبون فى مهمة رسمية . وفى الوقت نفسه أعلنت الصحافة الفرنسية بأن فرسان القبائل المسلحين فى طريقهم لمهاجمة سكان المدن ، وأن الإدارة الفرنسية قد اتخذت احتياطاتها لحماية هذه المدن والقصر السلطانى وقصر ولى العهد . وبينما الجو مكفهر والأعصاب متوترة إذا بالحكومة

الفرنسية ترسل إلى السلطان مع رسول خاص رسالة تؤكد فيها تأييدها لكل ما يقوم به الجنرال وأنه ليس لديه إلا الإذعان لما يمليه عليه . وفى مساء الأحد ٢٥ فبراير ١٩٥١ أرسل الجنرال جوان للسلطان نص بروتوكول مؤيداً بإنذار شفهى ينذر فيه السلطان بالعزل إن لم يوقع على هذا البروتوكول . ويحتوى البروتوكول على النصوص الآتية :

١ — إصدار بلاغ ملكى وبلاغ وزارى لاستنكار أساليب حزب الاستقلال .

٢ — طرد أعضاء الديوان وبعض كبار موظفى الحكومة الوطنية ومدير جامعة القرويين .

٣ — تعديل الهيئة الوزارية بعزل وزراء ومندوبين .

٤ — عزل بعض القواد وتعيين آخرين اختارتهم الإقامة .

٥ — التوقيع على مشروعات الإصلاحات التى تقدمت بها الإدارة الفرنسية .

ولكن السلطان أمام هذا التهديد المسلح وقع على هذا البروتوكول مضطراً ، فما لبثت الإدارة أن أمرت فرسان القبائل بالعودة إلى ديارهم ، ونظمت فى الوقت نفسه مظاهرات عدائية ضد السلطان وحزب الاستقلال ومثل المقيم رواية مفضوحة على مسرح البلاد قصد منها إيهام الرأى العام الفرنسى بتأييد المراكشيين لما يقوم به من أعمال . وقد اعتقلت السلطات عدداً كبيراً من أعضاء حزب الاستقلال وزجت بهم فى السجون منذ قيام هذه الأزمة الأخيرة .

وما لبثت القبائل التى سخرتها الإقامة أن تنبهت إلى حيلة جوان . فقام الأهلون بمظاهرات عدة ، وتوافدوا على مراكز القواد ورجال المراقبة الفرنسية وهم يرددون هتافات معادية للفرنسيين ولأساليبهم المكشوفة وطالبوا فى الوقت نفسه بعزل القواد الذين ناصبوا السلطان العداء .

وفطنت الحكومة الفرنسية لما يقوم به جوان فأبدلته بالجنرال جيوم لكى تهدىء من ثائرة الرأى العام المراكشى . ولم يكن جيوم بأقل صلفاً من زميله جوان إذ بمجرد أن عُين فى منصب الإقامة صرح بقوله بأنه سوف يطعم الوطنيين التبن وأنه سيحطم أسنان الذين يرفضون مصالحته . ولكن هذه التصريحات وغيرها لم تفل فى عزم الوطنيين بل إنهم أعلنوا الاستمرار فى مقاطعتهم لكل ما هو فرنسى ومساندة السلطان الوطنى مهما كلفهم ذلك من دماء أو مال .

وفى شهر ديسمبر سنة ١٩٥٢ تظاهر المراكشيون محتجين على قتل الفرنسيين الزعيم النقابى التونسى المغفور له السيد فرحات حشاد . وقامت مراكش عن بكرة أبيها تستنكر هذا الاعتداء الإجرامى من جانب المستعمرين فما كان من الجنرال جيوم إلا أن أمر فرق الجيش جميعها بالنزول إلى المدن لإخماد المظاهرات . ولكن هذا الجيش فى الواقع لم يأت للإخماد فقط بل لتنفيذ ما انتوى عليه جيوم وهو توجيه صفعة قوية للوطنيين زاعماً بذلك إرهابهم وتخويفهم . وعاث الجند قتلا وذبحاً لدرجة أن الإدارة أمرت رجال المطافىء بغسل الشوارع ليلا من الدماء التى تلطخت بها . وفى اليوم التالى وجهت إلى حزب الاستقلال تهمة تحريض الأهالى وإثارة الشعب وألقت القبض على جميع زعمائه . وصدر أمر الإدارة بحل حزب الاستقلال ومصادرة صحفه ومجلاته وإغلاق داره ونواديه . وبعد أن تم لها ما أرادت توجهت إلى القصر بأنظارها لكى تنال من روحه المعنوية وتخضد شوكة السلطان الذى أصبح وحيداً فى الميدان بعد أن شتتت السلطات حزب الاستقلال .

المؤامرة الكبرى

وفى ٣٠ مايو عام ١٩٥٣ سلم الجنرال جيوم إلى المسيو جورج بيدو وزير خارجية فرنسا فى ذلك الوقت التماساً موقعاً عليـه من ٢٧٠ شخصاً من باشوات مراكش يطلبون فيه عزل سلطان البلاد سيدى محمد الأمين عن العرش . واستند الباشوات فى ملتمسهم الذى رفعوه للفرنسيين إلى الأسباب الآتية :

أولا ــ معارضة السلطان للإصلاحات التى عرضها الفرنسيون لحسم النزاع بين باريس والرباط .

ثانياً ــ ثقافة السلطان الفرنسية وآراؤه الحديثة تؤلم شعور وإحساس سكان مراكش المسلمين .

كما زعم هؤلاء الباشوات أن سياسة السلطان تتعارض مع مبادىء الشريعة الإسلامية (أى أنه شيوعى) .

وكانت هذه أول خطوة من خطوات المؤامرة التى اتفق الفرنسيون والجلاوى على تدبيرها . وفزع الشعب المراكشى لهذا الإجراء الذى لا يستند إلى أى دليل مادى ، والذى يعتبر خيانة كبرى من جانب هؤلاء الباشوات والقواد الموقعين على هذا الالتمـاس . ووجه الزعماء الوطنيون المنفيون فى طنجة نداء إلى جامعة الدول العربية يناشدونها فيه العمل على إحباط أية محاولة لخلع السلطان . كما طلب زعماء حزب الاستقلال والحزب

الديمقراطى من الجامعة دعوة لجنتها السياسية إلى عقد اجتماع للبحث فى المؤامرة التى عمد إليها بعض الخونة لخلع السلطان . كما أبرق هؤلاء الوطنيون باحتجاجاتهم إلى المسيو فنسان أوريول رئيس الجمهورية الفرنسية ورئيس وزارة الخارجية الفرنسية .

وتوجه الجنرال جيوم إلى القصر لمقابلة السلطان لكى يقنعه بوجوب التنازل عن العرش أو إجابة جميع المطالب التى تمليها عليه فرنسا . ولكن السلطان أصر على موقفه ولم يتزحزح عن ما صمم عليه ، وهو الوقوف دائماً إلى جانب المصلحة المراكشية . وقد بلغت الحالة فى البلاد حد الخطورة لدرجة أن الجنرال جيوم أصدر أوامر عاجلة لاعتقال عدد كبير من الوطنيين فى سائر أنحاء البلاد خوفاً من اندلاع لهيب الثورة ، وخاصة عقب إعلان ما جاء بعريضة القواد والباشوات . وامتلأت شوارع المدن بالجنود الفرنسيين والسنغاليين وهم يتحركون كالبرق الخاطف بملابس الميدان لمناطق الحراسة التى أقامتها السلطات الفرنسية على بيوت الذين وقعوا على عريضة خلع السلطان . وقد أظهرت الجالية الفرنسية فى مراكش استياءها مما قام به الجنرال جيوم ، واتهمته بأنه لم يختار الوقت المناسب لتنفيذ مؤامرته لخلع السلطان واتهمته أيضاً بأنه أساء استعمال أوراقه .

وفى ٢ يونيه عام ١٩٥٣ أصدر القصر الملكى بياناً رسمياً احتج فيه السلطان على العريضة التى قدمها القواد والباشوات إلى الحكومة الفرنسية يطلبون فيها خلعه وهذا نص البيان :

« كانت دهشتنا عظيمة حينما اطلعنا فى الصحف على العريضة المزعومة التى قدمها بعض الباشوات والقواد إلى الإقامة العامة ضد جلالة السلطان ، ووضعا للأمور فى نصابها رأينا أن نلفت النظر إلى ما يأتى :

« ١ — إن هؤلاء الباشوات والقواد موظفون معينون من قبل السلطان بواسطة مراسيم يصدرها جلالته ليمثلوه فى المدن والبوادى . ولذلك فإنه ليس

من حقهم التمرد على السلطة المركزية دون أن يخلوا إخلالا خطيراً بأبسط قواعد الحكم . وبالطاعة الواجبة عليهم نحو العرش . وليس لهؤلاء الموظفين أية صفة تخول لهم حق التدخل فى الشئون السياسية العامة التى هى من صميم اختصاص حكومة (المخزن) وعلى رأسها جلالة السلطان . كما ليس لهم أى حق فى أن يتدخلوا فى الشئون الدينية التى لم تكن قط من اختصاصهم . أما أن يزعموا لأنفسهم التعبير عن الرأى العام للأمة فهذا ما تجعلهم وظائفهم بمعزل عنه .

« ٢ — إن جلالة السلطان باعتباره الرئيس الدينى للدولة لم يتخل فى أى وقت من الأوقات عن الدفاع عن سلامة الدين كما شهد بذلك علماء الإسلام بمملكته فى أكثر من بيان أصدروه .

« ٣ — إن جلالة السلطان اعتبر نفسه دائماً فوق الأحزاب السياسية كما تشهد بذلك أعماله وتصريحاته السياسية التى لا يتوخى فيها إلا مصالح البلاد العليا ، وأن حكومة المخزن لا تجهل المناورات التى سبقت تقديم هذه العريضة كما لا تجهل أساليب الضغط التى ذهب ضحيتها بعض الباشوات والقواد بقصد الحصول على توقيعاتهم . وقد لعبت القرارات التى أصدرتها الإقامة العامة أخيراً بعزل عدد كبير من الموظفين دوراً فاصلا فى إنجاز هذا الضغط ، وقد استنكر جلالته هذه التصرفات يومئذ فى مذكرة رسمية قدمها إلى الحكومة الفرنسية . ومما يجدر ملاحظته هنا ما يتمتع به جلالته من حق فى تعيين من يمثلونه فى هذه المناصب. بيد أنه قد اعتدى على هذا الحق فى الواقع اعتداءات متوالية يضاف إلى ذلك أن الشعب المراكشى بمختلف طبقاته قد أعرب فى جميع المناسبات عن تعلقه بمليكه واخلاصه له واطمئنانه لخططه السياسية الأمر الذى يجعل هذه العريضة خالية من كل قيمة .

« ربما أن العلاقات القانونية القائمة بين جلالة السلطان وبين الحكومة الفرنسية لم تتغير . فإن من واجب هذه الحكومة أن تحبط كل مؤامرة من

شأنها أن تعكر صفو هذه العلاقات وتعرض أمن الدولة للخطر » .

وقد قلقت الدوائر الفرنسية قلقاً شديداً من هـذا البيان الذى اتهم السلطان فيه الإقامة العامة بأنها قامت بمناورات ضد حكومة مراكش الوطنية وباعتداءات على اختصاصات جلالة السلطان وبتحريض موظفى جلالته على شق عصا الطاعة . وأراد المسيو روبنسون وزير فرنسا المفوض بالنيابة عن الجنرال جيوم الذى كان متغيباً فى جبل طارق فى ذلك الوقت ، أن يدخل بعض تعديلات على البيان حتى لا يكون قوى اللهجة ، فأجابه السلطان إلى رغبته . وبالرغم من ذلك فإن السلطات الفرنسية حالت دون نشره فى أنحاء العالم .

وقد أبرق عدد من الذين وقعوا على العريضة المزعومة إلى القصر الملكى يستنكرون الزج بأسمائهم فى مؤامرة ضد عاهل البلاد الذى لا يكنون له إلا الإخلاص والتقدير . وفى هذا ما يدل دلالة واضحة على أن المؤامرة كانت محبوكة ومتفقا عليها .

وفى ٣ يونيو عام ١٩٥٣ أرسل مجلس العلماء برقية إلى كل من رئيس الجمهورية الفرنسية ورئيس مجلس الوزراء الفرنسى ووزير خارجية فرنسا ورئيس الجمعية الوطنية الفرنسية تتضمن بيان مجلس العلماء بشأن العريضة التى وقعها هؤلاء الباشوات والقواد وطالبوا فيها بخلع السلطان . ويشتمل البيان على ما يأتى :

« إن مجلس كبار العلماء الذى وكل إليه السهر على سلامة الدين الإسلامى ، وهو المختص ببيعة سلطان مراكش يعبر لكم عن استنكار الشعب المراكشى الشديد للعريضة التى نشرت فى الصحف باسم الباشوات والقواد » .

كما ورد فى هذا البيان : « إن جهل هؤلاء الباشوات التام بأبسط مبادىء الإسلام ، قد دفع بهم دون خجل إلى أن يرتكبوا جهاراً جريمة ضد

السلطان والنيل من كرامته باعتباره رئيس المسلمين فى بلاده ، ولذلك فإن مجلس العلماء يرى وجوب محاكمة من دبروا هذه الحركة أو اشتركوا فيها أو أمدوها بالمال باعتبارهم مشتركين فى تعكير أمن الدولة الداخلى .

« وكذلك كل موظف فرنسى عمل على خرق الالتزامات التى التزمت بها فرنسا فى معاهدة الحماية ، حتى لا تزيد هذه الخيانة العظمى التى يرتكبها بعض الموظفين الصغار فى الحكومة المراكشية ، فى التوتر الحالى القائم بين الدولتين، وذلك للعمل على تهدئة شعب معذور فى غضبته من أجل سلطانه » .

وفى ٤ يونيه أصدر أربعة من كبار الحكام فى مراكش باسم القواد والباشوات المراكشيين بياناً أكدوا فيه ولاءهم لجلالة السلطان وحملوا حملة عنيفة على الجلاوى لإرساله العريضة التى سبق الكلام عنها والتى كانت بمثابة فتيل أشعل نيران الثورة المراكشية الحالية . وقد وصف هؤلاء الحكام الجلاوى بالباشا الأسود وصنيعة الاستعمار الفرنسى ، واتهموه بالخيانة وقالوا إن الشعب المراكشى بأسره ملتف حول مليكه . أما هؤلاء الحكام فهم السادة الفاطمى بن سليمان باشا مدينة فاس ومحمد الجنان باشا مكناس ومحمد الصبيحى باشا مدينة سلا والبكاى بن مبارك باشا مدينة صفرو .

وأبرق علماء طنجة إلى السلطان ورئيس الجمهورية الفرنسية ورئيس مجلس النواب الفرنسى يعلنون ولاءهم لجلالته ، ويستنكرون العريضة المزعومة . وطالب هؤلاء العلماء باتخاذ الإجراءات القانونية ضد الموقعين على هذه العريضة . وقد أعلن الزعماء الوطنيون فى الرباط أن الإقامة العامة الفرنسية فى مراكش هى التى أوعزت إلى الجلاوى بإعداد تلك العريضة وتوقيعها .

وعاقبت السلطات الفرنسية كل من استنكروا هذه العريضة أو اتهموا الإقامة العامة بتدبير المؤامرة . فأصدر الجنرال لابارا الحاكم العسكرى لمدينة فاس قراراً بمنع صاحب الفضيلة الشيخ محمد بن العربى العلوى شيخ الإسلام

من مواصلة إلقاء دروسه الدينية بالجامع الأعظم فى المدينة ، بدعوى أنه كان القوة المحركة وراء الموقف الذى وقفته هيئة كبار العلماء . لإحباط المؤامرة التى أطلق عليها فى ذلك الوقت « مؤامرة جيوم — الجلاوى » .

لقد تأخر نجاح هذه المؤامرة بعض الوقت نظراً لأن فرنسا لم تكن وزارتها قد تألفت بعد ، ونظراً للسرعة الفائقة التى دبرت الإقامة بها هذه المؤامرة . فلم يستطع جيوم أن يجنى الثمرة التى كان يأمل أن يجنيها فى الحال ، وبقيت الإقامة على أتم استعداد للسير فى مؤامرتها بمجرد أن يتم تأليف الوزارة .

وتمكن الوطنيون بعد ذلك من الوقوف على أسماء الذين وقعوا على العريضة ، وهم حسب تعدادهم ٢٥٠ من الباشوات والقواد و ٦ من العلماء و ٣١ من الأعيان . وقد أدلى السيد علال الفاسى ببيان قال فيه :

« إن مجرد استلام الجنرال جيوم للعريضة المزعومة يعد خرقاً للمهام المناطة به كممثل للجمهورية الفرنسية فى مراكش ، لأن كل ما يتعلق بعرش مراكش يرجع إلى الشعب المراكشى نفسه . ومما تجدر ملاحظته أن الإقامة الفرنسية العامة قد بدأت فى حبك هذه المؤامرة منذ عام ١٩٥١ فاعتقلت رجال الدين ، وأقالت عدداً كبيراً من الوزراء والباشوات والقواد ، وأغدقت الأوسمة على من عينتهم مكانهم وألغت الديوان الملكى . كما قام الجنرال جيوم يصحبه الباشا الأسود بجولات فى أنحاء البلاد حمل فيها حملات شعواء على السلطان ، وعبأ قسم الدعاية والنشر بالإقامة العامة لتوجيه حملة لا تعرف الهوادة ضد جلالته فى الصحافة والإذاعة فى كل من مراكش وفرنسا .

« أما الغاية من مؤامرة جيوم — الجلاوى ، فلا شك أنها تستهدف الحيلولة بين السلطان وجميع مستشاريه وأعوانه المخلصين ، حتى يضطر فى النهاية إلى الالتجاء إلى فرنسا لحمايته ، وبذلك تستطيع أن تساومه حتى يخضع ويوقع على ما يسميه الفرنسيون « مراسيم الإصلاحات » .

« وبما أن الإقامة الفرنسية العامة بحبكها لهذه المؤامرة قد أخلت إخلالا خطيراً بشئون الأمن ، فإن من حق الحكومة المراكشية أن تسترجع حقها فى السيطرة على هذه الشئون لكى تقوم بحماية المملكة من مثل هذه الدسائس كما أن من حقها ان تطالب بجلاء الجيوش الفرنسية عن البلاد ؛ لأن أكثر من حادث قد برهن على أن هذه الجيوش تعمل هى نفسها على الإخلال بالأمن . وقد كان من الأسباب التى دعت الجنرال جيوم إلى استصدار العريضة المزعومة ما ترامى إليه من أن هناك رأياً يخامر الوزارة الفرنسية السابقة لإجراء مفاوضات مباشرة مع السلطان فى باريس ، فأراد الجنرال جيوم أن يبرهن لحكومته على أن هناك قسما آخر من الشعب المراكشى لا يشاطر السلطان آراءه السياسية . وتمكن جيوم من أن يخدع وزارة الخارجية الفرنسية عن حقيقة وجود حزب الاستقلال المراكشى الذى يمثل أغلبية الشعب الساحقة . وأن حزب الاستقلال بالرغم من كل ما أنزل به الفرنسيون من نكبات ، مصر تمام الإصرار على ألا ينازل الإقامة العامة فى الميدان الذى تختاره هى . وأن مثله الأعلى فى كفاحه هو تكتيل الشعب المراكشى ، لتحطيم العدوان الفرنسى فى هذه البلاد . إن هذه الأسباب مجتمعة هى هى التى دعت حزب الاستقلال المراكشى إلى أن يطلب من الكتلة الأفريقية الأسيوية عقد اجتماع عاجل لإعادة النظر فى المسألة المراكشية على ضوء ما طرأ عليها من التطورات أخيراً » .

وأصدر السيد عباس التازى باشا مدينة الرباط عاصمة مراكش والسيد مولاى حفيظ باشا مدينة السطات والسيد محمد شميشه باشا مدينة ابن الرشيد بياناً أعلنوا فيه استنكارهم الشديد لموقف الباشا الأسود وتضامنهم المتفانى مع مليكهم فى كفاحه ضد الاستعمار الفرنسى البغيض .

وفى ٦ يونيه أصدرت اللجنة المسيحية للتوفيق بين فرنسا والمسلمين بياناً استنكرت فيه العريضة المزعومة جاء فيها أنه ليس لهؤلاء الباشوات والقواد

أى صفة تؤهلهم للدفاع عن الشريعة الإسلامية ؛ لأن السلطان وحده هو الرئيس الروحى وحامى الإسلام . ونوه البيان — تنويراً للرأى العام الفرنسى — بالمادة الأولى من معاهدة الحماية التى نصت على أن ترعى فرنسا شئون البلاد الإسلامية ، وأن تحافظ على المعاهد التى يدرس فيها الدين الحنيف . وطالبت اللجنة فى ختام بيانها بأن تتخذ الحكومة الفرنسية الإجراءات التأديبية ضد موقعى العريضة والمحرضين على توقيعها ، تمشياً مع ما تقتضيه معاهدة فاس . وأرسل جلالة سلطان مراكش إلى الحكومة الفرنسية فى اليوم الخامس من هذا الشهر مذكرة احتجاج شديد اللهجة اتهم السلطان فيها الإقامة الفرنسية العامة بتعكير صفو الأمن وإثارة الفتن . كما أصدرت الحكومة الوطنية فى نفس هذا اليوم فى اجتماع غير عادى عقد برئاسة السيد محمد المقرى الوزير الأكبر بياناً إجماعياً أعلنت فيه تأييدها المطلق لجلالة السلطان فى كفاحه من أجل تحقيق أمانى بلاده . كما استنكرت الحكومة خيانة الجلاوى لمليكه وبلاده .

ووجه ٣١٨ عالماً من علماء المسلمين فى أنحاء مراكش المختلفة نداء إلى العالمين الإسلامى والمسيحى كشفوا فيه عن دسائس الإقامة العامة والباشا الأسود فى البلاد ، وطلبوا من المسلمين والمسيحيين فى العالم بإسم الدين تأييد سلطان مراكش فى موقفه الوطنى الذى توجبه كل الديانات السماوية وأقدس المبادىء الإنسانية .

وبينما يكاد الشعور العام ينفجر ، وصلت البرقيات من الدار البيضاء تفيد بأن حالة زعماء حزب الاستقلال المعتقلين تزداد سوءاً يوماً بعد يوم بسبب التعذيب والتنكيل بمناسبة توتر الحالة فى البلاد . وعلى رأس الذين عذبوا تعذيباً شديداً السيد أحمد مكوار عضو مجلس الحزب الأعلى ، الذى نقص وزنه إلى ٤٠ كيلو جراماً لفداحة ما لقيه من عذاب . كما عذب غيره بمثل ما عذب به .

وفى ٢٩ يونيه أصدر جلالة سلطان مراكش بياناً رسمياً جاء فيه :

« إننا نؤكد لشعبنا عزمنا على مواصلة العمل لخيره وسعادته المادية والمعنوية . وأن هدفنا هو تمكين البلاد من تدبير شؤونها بنفسها بأسلوب ديمقراطى ، حتى تتبوأ المكان اللائق بها بين الدول الحديثة . لهذا رغبنا فى مذكراتنا المتعددة إلى الحكومة الفرنسية ، فى وضع اتفاق ينطوى على تصميم شامل ملائم لروح العصر ، ينفذ فى آجال محددة معينة . وريثما يتم هذا الاتفاق صادقنا على مشروع تكوين مجالس قروية باعتبارها مراكشية صرفة . أما مشروع المجالس البلدية فهو يلقى صعوبات ما زلنا نأمل تذليلها نظراً لعدم الوصول إلى اتفاق بشأن الصفة القانونية التى يراد أن تخول للفرنسيين القاطنين فى المملكة فى المشاركة فى هذه المجالس ، بيد أنه من المستحيل المصادقة على مشروع مثل هذا فى جو تسوده الدسائس والأهواء الجامحة » .

وفى ١٢ أغسطس أصدر جلالة السلطان بياناً رسمياً وجهه إلى كل من رئيس الحكومة الفرنسية ورئيس الجمهورية وإلى الرأى العام الفرنسى ، أعرب فيه عن استيائه من النشاط الذى يقوم به الجلاوى ضد العرش المراكشى . وقال جلالته أن النشاط الذى يبذله هذا الباشا بمعاونة السلطات الفرنسية من شأنه أن يؤدى إلى عواقب وخيمة فى مجال العلاقات بين فرنسا ومراكش . وقد دأب الجلاوى منذ عام ١٩٥٠ على القيام بسلسلة متصلة الحلقات من الدسائس والمؤامرات البغيضة بتشجيع من الفرنسيين الرسميين ، وبفضل الإجراءات الجائرة التى اتخذتها السلطات الفرنسية ، مما أدى إلى تأليف هيئة معارضة تزعم أنها صديقة لفرنسا . وقد اتضح أن هذه الهيئة موجهة ضد العرش والجالس عليه . ولما كانت هذه المعارضة مجردة من كل صفة تمثيلية ، وكان معظم أعضائها من صنائع السلطات المحلية فى مراكش ، فهى ليست فى الواقع معارضة بالمعنى الديمقراطى المفهوم . وأعرب جلالته عن دهشته فى أن تسمح الحكومة الفرنسية لهذا

الجلاوى وغيره من صنائع السلطة المحلية الذين تتألف منهم هـذه المعارضة المزيفة ، بأن ينشروا دعوة واسعة لدسائسهم فى الصحف الفرنسية الخاضعة للرقابة المراكشية . وأبدى السلطان استياءه واستنكاره الشديدين لتمكين الجلاوى وأمثاله من عقد الاجتماعات وإلقاء الخطب فى حرية مطلقة بقصد التآمر على العرش وأمن البلاد ، فى الوقت الذى ما برحت فيه الأحكام العرفية قائمة . وفى الوقت الذى تحظر فيه السلطات الفرنسية عقد أى اجتماع إلا بإذن منها ، مما يدل على تواطؤ هذه السلطات مع هؤلاء الخونة .

وأكد جلالته فى بيانه أنه بالرغم من أن شعبه الكريم بجميع طبقاته قد أعرب عن استنكاره الشديد للتآمر ضد جلالته ، فإن هذه المؤامرة ما تزال تحاك فى وضح النهار ، الأمر الذى من شأنه أن يؤثر تأثيراً خطيراً على العلاقات المراكشية الفرنسية .

ولفت السلطان نظر الحكومة الفرنسية إلى أن السكوت على القائمين بهذه المؤامرة يؤدى إلى نقض فرنسا تعهداتها ، وبالأخص معاهدة عام ١٩١٢ التى تقضى بالمحافظة على العرش المراكشى وصيانة الجالس عليه ومن سيخلفه من كل خطر داخلى أو خارجى . إلى أن قال ما نصه : « ولكى نتجنب ما سينجم عن هذا السكوت من اضطراب دموى يهدد السلم فى هذه المنطقة الحيوية من العالم ، نطلب من الحكومة الفرنسية أن تضع حـداً لهذه المؤامرة . ونظراً لأننا ما برحنا نأمل فى أن تستجيب فرنسا لهذا الطلب ، فإننا نلح على شعبنا بأن يلزم الهدوء ويتمسك بأهداب السلم » .

وبعد أن عرض البيان لما قام به جلالته منذ رحلته الرسمية إلى فرنسا فى أواخر عام ١٩٥٠ للوصول إلى حل مرض لقضية بلاده ذكر « أن هذه الحركة المصطنعة التى يقوم بها الجلاوى بإيعاز من السلطات الفرنسية ، تهدف إلى قلب نظام الحكم الشرعى فى البلاد وترك المشكلة المراكشية معلقة » .

واستطرد جلالته فى بيانه يقول : « إن جميع المحاولات التى قمنا بها تهدف

إلى تسوية القضية المراكشية بواسطة مفاوضات حرة ومباشرة تتم فى جو تسوده الثقة والتفاهم المتبادل . وقد أوضحنا فى مذكراتنا العديدة إلى الحكومة الفرنسية أننا نريد أن نمنح شعبنا نظاماً ديمقراطياً حديثاً من شأنه أن يقضى على عهد الامتيازات الصارخة ، ويضمن المحافظة على المصالح المشروعة لأفراد الجالية الفرنسية فى مراكش » .

لم يصدر السلطان هـذا البيان إلا بعد أن تأكد أن السلطات الفرنسية ماضية فى خطتها التى ترمى إلى خلعه ، وأنه أحس بالخطر الذى يحدق به ؛ حتى صار معروفاً أن السلطات الفرنسية قد بدأت تفكر فى ذلك الوقت ، فى اختيار من يخلفه على العرش . وانتشرت الإشاعات تقول بأن فرنسا قد تختار الأمير حسين نجل السلطان عبد الحفيظ الذى خلعه الفرنسيون فى عام ١٩١٣ بعد أن أرغموه على توقيع معاهدة الحماية فى ٣٠ مارس عام ١٩١٢ .

ولم يتورع الجلاوى عن نشاطه المعادى للسلطان بل استمر فى سياسته المناهضة له هو ومؤيدوه من الباشوات . ولم تحرك الحكومة الفرنسية ساكناً لمنع الجلاوى من المضى فى حملته ضد السلطان . بل إنها — فى هذا الجو الخانق — أعربت عن رغبتها فى أن يوقع السلطان على مشروعات الإصلاح التى وضعتها فرنسا والتى يرى فيها السلطان عقبة كأداء فى سبيل تقدم البلاد القومى فلم يوقع عليها . فحركت الجلاوى وأنصاره ليقوموا بمؤامرتهم التى كانوا يظنون أنها سترغم السلطان على التوقيع على المشروعات .

وعلى الرغم مما بذله السلطان لكى يتحاشى وقوع فتنة فى البلاد ، حدث أنه فى يوم ١٣ أغسطس عام ١٩٥٣ أخذت قبائل البربر تتدفق من جبال الأطلس ليحضروا عقد اجتماع فى مدينة مراكش دعا إليه الجلاوى بإيعاز من السلطات الفرنسية ، قصد الزحف على العاصمة لخلع السلطان . وقد احتشد ما يزيد على ١٢ ألفاً من الفرسان البربر وضعتهم السلطات تحت تصرف صنيعتها . والمفهوم أن الجلاوى كان يرمى إلى مبايعة أى أمير لتنصيبه على

عرش البلاد ليكون ألعوبة فى أيدى الاستعمار وأنصاره . وقد دعا الجلاوى ثلة من العصاة الذين يسيرون فى ركاب الفرنسيين ، إلى عقد هـذا الاجتماع فى يوم الجمعة الموافق ١٤ أغسطس ، ليكون فرسان البربر فى ركابه ساعة الزحف على العاصمة وخلع السلطان . ولقد كان على رأس المنشقين عبد الحى الكتانى أحد أدعياء مشيخة الطرق الصوفية والصنيعة الثانية — بعد الجلاوى — للاستعمار الفرنسى فى البلاد .

وبالرغم من البيان الذى أذاعه السلطان وأنذر فيه بسوء العاقبة ، فإن الحكومة الفرنسية لم تتزحزح عن موقفها ولم تتراجع كما تراجعت فى عام ١٩٥١ أثناء المؤامرة التى حاك حبائلها جوان وأراد خلع سلطان البلاد . ويبدو إصرار الفرنسيين على المضى فى مؤامرتهم من أن الجنرال جيوم عندما حضر من العاصمة الفرنسية فى صبيحة يوم الجمعة قاطعاً أجازته بأمر رئيس الحكومة الفرنسية المسيو لانييل فى ذلك الوقت ، لم يصرح بأى شىء يفهم منه تغيير سياسة فرنسا . بل تبادر إلى الأذهان بأن جيوم ما قطع أجازته إلا لكى يخطو الخطوة النهائية فى المؤامرة . ومما يؤيد ذلك ما صرح به الجلاوى قائلا : « إن الأمور قد تطورت تطوراً خطيراً لا يمكن معه العمل على وقفها ، وإنى جندى نخور بوسامه العسكرى ، ولن أتراجع مهما كانت الظروف » . كما أعلنت الدوائر الرسمية فى دار الإقامة العامة بأن خطر الحرب الأهلية يهدد البلاد . ونشرت الصحيفة الفرنسية بتى ماروكان Petit Marocain تصريحاً للجلاوى قال فيه : « إننا بلغنا نقطة الخطر وقد حدد كل فريق مركزه رسمياً ، ولم يعد فى وسعى أن أوقف تطور الأمور إلى مداها المحتوم » . كما صرح الجنرال جيوم غداة وصوله من باريس بقوله أن مهمته أصبحت تتركز فى المحافظة على الأمن وتنفيذ مشروعات الإصلاح التى وضعتها الحكومة الفرنسية ورفضها السلطان وما زال مصراً على رفضها . . ؟

وزادت حدة التوتر عندما أصدر ٣٩ مفتياً شرعياً فتوى شرعية أوضحوا

فيها أن الشريعة الاسلامية التى هى القانون الأساسى لمراكش تقضى بإهدار دم الباشا الأسود وغيره من القواد والباشوات الذين شقوا عصا الطاعة على ملك البلاد بوصفه الرئيس الدينى الأعلى لسائر المؤمنين ، إذا لم يعلنوا توبتهم وتبرؤهم من المؤامرة الاستعمارية التى تهدف إلى خلع السلطان بسبب سهره على مصالح بلاده ودفاعه عن حريتها واستقلالها .

وفى مساء الخميس ١٣ أغسطس عقد الجلاوى اجتماعاً فى داره من أنصاره ، وأخبرهم بأن قراراً هاماً سيتخذ الليلة ، وأنه سيتصل بهم فى صباح الجمعة ١٤ أغسطس . وقد رشح المجتمعون فى اجتماعهم محمد بن عرفه للجلوس على العرش . وحاصرت القوات الفرنسية القصر الملكى وقصر ولى العهد كما ضرب نطاق من القوات المسلحة على جميع منافذ المدينة .

وفى هذا الجو القاتم تقدم الجنرال جيوم لمقابلة السلطان وأنذره بالخلع إن لم يوافق على ثلاثة مطالب معينة ، وشفع إنذاره هذا قائلا بأن الحكومة الفرنسية أمرته بأن يتدخل لوقف الجلاوى من المناداة بالأمير محمد بن عرفه سلطاناً ، وأن هذا التدخل مرتهن بموافقة جلالته مع المطالب المذكورة . كما أرجأ الجلاوى تنفيذ خطته مدة أربع وعشرين ساعة تنفيذاً لأمر المقيم الذى رأى بأنه ربما يوافق السلطان على هذه المطالب . أما المطالب فهى :

١ — المصادقة على المشروعات الفرنسية التى تقضى باشراك الفرنسيين فى المجالس البلدية بنسبة ٥٠ ٪ مع منحهم حق التصويت .

٢ — تنازل جلالة السلطان عن سلطاته التى نصت عليها معاهدة الحماية إلى رئيس وزرائه .

٣ — إصدار بيان من جلالته يقر فيه بأن الأمم المتحدة غير مختصة بنظر القضية المراكشية ، بوصفها قضية تخص فرنسا ومراكش وحدهما .

وبالرغم من هذا التهديد وهذا الوعيد لم يوافق السلطان على إجابة هذه

المطالب والتوقيع على مشروعات الاصلاح . ومنعت السلطات الفرنسية السلطان من الخروج لأداء فريضة الجمعة فى هذا اليوم .

وقابل الجلاوى الجنرال جيوم لإيجاد حل سريع للورطة التى وقعا فيها . فاتفق الاثنان على تنصيب محمد بن عرفه إماماً للمسلمين . على أن تكون بيده السلطات الدينية ، ويظل السلطان محمد الخامس كما هو وبيده بقية السلطات . واحتفل الجلاوى فى قصره وبحضور الأعيان والبربر بتنصيب محمد بن عرفه عم السلطان محمد الخامس ، إماماً للمسلمين كما كان متفقاً عليه ، وذلك فى يوم ١٦ أغسطس .

أما محمد بن عرفه هذا فهو رجل قصير القامة فى الرابعة والستين من عمره . وقف بين أعوان الاستعمار لتنصيبه إماماً وسط دق الطبول وعزف موسيقى قصر الجلاوى . وقد رأت السلطات الفرنسية فى تنصيب إمام جديد ، حلا وسطاً بين خطة الجلاوى التى ترمى إلى عزل السلطان ، والحكومة الفرنسية التى تخشى من عزله . ولكن لو علم المستعمرون وصنائعهم ، بأن السلطتين الزمنية والروحية لم تخرجا فى مراكش عن يد واحدة هى يد السلطان ، لما فعلوا ذلك . ولذلك بدا لهم منذ اللحظة الأولى أن السلطان محمد بن عرفه سوف لا يمكنه الاحتفاظ بعرشه مهما كانت الظروف .

الثورة

ما كاد يعلن نبأ تنصيب الإمام الجديد حتى قامت المظاهرات فى طول البلاد وعرضها ، وزحف على قصر الجلاوى فى مدينة مراكش نيفاً وألف وخمسمائة من المراكشيين ، فتصدى لهم البوليس وأطلق عليهم النار ، فقتل أربعة وجرح ١٥ بينهم إحدى السيدات واعتقل ٣٥ كما قتل اثنان من رجال البوليس طعناً بالمدى .

وقامت فى الرباط مظاهرة ضخمة تأييداً للسلطان تتألف من ثلاثة آلاف مراكشى ، يحملون الأعلام وصور السلطان . فتصدى لهم الفرنسيون وحالوا بينهم وبين الحى الافرنجى فى المدينة . وجرح اثنان من الفرنسيين فى التصادم الذى وقع بين المتظاهرين ورجال البوليس واعتقل ١٣٠ من المتظاهرين .

وقد حالت السلطات الفرنسية دون تدفق المراكشيين المناصرين للسلطان من أهل فاس والدار البيضاء على العاصمة . وألقى البوليس القبض على عشرة من المراكشيين متهماً إياهم بتحريض تجار فاس على الاضراب ، احتجاجاً على مؤامرات الجلاوى والفرنسيين لخلع السلطان . كما رد رجال البوليس ستمائة سيارة خاصة بالمراكشيين كانوا فى طريقهم من الدار البيضاء إلى العاصمة الرباط للذود عن السلطان . وقد تأهب باشا الدار البيضاء للخروج على رأس جيش من أنصاره لمقاتلة الجلاوى فأسرع الفرنسيون وعزلوه وحالوا بينه وبين ما يريد .

وحاصر الفرنسيون مساجد الدار البيضاء وفتشوا الخارجين منها

وتمكنوا من ضبط بعض المدى والحراب كان يتسلح بها الثوار . وألقى الثوار فى هذه المدينة بترولا على أحد الحوانيت وأشعلوا النار فى إحدى المدارس الفرنسية وحاصروا قوة من رجال البوليس لم تتمكن من الفكاك إلا بعد أن جاءتها نجدة من البوليس أطلقت الرصاص على الوطنيين .

أما فى طنجة فقد أعلن الإضراب العام ، وأغلقت جميع المتاجر أبوابها منذ الصباح الباكر . كما قامت اضطرابات خطيرة فى مدينة وجدة على الحدود بين مراكش والجزائر قتل فيها عشرة من المراكشيين .

وفى غمرة الأحداث أصدر السلطان بياناً رفض فيه الاعتراف بالإمام الجديد ورمى المتآمرين بالكفر والزندقة . ومما جاء فى هذا البيان :

« إننى ما زلت سلطان مراكش وزعيمها الدينى الأول ولن أتخلى عن شعبى وإنى لأرجو أن تتمكن الحكومة الفرنسية التى ضللتها الحملات المغرضة فى الشهور الأخيرة من حسم هذا الموقف الذى لا يلحق أبلغ الضرر بالعلاقات بين مراكش وفرنسا فحسب ، وإنما يهدد كذلك بإراقة الدماء الفرنسية والمراكشية البريئة . إن ٣٥٠ مليوناً من المسلمين يلعنون فى قرارة نفوسهم هذه الخيانة التى رمى علماء مراكش والأزهر أصحابها بالكفر والزندقة » .

١٧ أغسطس ١٩٥٣

قامت اليوم مظاهرات شعبية ضخمة فى شتى أنحاء البلاد تهتف بحياة السلطان وسقوط الاستعمار وأعوانه وعلى رأسهم الجلاوى وعصبته . فتصدت للمتظاهرين قوات الجيش والبوليس الفرنسى ودارت بين الفريقين معارك دموية أسفرت عن مئات من القتلى والجرحى .

وقد استدعت الحكومة الفرنسية ممثلها الجنرال جيوم إلى باريس ، فطار إليها فى صباح هذا اليوم لمشاورته فى الموقف بعد التطورات الأخيرة .

وأذاع السيد علال الفاسى زعيم حزب الاستقلال المراكشى بياناً أماط فيه اللثام عن المؤامرة الفرنسية فى المغرب . وقد جاء فى البيان ما يلى :

« منذ وطدت فرنسا احتلالها فى مراكش وهى تعمل على تحقيق هدفين خطيرين ، هما اغتصاب السيادة المراكشية ومحو عروبة مراكش وإسلامها بيد أن يقظة الأمة المراكشية وحركتها الاستقلالية أرغمت الفرنسيين فى جميع الأوقات أن يتقهقروا فى تنفيذ خطتهم الأمر الذى جعل تقهقرهم يتحول إلى حنق شديد على الأمة المراكشية المكافحة . حيث سلطوا عليها العسكريين يقتلون ويذبحون ويعتقلون . وأن العالم كله ليعلم بدء الأزمة الحالية التى اندلع لهيبها من جديد فى مراكش ؛ فمنذ عام ١٩٥٠ حدد جلالة السلطان محمد الخامس موقفه النهائى ؛ إذ طالب بإلغاء الحماية وتمتع مراكش بالاستقلال ، لتتمكن من الانضمام إلى جامعة الدول العربية على أساس أنها دولة عربية إسلامية وكان ذلك تتويجاً للحركة الشعبية الاستقلالية التى ترى أنه لا سبيل إلى الخلاص إلا بالاستقلال وأن كل إصلاح يقدمه الأجنبى ليس إلا توجيهاً نحو الاستعمار . فكان من الطبيعى أن يقوم المستعمرون الفرنسيون بكل ما يستطيعون من وسائل الضغط والإرهاب لحمل السلطان على التنازل عن مطالبه واستنكار موقف حزب الاستقلال رغبة فى الفت فى عضد الشعب المكافح . ولكن ثبات جلالته وحيوية الأمة المراكشية وتضامن شعوب الشرق وحكوماته ، أرغمت الفرنسيين على التقهقر بعد أن أراقوا الدماء واعتقلوا الأبرياء وأقلقوا أمن مراكش وراحتها . وانتهى الأمر برفع القضية المراكشية إلى هيئة الأمم المتحدة التى أوصت الطرفين المتنازعين بالتفاوض من أجل توسيع المنظمات السياسية الحرة للشعب المراكشى . ومنذ ذلك الحين والسلطات الفرنسية تبذل جهودها للضغط على السلطان لأجل توقيع مراسيم الإصلاح المزعومة التى تقضى على البقية الباقية من سيادة البلاد ولأجل التبرؤ من حزب الاستقلال . ولكن جلالته

أبى إلا الاستمرار فى المقاومة رغم محاصرته وتهديده وخلق معارضة مصطنعة لجلالته من بعض الخونة الذين لم تكسب فرنسا غيرهم منذ خمسين عاماً .
وبعد أن حسبت السلطة الفرنسية أنها قضت على المقاومة الشعبية تجلت لها حيوية الأمة فى المقاومة التى كانت تقع كل يوم لصد محاولة المستعمرين وأذنابهم . حتى إذا حان وقت الدورة المقبلة للأمم المتحدة ورأت فرنسا أنها ستمثل من جديد أمام الرأى العام العالمى لمحاسبتها على ما ارتكبته من جرائم واقترفته من آثام خلال السنة — قررت أن تضرب ضربتها النهائية لا بخلع السلطان وإقرار إصلاحاتها المزعومة فحسب ولكن بفرنسة مراكش ومحوها كدولة عربية إسلامية بالمرة . وهكذا تقدم الجنرال جيوم يوم الخميس ١٣ أغسطس الحالى إلى جلالة السلطان بإنذار أخير وجهه له باسم الحكومة الفرنسية لإمضاء المراسيم الموقوفة والتنازل عن سلطاته الشرعية واستنكار التدخل الأجنبى فى القضية المراكشية .

« وعلى الرغم مما زعمته وكالة الأنباء الفرنسية ، يمكننا أن نؤكد رسمياً بأن جلالة السلطان لم يخضع للضغط الذى وقع عليه من الجيش الفرنسى وممثل فرنسا فى مراكش ولا الضغط الأكبر الذى قام به مساء يوم الجمعة ١٤ أغسطس الحالى المسيو فيمون مدير مكتب وزير الخارجية الفرنسية باسم حكومة باريس .

« ولما فشلت فى ضغطها حولت وجهتها إلى مؤامرة جديدة ; وذلك بخلق شخصية صورية تتولى الرئاسة الدينية للمسلمين فى مراكش ، بينما تعمل بعد ذلك على أن تصبح السلطة الزمنية فى يد المقيم العام أو من يعينه رئيس الجمهورية الفرنسية باسم السلطان أو باسم رئاسة جمهورية صورية تسبح بحمد فرنسا وتقدسها ; وقد قام بتنظيم هذه المؤامرة مجلس انعقد فى مراكش يتكون من المسيو فيمون مندوب وزير الخارجية الفرنسية والجنرال جيوم مقيم فرنسا العام والجنرال حاكم مدينة مراكش ومسيو بونيفاس

جلاد الدار البيضاء المشهور ومسيو روبلسون الوزير المفوض المعتمد للإقامة الفرنسية .

« بيد أن الشعب المراكشي الملتف حول مليكه وحول حزب الاستقلال الذى عرف كيف يجمع قواه للكفاح — رغم كل الظروف — لا يعترف أبداً ولن يعترف بأى ظلم تفرضه القوة والنار الفرنسيتان .

« وهو يعلن للعالم أجمع أن كفاح مراكش لن يزول وأن الغاية الأولى والأخيرة له ، هى الاستقلال التام وجلاء الجيوش الفرنسية والأجنبية عن أراضى المملكة المراكشية كلها .

« وحزب الاستقلال الذى يعلن تمسكه بجلالة سيدى محمد الخامس وتضامنه معه فى محنته ، يؤكد أن نظام مراكش الحقيقى ، هو الذى يقرره الشعب المراكشي نفسه يوم يصبح حراً مستقلا من غير أى تدخل أجنبى . وهو لا يعترف أبداً بأى مرسوم تصدره السلطة الفرنسية من لدنها ، ولو وقعه الملك لأن حقوق الشعوب لا تضيع بجرة قلم . كما يعلن الحزب أن لا حق للفرنسيين وغيرهم من الأجانب فى التدخل فى شئون مراكش » .

وقد اتهم الجنرال جيوم حزب الاستقلال المراكشي بإهاجة الخواطر إذ صرح قائلا « ولدى ما يثبت أن حزب الاستقلال المراكشي هو الذى أثار هذه الاضطرابات ولن نسمح بعد اليوم بإثارة الفتنة فى مراكش » وبعث حزب الاستقلال والشورى برقية إلى مسيو بيدو وزير الخارجية الفرنسية ناشداه فيها إطلاع حكومة فرنسا على خطورة الموقف فى مراكش ، ووجه الحزبان فى الوقت نفسه رسالة إلى السلطان أكدا فيها ولاءهما لجلالته .

١٨ أغسطس

أذاع الجلاوى فى هذا اليوم بياناً اتهم فيه السلطان بأنه يعمل على إثارة حرب مقدسة ، يخوض غمارها المسلمون ضد فرنسا ..؟ وطلب إلى الحكومة

الفرنسية خلعه عاجلا ، وإلا شق عليها عصا الطاعة . وجاهر الجلاوى بأنه صديق فرنسا منذ عهد طويل . وقد ضحى بماله وابنه فى سبيل الدفاع عن فرنسا ، ذلك لأن له ابناً مات فى الحرب العالمية الأخيرة وهو يحارب فى صفوف الفرنسيين . كما هدد الجلاوى بأنه لن يتردد فى التخلى عن هذه الصداقة إذا لم تعاونه فرنسا .

ولقد كان لهذه التصريحات التى جاءت فى بيانه وقع شديد فى العاصمة المراكشية والفرنسية أيضاً . وأدركت فرنسا أخيراً بأن الحالة قد بلغت حداً كبيراً من الخطورة ، خاصة وأن ألوفاً من أنصار الفريقين قد تأهبت للاشتباك فى معركة طاحنة قد تؤدى إلى حرب أهلية ، فمنذ يوم ١٦ أغسطس وأنصار السلطان محمد الخامس يتدفقون على العاصمة والمدن الكبرى ؛ بينما احتشدت جموع من قبائل البربر الموالية للجلاوى فى أماكن متعددة ورابط مئات من فرسانها على أبواب مدينة فاس .

واجتمع رئيس الحكومة الفرنسية بالجنرال جيوم الذى وصل فرنسا أمس للتشاور فى الموقف واتفق الطرفان على مساندة الجلاوى والعمل على عزل السلطان الشرعى . لأن الزمام قد أفلت من يدها وهى لا تجد بداً من مساندة صنيعتها . وبادرت الإقامة الفرنسية فى المساء بإعادة فرض الرقابة على الصحف وجميع الأنباء .

٢٠ أغسطس

وصل الجنرال جيوم إلى مطار النواصر فى الساعة الواحدة والنصف من صباح هذا اليوم ، وقابل الجلاوى فى الساعة الخامسة والنصف ، واتفق الاثنان على تنفيذ الفصل الأخير من فصول المؤامرة . وقد قطعت السلطات الفرنسية المواصلات التليفونية عن القصر وحاصرته قوات البوليس والجيش محاصرة قوية . وقابل جيوم السلطان للمرة الأخيرة لقبول المطالب فرفض

رفضاً باتاً . فاتصل جيوم بوزير الخارجية يخبره بذلك . فما كان من وزير الخارجية إلا أن قال له .

« اتخذوا كل الاحتياطات للحيلولة دون قيام اضطرابات . وامنعوا السلطان من الالتجاء إلى مراكش الأسبانية واطلبوا منه التنازل عن العرش لابنه الثانى . وإذا رفض فالابعاد فوراً بالطائرة إلى كورسيكا » .

نفى السلطان : وفى الساعة الثانية بعد ظهر هذا اليوم ، توجه الجنرال جيوم مع مدير الأمن فى موكبه العسكرى إلى القصر الملكى واقتحمه وجرد الحراس من السلاح ، ثم صعد الجنرال ومرافقوه السلم الذى يؤدى إلى قاعة الاستقبال ، ثم سار متجهاً إلى غرفة السلطان الذى كان يعلم بما سيحدث وبادره جوان قائلا :

« إن حياتك وعرشك ياصاحب الجلالة مهددان بالخطر ، ولدى أوامر مشددة بضرورة المحافظة على حياتك . ولكننى لم أعد أهتم بالمحافظة على عرشك . ولذلك فقد عهد إلى أن أعرض عليك التنازل عن العرش لمصلحة ابنك الأصغر » ثم مد إليه يده بوثيقة التنازل فتناولها السلطان ومزقها قائلا له « إننى أرفض » فعاد جيوم يقول :

« فى هذه الحالة لدى أوامر بإبعاد جلالتك لحماية حياتك وحياة أسرتك ولذلك أطلب منك الانضمام إلى مدير الأمن الذى ينتظرك فى الغرفة المجاورة » .

إن السلطان كان يتوقع كل هذا . لذلك فإنه أحرق جميع الأوراق التى يهمه ألا يطلع عليها أحد ، وأعد حقائبه منذ مساء ١٩ أغسطس . ثم طلب السلطان ولى عهده الأمير الحسن وأخاه الأمير عبد الله . وبقى جيوم فى الغرفة وهو يتأمل هذا الهدوء والشجاعة اللذين أبداهما السلطان

وفى الساعة الثالثة وخمس دقائق ركب السلطان وأسرته الطائرة التى

تحركت بعد ذلك بسبع دقائق تجاه كورسيكا حيث النفى والأسر .

وما أن سرى فى البلاد خبر نفى السلطان حتى عم السخط جميع أرجائها وزادت الاضطرابات عما كانت عليه . وظلت البلاد مضربة اضرابآ تامآ ؛ فالمحلات التجارية مقفلة والمرافق العامة معطلة والاصطدامات الدامية بين القوات الفرنسية المسلحة والأهالى العزل ما تزال مستمرة بل إزدادت عما كانت عليه من ذى قبل .

٢٢ أغسطس

وصل اليوم إلى الرباط السلطان محمد بن عرفة قادمآ من مراكش يصحبه الجلاوى صديق فرنسا والرجل الذى اعتمدت عليه الحكومة الفرنسية كل الاعتماد فى إحداث هذه المؤامرة الخطيرة . وسار السلطان الجديد إلى القصر تحف به الدبابات والمدرعات الفرنسية وكتائب فرسان البربر الذين حشدهم الجلاوى . وقد خيم الحزن والأسى على المدينة فى عيد الأضحى . فكأن المغرب كله قد لبس ثوب الحداد على مليكه الوطنى المجاهد الذى انتزعته القوة الغاشمة من عرشه لتحقق أغراضها الاستعمارية متخفية وراء الزعم بأنها ما فعلت ذلك إلا حقنا للدماء بين أنصار السلطان وخصومه وتجنيب البلاد ويلات حرب أهلية . وقبل أن يتحرك السلطان الجديد إلى الرباط عاصمة البلاد التى تحميها الدبابات الفرنسية من غضبة الشعب ، أذاع بيانآ أكد فيه صداقته الأبدية لفرنسا واستعداده التام لتنفيذ مشروعات الاصلاح التى رفضها السلطان وأصر على رفضها أعوامآ لا يثنيه تهديد ولا وعيد عن مواقفه الوطنية الخالدة ، حتى جن جنون الاستعمار وأذنابه فأقدموا على خلعه ونفيه .

لقد بلغ عدد المعتقلين فى الدار البيضاء ١٣٠٠ معتقلا . كما اعتقلت السلطات فى هذا اليوم ١٠٠ من أعضاء حزب الاستقلال خشية إقدامهم على إثارة الاضطرابات .

٣١ أغسطس

صرح الجلاوى اليوم بأن قوة الحزب الوطنى المراكشى (حزب الاستقلال) قد اضمحلت وأنه يجب أن تترك لفرنسا الحرية لإجراء أية إصلاحات جديدة فى فى البلاد . وقد أدلى الجلاوى بهذا التصريح معبراً عما يجول بخاطر السلطان الجديد ، وكان الجلاوى يجلس على مقعد مذهب موضوع فوق أرضية من المرمر الأخضر وأمامه تمثال لنمر من النور بالحجم الطبيعى .

ذهب الجلاوى لمقابلة الجنرال جيوم فى الدار البيضاء . وكان جيوم قد رجع من رحلته إلى باريس التى قام بها بعد خلع السلطان أى فى ٢٦ أغسطس . لقد جاء المقيم يحمل النظم الديمقراطية كما يقول والتى يزمع تطبيقها فى مراكش وكان يصحب الجلاوى فى هذه المقابلة الشريف الكتانى ساعد الجلاوى الأيمن فى المؤامرات .

تطورات الثورة بعد شهر أغسطس ١٩٥٤ : لم تكف العناصر الوطنية عن إبداء سخطها بشتى الطرق على ما قامت به الإدارة الفرنسية . ولم تتمكن القوة الغاشمة من تخصيد شوكتها أو القضاء على روحها المعنوية . بل إن الفدائيين نشطوا خلال الأسبوع الأول من شهر سبتمبر نشاطا ملحوظاً وتمكنوا من الإفلات من الكمين الذى نصبه لهم الغزاة الفرنسيون فى مختلف أنحاء البلاد واستطاعوا أن ينتقلوا بنشاطهم من المناطق الجبلية المنيعة إلى السهول حيث تمكنوا من إضرام حرائق هائلة فى مزارع المستعمرين فى شرق مراكش ونسف مستودعات الجيش الفرنسى الأول التى تقع فى تلك المنطقة . كما تمكنوا من نسف بلدية مدينة الرباط .

وبرز نشاط الفدائيين بشكل أثار الرعب فى قلوب أفراد الجالية الفرنسية فى مختلف أنحاء البلاد ، فقد دهم خمسة محطة توليد الكهرباء فى الرباط

ووضعوا بها قنابل ما لبثت أن إنفجرت ؛ فسمع لها دوى هائل فى مختلف أنحاء المدينة .

وفى مدينة الدار البيضاء قدم القائد العيادى الرحمانى استقالته من منصبه محتجاً على اعتداء الفرنسيين على مليكه الشرعى . وقد كان هذا القائد من أكبر القواد فى مراكش كلها . وأعلن تضامنه مع الملك الشرعى ضد الفرنسيين فاعتقله الفرنسيون . ويحكم القائد العيادى قبائل الرحامنة التى تعد من أكبر قبائل مراكش على الاطلاق .

لقد نفى الفرنسيون سيدى محمد بن يوسف إلى كورسيكا وضربوا عليه حراسة شديدة خوفا من اختطافه كما كان يزعم هؤلاء المستعمرون . وفى الخامس من شهر سبتمبر انتقل السلطان وزوجتاه وابناه وبناته الثلاثة من أجاكسيو مقره الأول فى المنفى بالجزيرة المذكورة إلى زونزا الواقعة على بعد ثلاثين كيلو متراً من أجاكسيو جنوباً .

وقد وجه السلطان الجديد محمد بن عرفه رسالة إلى الشعب يعبر فيها عن رغبته فى أن يجعل من مراكش دولة عصرية حريصة على التقاليد الإسلامية العريقة وعلى مبادىء الدين الحنيف . ويقول أنه سيتخذ من بساطة حياة النبى صلوات الله عليه مثلا ؛ فيلغى عادة الإنحناء والسجود إجلالا لشخصه كما سيلغى عيد الهدايا رحمة بالفقراء حتى لا يتكلفوا فوق ما يطيقون . وقال إن الاصلاحات القضائية الجديدة قد دخلت فى دور التنفيذ ، وأن هذه الإصلاحات تتناول الفصل بين السلطتين التنفيذية والقضائية . كما إنه يعمل لإصدار قانون العقوبات وقانون التحقيقات الجنائية وقانون الإلتزامات والعقود وإعادة تنظيم المحاكم المدنية . وفى النشرة الرسمية المراكشية الصادرة فى ٤ سبتمبر عام ١٩٥٤ أذيعت ثلاثة مراسيم خاصة بإنشاء مجلس للوزراء وطريقة تكوينه . ويتألف المجلس وفقاً لهذه المراسيم من رئيس الوزراء واثنين من الوزراء أحدهما للشئون الإدارية والثانى للشئون الاقتصادية

ومن سكرتير الإقامة الفرنسية وسكرتير الحكومة الوطنية ، ومدير الادارة الداخلية .

وقد كان لهذه المراسيم أسوأ وقع فى نفوس الوطنيين المراكشيين الذين رأوا أن السلطان مكن للفرنسيين بدلا من أن يمكن للحكم الذاتى ؛ فصمموا على الانتقام من هذا السلطان المجلوب . وفى ١١ سبتمبر بينما كان محمد بن عرفه سائراً فى موكبه لتأدية فريضة الجمعة ، انطلقت سيارة كانت منزوية فى جانب الطريق وشقت طريقها بين الجماهير المتراصة واخترقت نطاق البوليس وانقضت على جواد السلطان فكسرت إحدى ساقيه الخلفيتين . فارتمى السلطان من على ظهر جواده . وفى تلك الأثناء وثب إلى السيارة أحد الحراس واشتبك مع سائق السيارة فى عراك انتهى بقتله برصاص بندقيته السريعة الطلقات فمات لساعته .

ودب الذعر والهلع فى قلوب الأهلين الذين كانوا يشاهدون الموكب فلاذوا بالفرار . أما السلطان فقد نهض من سقطته دون أن يصاب بشىء واستمر الموكب فى سيره إلى المسجد حيث أم السلطان المصلين للمرة الأولى منذ توليته . وقد وقع هذا الحادث فى الشارع الرئيسى الموصل بين القصر السلطانى والمسجد . ونقلت جثة الفدائى الشهيد إلى المشرحة تحت حراسة شديدة خوفا من المظاهرات . والشهيد هو جلال بن عبدالله من أهل الرباط ومتزوج من سيدة من العلويين الذين ينتسب اليهم السلطان المنفى . وله منها ولد .

وعلى الرغم من أن السلطان لم يصب بشىء ، فإن محاولة اغتياله هذه كفيلة بأن تدخل الفزع فى قلوب السلطات الفرنسية وتبرهن على أن السلطان الذى لا يعدو أن يكون مجرد صنيعة للجلاوى زعيم قبائل البربر ، لا يتمتع بحب الشعب المراكشى . وقد صرح موظفو الاقامة الفرنسية العامة فى الرباط بأنهم يعتقدون أن المراسيم الثلاثة التى وقعها السلطان فى

شهر أغسطس ونزل بمقتضاها عن بعض سلطاته للفرنسيين فى مجلس الوزراء والمديرين ، هى الباعث الاول على محاولة القتل .

وكأنما الطبيعة أرادت أن تبدى سخطها على الفرنسيين فى هذا اليوم فاجتاحت الفيضانات السدود والقناطر فى شمال شرقى مراكش وسببت خسائر تزيد عن ٢٠٠ مليوناً من الفرنكات .

وعلى أثر هذا الحادث طافت دوريات البوليس الفرنسى المسلح بمدينة الرباط لتقمع أية حركة وطنية يمكن أن تحدث أثر محاولة الاغتيال . وأصدر الجنرال جيوم أوامره باتخاذ تدابير احتياطية فى البلاد .

وقد أذاعت لجنة تحرير المغرب بياناً قالت فيه :

« من المعروف أن الشعب المراكشى ينظر إلى محمد بن عرفة على أنه صنيعة الفرنسيين ويكرهه كراهية شديدة . وقد بدت هذه الكراهية فى أشكال مختلفة إلى أن تجلت يوم الجمعة الماضى فى محاولة للقضاء على حياته قام بها الفدائى الشهيد بلال بن عبد الله حينما كان ابن عرفة فى طريقه إلى المسجد للصلاة » .

وربما كان من البواعث على محاولة قتل السلطان أيضاً ، ذلك الخطاب الذى ألقاه منذ بضعة أيام ، وزعم فيه أن العناية الإلهية قد أجلسته على عرش آبائه ليهدى البلاد سواء السبيل . ولكن السبب المباشر والحقيقى هو توقيعه دون تردد على المراسيم التى حطم بها سيادة البلاد . لأنه وافق على التنازل عن سلطاته التشريعية لمجلس الوزراء والمديرين وهو المجلس الذى يتكون من أعضاء نصفهم من المراكشيين والنصف الآخر من الفرنسيين .

وقد داهم الجيش الفرنسى مدينة الرباط فى الساعة الثالثة من مساء يوم الجمعة الذى وقع فيه حادث محاولة اغتيال السلطان ، واحتل أهم المراكز فى المدينة . وقام قواده بتحقيق واسع النطاق فى كل الأحياء واعتقلوا كل الذين

ثبت أنهم يعرفون الفدائى الشهيد . ونقل المعتقلون جميعاً إلى مركز البوليس حيث استجوبوا استجواباً دام حتى منتصف الليل ، ثم نقلوا إلى سجن المدينة .

وعلى الرغم من أن الفرنسيين بادروا إلى إعلان أن محاولة القتل واغتيال السلطان حادث فردى ، فقد بادروا فى نفس اللحظة إلى إلقاء القبض على كل الذين يعلمون أنهم ينتمون إلى حزب الاستقلال .

وفى ١٥ سبتمبر وافق مجلس الوزراء الفرنسى على عدد من مشروعات الإصلاح لتنفيذها فى مراكش ، وهى تتناول أعمال السلطتين القضائية والتنفيذية والتى من أجلها قام الفرنسيون بمؤامرتهم التى انتهت بنفى السلطان . وتشمل هذه المشروعات التى قدمها المسيو بيدو وزير الخارجية الفرنسية إلى مجلس الوزراء الفرنسى على ما يأتى :

١ — إنشاء مجلس للوزراء والمديرين يتألف من ثلاثين عضواً من المراكشيين والفرنسيين . ولهذا المجلس رئيس هو رئيس الوزراء ونائب رئيس هو سكرتير الإقامة .

٢ — تأسيس مجلس مصغر من ستة أعضاء نصفهم فرنسيون للإشراف على الأعمال الإدارية .

٣ — تأليف مجالس بلدية نصف أعضائها من الفرنسيين مقرها الدار البيضاء والرباط والعوجة وفاس ومكناس ومراكش وأجادير .

٤ — تأليف مجالس لتحقيق مصالح الشعب المراكشى (فى الواقع لتحقيق مصالح الشعب الفرنسى) يتكون من قسمين أحدهما فرنسى والآخر مراكشى .

٥ — إعادة تنظيم المحاكم .

٦ — إعادة النظر فى القانون العام وتعديله بما يكفل للفرد حقوقه وحريته .

يلاحظ أن جميع هذه المشروعات تهدف إلى المشاركة الفعالة فى شئون

البلاد ، وهى السياسة التى حاولت فرنسا تطبيقها منذ أن فرضت حمايتها على مراكش ، وبينا مراحلها فى الفصول السابقة من كتابنا .

وفى ١٨ سبتمبر الموافق يوم الجمعة اتخذت احتياطات شديدة لتأمين سلامة السلطان حين خروجه للصلاة فى مسجد الرباط . فوضعت الحواجز الخشبية على جانبى الطريق لمنع الجمهور من الاتصال بالموكب وأذاعت السلطات الفرنسية فى هذا اليوم نبأ اعتقال تسعة من زعماء حزب الاستقلال فبلغ عدد المعتقلين من أعضاء هذا الحزب فى هذا ٢٣ معتقلا .

وفى ١٢ اكتوبر قام البوليس الفرنسى بحركة إرهابية فى الحى العربى بمدينة الدار البيضاء وألقى القبض على عشرين من الوطنيين .

وفى ١٣ اكتوبر اعترض أحد الفدائيين طريق الحاج احمد بن مبارك التاجر المراكشى الثرى المعروف بميوله الفرنسية وأطلق عليه النار وأصابه بإصابات خطيرة .

وفى غمرة الأحداث والدماء تسيل غزيرة فى كل مكان نرى السلطان الجديد يوقع على مرسوم من وضع الفرنسيين، يقضى بإنشاء حكومة استشارية تحل محل المجلس الاستشارى للحاكم العام الفرنسى . وأذيع المرسوم بإنشائها فى الصحيفة الرسمية المراكشية الصادرة فى ١٥ أكتوبر ١٩٥٣ .

وقضى هذا المرسوم بأن تتألف الحكومة الاستشارية من عدد متساو من الوزراء الفرنسيين والمراكشين تنتخبهم الغرف التجارية والجمعيات الزراعية والاقتصادية . وحدد اختصاصها فى مناقشة المسائل المالية والاقتصادية والإجتماعية وتقديم توصيات بشأنها . وكذلك دراسة مشروعات الميزانية واتخاذ قرارات فى المسائل الإدارية الأقل شأناً على أن يظل المقيم العام محتفظاً بحق الاعتراض . ويقضى المرسوم كذلك بأن يعقد الوزراء جلستين فى العام على أن يشهد هاتين الجلستين وزراء الجانبين . وكان

الجانب المراكشي والجانب الفرنسي في المجلس الاستشاري للحاكم العام يعقدان جلسات منفصلة مرتين في العام ، بين كل جلسة وأخرى أسبوع .

وفي يوم ٢٧ نوفمبر ساد مراكش الحزن والألم الشديدان لأن هذا اليوم يوافق ذكرى ارتقاء السلطان محمد بن يوسف عرش البلاد . ولم ينس السلطان هذه الذكرى ولم ينس شعبه ، فأذاع بياناً يخاطب فيه شعبه من مقر منفاه في كورسيكا جاء فيه .

« لقد كنا ساهرين على مصلحتك ثابتين في الدفاع عن سيادة البلاد ومصالحك المشروعة ، رائدنا في ذلك كله الصالح العام وإسعاد الوطن العزيز ورفاهيته . وقد رفضنا برنامج الإصلاحات التي عرضت علينا .

« وقد اشتدت الأزمة السياسية بين القصر والإقامة العامة بسبب تمسك الحكومة الفرنسية بسياسة الإصلاحات الرامية إلى تجزئة السيادة الوطنية والتقليل من اختصاصات الحكومة المراكشية ، فلجأت الإدارة إلى تدبير مؤامرة بواسطة بعض العصاة المتمردين الذين لا يمثلون شيئاً في مراكش . وطوقت القوات العسكرية قصرنا وعمد الجنرال جيوم إلى إبعادنا عن الوطن نحن وأسرتنا ، بعد أن رفضنا مطالبته لنا بالتنازل عن العرش الذي تمثل فيه أماني شعبنا العزيز ومصالحه .

« أيها الشعب الوفي

« إن شعورنا بالواجب وقداسة الرسالة الملقاة على عاتقنا نحو الوطن العزيز وما ألهمنا الله به من ثبات ومصابرة ، كل ذلك جعلنا نستهين بالصعاب ونتحمل الشدائد ونضحي بكل شيء في سبيل ما تصبو إليه البلاد من عزة وكرامة وحرية .

« إننا بمناسبة هذه الذكرى العزيزة عليك التي تعرب فيها دائماً عن الولاء والإخلاص والمحبة نحونا نهيب بك أن تواصل الكفاح وتضاعف المجهود

وتتمسك بحبل الله المتين فى سبيل تحقيق ما تصبو إليه من عزة وكرامة وحرية . فإن ذلك وحده يخفف عنا آلام البعد عن الوطن ووحشة الغربة فى هذه الجزيرة المنعزلة التى تحول بيننا وبين مشاركتك شرف الجهاد فى سبيل تحرير البلاد » .

لم يستقر الموقف فى طنجة حتى أن مندوب السلطان الجديد اضطر إلى الفرار إلى الرباط عقب عيد الأضحى بدعوى إصابته بإرهاق ذهنى بسبب كتب التهديد العديدة التى تلقاها .

وفى ٢٠ يناير عام ١٩٥٤ اتخذت القوات الفرنسية احتياطاتها بسبب الاجتماع المزمع عقده من زعماء القبائل المراكشية فى تطوان عاصمة مراكش الخليفية فى الشمال ، وحدد موعداً له يوم ٢١ يناير ، فألغيت أجازات الضباط والجنود الفرنسيين وصدرت الأوامر إليهم بالبقاء فى ثكناتهم وانتقلت إحدى حاملات الطائرات وطراد وبعض المدمرات إلى قاعدة المرسى الكبير شرقى الحدود بين مراكش والجزائر . وعقد الاجتماع فى موعده وكان شعبياً ضخما حضره الجنرال جارسيا فالينو المندوب السامى الأسبانى وألقى خطبة خطيرة ضد العمل الذى قامت به فرنسا فى مراكش الشريفية . وقد تلى فى الاجتماع بيان تاريخى موقع عليه من ٤٣٠ من الزعماء السياسيين والدينيين وقام الوزير الأكبر بتسليم نسخة منه إلى المندوب السامى الأسبانى فى الاجتماع لإبلاغه إلى الجنرال فرانكو رئيس الجمهورية الأسبانية كما سلمت نسخة أخرى منه إلى الخليفة الأمير حسن بن المهدى . وقد أعلن زعماء مراكش الأسبانية فى هذا البيان أنهم يطلبون انفصالها عن مراكش الفرنسية ، ما دامت فرنسا ماضية فى سياسة الجور والطغيان ، وينادون بالخليفة الأمير حسن بن المهدى حاكماً مستقلا . وأكدوا ولاءهم للسلطان محمد الخامس السلطان الشرعى الذى خلعته فرنسا قسراً ونفته إلى كورسيكا وجاهروا بعدم اعترافهم بخلفه ابن عرفه الموالى للحكم الفرنسى .

وأهم ما جاء فى بيان الزعماء :

أولا — أننا نستنكر أشد الاستنكار السياسة المتبعة فى المنطقة المراكشية الموضوعة تحت الحماية الفرنسية كما نستنكر الإجراءات التى أدت إلى خلع السلطان .

ثانياً — نعلن عدم اعترافنا بسلطان مراكش الحالى ابن عرفه الذى فرضته فرنسا ضد مشيئة الشعب المراكشى .

ثالثاً — نؤكد ولاءنا لسيدى محمد الخامس سلطان مراكش الشرعى .

رابعاً — نطلب أن يكون أميرنا المحبوب مولاى حسن المهدى الخليفة حاكما مستقلا عن سلطة ابن عرفة السلطان غير الشرعى .

خامساً — نعلن أننا ندافع دائماً عن وحدة مراكش ولكن نظراً للظروف الحاضرة نطلب انفصال المنطقة الأسبانية عن المنطقة الفرنسية مؤقتاً ما دامت فرنسا تنهج فى هذه المنطقة سياسة غاشمة .

سادساً — نعرب عن اعترافنا بجميل أسبانيا لما تبذله حكومتها من جهود حميدة فى مراكش لمعاونة الشعب المراكشى على التقدم فى سبيل الحرية والاستقلال .

إننا نكتفى بإيراد ما جاء بهذا البيان دون التعليق عليه أو التحدث عن سياسة أسبانيا فى هذه المنطقة فى الوقت الحاضر .

وفى ٢٢ يناير عقد مجلس الوزراء الفرنسى جلسة عاجلة قرر فيها إرسال مذكرة حاسمة دقيقة إلى الحكومة الأسبانية للإحتجاج على تأييد أسبانيا لحركة زعماء مراكش الأسبانية . وتضمنت هذه المذكرة احتجاج الحكومة الفرنسية على الخطاب الذى ألقاه الجنرال فالينو المندوب السامى الأسبانى وأتهم فيه فرنسا بأنها تنهج حيال مراكش سياسة مخالفة للاتفاقات الدولية .

وأعلن ثلاثة من خلفاء سلطان مراكش فى مراكش نفسها عدم اعترافهم بمحمد بن عرفة تأييداً لموقف خليفة السلطان فى مراكش الأسبانية وهؤلاء الخلفاء هم المولى إدريس خليفة مدينة مراكش والمولى جعفر خليفة فاس والمولى الحسن خليفة تزنيت فما لبث المقيم الفرنسى أن عزلهم من مناصبهم كما عزل معهم وزراءهم وفرض على الجميع إقامة إجبارية .

وقد استشاط ابن عرفة غضباً من هذا الاجتماع الذى عقد فى تطوان وأذاع بياناً على المراكشيين قال فيه إنه نودى به سلطاناً بطريقة مشروعة وأن من يخرج عن طاعته إنما يخذل المسلمين كما قال أيضاً « إن عدداً قليلا من المراكشيين قد وضع تحت الضغط والإكراه وشق عصا الطاعة وظهر بمظهر العصيان السافر ، وقد يشجع هذا المسلك على إشاعه الإرهاب فى البلاد ، واستطرد قائلا : « لقد علمت من مصدر ثقة أن بعض الذين ضللوا يتحملون نصيبهم من المسئولية فى تلك الأعمال الإجرامية ، وعند ما يحين الحين سيلقى هؤلاء الرجال العقوبة التى يستحقونها . ثم قال : « لقد أدت حكومتنا واجبها كاملا فوجهت احتجاجا شديداً إلى فرنسا . وقد ردت الحكومة الفرنسية على الفور فلم تخيب آمالنا فيها » ، وأطرى السلطان على أعمال فرنسا وسياستها الحكيمة .

وبادرت الحكومة الفرنسية على أثر ماتردد من أن الفدائيين التابعين لجامعة الدول العربية اعتزموا تحرير السلطان المنفى ، إلى نقله من كورسيكا إلى جزيرة مدغشقر فوصلها فى ٢٩ يناير ١٩٥٤ .

وعقد السيد علال الفاسى مؤتمراً صحفياً فى يوم ٢٥ يناير وألقى البيان التالى :

« فى هذا الظرف الدقيق الذى يتدفق فيه الشعور وتشتد الخلافات فى أنحاء العالم حول قضية مراكش تتخذ الحكومة الفرنسية إجراء من شأنه أن يوسع شقة الخلاف ويزيد فى إيقاد العواطف . فقد نقلت سلطان

مراكش الشرعى جلالة محمد الخامس سلطان مراكش الأسير من كورسيكا إلى مكان مجهول ، ولم يكن معروفا حينذاك أنه « مدغشقر » ، ومعلوم أن الجنرال جيوم المقيم الفرنسى العـــام فى مراكش كان قد دبر مؤامرة اختطاف السلطان الشرعى فى ٢٠ أغسطس المـاضى حيث نقل إلى قرية زونزا ثم إلى قرية ليل روس فى نفس الجزيرة حيث بقى هو وأنجـاله الأمراء وحاشيته معزولين عن بقية العالم تحت حراسة مئات من الجنود الفرنسيين المسلحين . وقد حاول الفرنسيون الضغط على جلالتـه بشتى الوسائل فى منفاه بقصد حمله على توقيع وثيقة التنازل عن العرش ؛ الأمر الذى رفضه جلالته بكل إباء متمسكا بحقوقه وواجباته نحو شعبه العربى الذى أبى أن يتنازل هو أيضاً عن مليكه » .

واختتم السيد علال الفاسى بيانه بقوله « وإننا إذ نندد أمام الرأى العام العالمى بهذا الاعتداء الجديد الصارخ على سيادة الشعب المراكشى وكرامته لنؤكد أن من شأنه أن يزيد فى تفاقم التوتر القائم بين البلدين ... إن الشعب المراكشى ما فتىء يكافح للدفاع عن كيانه الذى يكيد له الاستعمار الفرنسى بقصد أن يجعل منه ومن بلاد المغرب العربى صورة جديدة لاتحاد أفريقيـا الجنوبية . وأن حزب الاستقلال المراكشى المؤسس على مبادىء السلام والعدل ليعلن أن الشعب المراكشى لايمكن أن يقف مكتوف الأيدى أمام هذه الاعتداءات المتوالية ويحمل الحكومة الفرنسية مباشرة مسئولية هذا الاعتداء الجديد كما يحملها مسئولية كل خطر قد يصيب شخص الملك الشرعى محمد الخامس أو أحد أفراد أسرته » .

إن أعمال العنف التى تقوم بها السلطات الفرنسية فى مراكش لم تتوقف مطلقاً ، كما أن المظاهرات لا تفتأ تهدأ لحظة حتى تقوم مرة أخرى أشد عنفاً واحتداماً . وقد اعتقل رجال البوليس الفرنسى فى مكناس ١٠٤ من الوطنيين لأنهم لايحملون الأوراق الخاصة التى تثبت شخصياتهم ، وكذلك استجوب

٣٠٠ آخرين فى حملة تفتيشية قام بها فى أحياء المدينة .

وفى ٤ فبراير ألقى البوليس القبض على ٤٠ من الثوار الوطنيين اعتقد أنهم اشتركوا فى حادث نسف سوق الدار البيضاء عشية عيد الميلاد . وهو الحادث الذى قتل فيه ٢١ شخصاً . ونسف الثوار القطار الذى يسير بين الدار البيضاء والجزائر فى يوم ١٧ نوفمبر الماضى وهو الحادث الذى أفضى إلى موت سبعة أشخاص . وقد اعتقل البوليس أكثر من مائة شخص أتهموا بالاشتراك فى الحادثين السابقين . وقد حكمت المحكمة العسكرية فى المدينة بالأعدام على ثمانية وبالأشغال الشاقة لمدة ١٥ عاماً على شخص واحد .

وفى فاس مثل أمام المحكمة العسكرية ١٢ وطنياً لأتهامهم بقتل خمسة ومحاولة قتل خمسة آخرين وارتكاب ستة حوادث من حوادث النسف. كما عثر البوليس فى المدينة على جثة محمد بن عبدالرازق ملقاة على شريط السكة الحديدية وهو من العمال الموالين للسلطة الفرنسية .

وبادرت الإدارة الفرنسية بإصدار ثلاثة مراسيم خاصة بالمفرقعات وهى : —

١ — على الأشخاص الذين يشتغلون بالمفرقعات فى المخازن والمصانع المراكشية أن يحملوا بطاقات خاصة لتحقيق شخصيتهم .

٢ — وعلى الأشخاص الذين يحملون مفرقعات لنقلها أن يكون لديهم ترخيص بذلك وأن يبرزوا هذا الترخيص عند سؤالهم .

٣ — وعلى أى شخص يشترى مفرقعات لأى سبب كان أن يكون على استعداد لابراز إيصال مختوم به تفاصيل عن الكمية المشتراة وتاريخ شرائها .

وفى نفس اليوم أطلق أحد الوطنيين الرصاص على أحد كبار موظفى الحكومة الموالين للفرنسيين فى الدار البيضاء فأرداه قتيلا .

وفى ٢٨ فبراير تحطمت أربع عربات من عربات السكك الحديدية عندما أخرج بعض الوطنيين قطاراً عن قضبانه . ولم يصب أحد . كما انفجرت قنبلة فى الدار البيضاء لم ينتج عنها إصابات .

وفى ٦ مارس هجم شاب من الوطنيين يعمل ميكانيكياً ويدعى أحمد بن على بن محمد فى الخامسة والعشرين من عمره على السلطان حينما كان يؤدى صلاة الجمعة فى المسجد وأراد أن يقضى عليه ولكن الحراس أطلقوا على الشهيد عشرين رصاصة ، منها أربع رصاصات أطلقها الجلاوى بنفسه . وعلى أثر ذلك استجوبت السلطات جميع من كانوا فى المسجد وقت وقوع الحادث ، فأغلقت أبواب المسجد فى الحال ولاحظ رجال البوليس أن أحد الفدائيين يحاول أن يتخلص من قنبلتين كانتا معه فأطلقوا عليه الرصاص وقتلوه .

وبعد انصراف المصلين وجد البوليس بالمسجد قنبلة لم تنفجر وغادر السلطان المسجد والدم يقطر من جنبيه . وأصيب فى الحادث ثلاثة أشخاص بينهم اثنان من سكرتيرية السلطان .

وفى ١١ مارس أطلق أحد الفدائيين النار على مدرس معروف بميوله الاستعمارية فأرداه قتيلا .

وفى ٢١ مارس صرح الكاتب الانجليزى روم لاندو Le Monde الذى وضع ستة كتب عن مراكش وكان عضواً باللجنة العربية بإدارة المخابرات البريطانية خلال الحرب العالمية الثانية ويشغل الآن منصب أستاذ بالأكاديمية الأمريكية للدراسات الأسيوية صرح بقوله « إن الشعور الوطنى فى مراكش قد يتزايد حتى يخلق لفرنسا هنداً صينية أخرى وأن سياسة فرنسا فى شمال أفريقيا تشبه كل الشبه سياستها فى الهند الصينية قبل الحرب التى بدأت فى هذه البلاد . . . يجب على فرنسا أن تعترف بالوطنية المراكشية فهى كالشيوعية حقيقة لا سبيل إلى نكرانها وينبغى

عليها أن تهادن الوطنيين بمنح مراكش نصيباً أوفر من الحكم الذاتي . . .
وسياسة فرنسا في مراكش هي مثار سخط الكتلة الآسيوية الأفريقية التي تمثل ٧٠٠ مليون نسمة ، كما أنها موضع نقد كثير من الأمريكيين الذين يرونها أشد خطراً من الشيوعية » . ونددت لاندو بالحكومة الأمريكية لتأييدها فرنسا في الأمم المتحدة حين تقدمت الكتلة الآسيوية الأفريقية إلى الهيئة بمشروع قرار يهدف إلى إقامة نظام ديمقراطي سليم في مراكش ، والذي سيأتي تفصيله في فصل خاص بذلك . قال لاندو في هذا الصدد أن أمريكا أرادت أن تتملق فرنسا لتحملها على إقرار مشروع وحدة الدفاع الأوروبي ولكن فرنسا لم تقر المشروع ويبدو أنها لن تقره .

وفي ١٨ أبريل اتخذت السلطات الفرنسية إجراءات مشددة ضد الوطنيين فقد تدفقت على الأحياء العربية منذ صباح هذا اليوم قوات مسلحة بالبنادق من البوليس المراكشي الاحتياطي قوامها ٤ آلاف رجل ورابطت في بعض المراكز الهامة . وأذاع جيوم حديثاً من محطة الاذاعة قال فيه إن ثمة إجراءات استثنائية قد اتخذت للمحافظة على الأمن وللقضاء على الاضطرابات التي تقوم بها بعض العناصر .

ومما يحز في النفس أن هناك قوات قبلية جلبتها السلطات الفرنسية يشرف عليها خمسة رؤساء من القواد ، مسئولين أمام باشا الدار البيضاء الذي يدين بالولاء للفرنسيين . وتتلقى هذه القوات الأوامر مباشرة من الفرنسيين وقد قسمت الدار البيضاء إلى خمس مناطق يرابط في كل منطقة منها حوالي ٣٠٠ رجلاً من هذه القوات .

وقد اتجهت الحركة الوطنية والثورة منذ الأسبوع الثاني من شهر أبريل عام ١٩٥٤ اتجاهاً عملياً ضد المراكشيين الموالين للفرنسيين . كما أعلن زعماء الثورة مقاطعة البضائع الأوروبية وناشدوا المواطنين ألا يشتروا ما يحتاجون إليه من أي أوروبي ، وألا يستخدموا وسائل المواصلات التي

يعود ربحها إلى الأجانب . وقد أوجس الأوروبيون خيفة من جلب هذه القوات القبلية التى ربما يثير منظرها فى المدن مشاعر الوطنيين وتضيف وقوداً جديداً إلى الثورة .

وفى ٢٧ أبريل نفذ حكم الإعدام فى ثلاثة من الفدائيين اتهموا بضرب قطار كان يسير بين الدار البيضاء ومدينة مراكش . وسلطت على مدينة الدار البيضاء سلسلة من حملات الارهاب شنها بعض رجال قبائل البربر المسلمين فقاموا بتفتيش المنازل بحجة البحث عن السلاح ، ولكنهم فى نفس الوقت انتهكوا الحرمات وسرقوا كل ماوصلت اليه أيديهم من متاع أو مال حتى ساد القلق جميع أنحاء البلاد واضطرت الجالية الأوروبية إلى أن تبعث برسالة إلى المسيو كوتى رئيس الجمهورية الفرنسية تشرح ما آلت إليه حال البلاد ، وقد تضمنت هذه الرسالة ما يأتى : —

« نتوجه نحن المواطنون الفرنسيون المقيمون فى مراكش والمقدرون لمسئوليتنا إليكم بوصفكم أكبر شخصية فى الجمهورية الفرنسية لنعبر لكم عن قلقنا وخوفنا ؛ فلقد اتخذت إجراءات بوليسية شديدة بقصد حماية السكان الأوروبيين من « إرهاب » الوطنيين ، بيد أن شدة هذه الإجراءات لم يكن من شأنها غير إتساع شقة الفرقة بين الفرنسيين والمراكشيين الأمر الذى يستحيل معه تنفيذ أى إصلاح سياسى أو اقتصادى أو اجتماعى يسير بسكان هذه البلاد نحو الحرية والكرامة ، ورفع مستوى المعيشة ؛ إذ أن هذه الإصلاحات لا يمكن أن توضع وتنفذ إلا بمشاركة أولئك الذين يهمهم أمرها .

« وإننا لا مناص لنا من أن نمكن المراكشيين من التمتع بحق الحرية وبوسائل التعبير عن آرائهم والدفاع عنها ، حتى يكون فى استطاعتهم أن يقدموا لنا مساعدتهم . والاعتراف بهذا الحق أساس كل سياسة إنشائية . وإن مما يبعث على « الإرهاب » الخلط بين المعارضة السليمة والثورة واعتبار أولئك

الذين يرون بخصوص سياسة بلادهم رأياً مخالفاً لرأى السلطات الفرنسية أعداء لفرنسا .

« وإن الضرورة تحتم علينا احترام المبادىء التى كانت فرنسا سباقة إلى إعلانها فى وثيقة حقوق الإنسان ، وتوجب علينا المبادرة بإطلاق سراح جميع المعتقلين الذين اعتقلناهم من أجل مبادئهم السياسية .

« وإن السير فى مثل هذه الخطة لكفيل بتحسين الموقف ، ولو أدى الأمر إلى إعادة النظر فى جميع التدابير التى اتخذت فى هذه البلاد منذ عام ١٩٥٠ » .

وإزاء فشل سياسة جيوم اجتمع مجلس الوزراء الفرنسى واختار فى ٢٠ مايو ١٩٥٤ المسيو فرانسيس لاكوست مقيما عاما لفرنسا فى مراكش خلفاً للجنرال جيوم الذى عين مفتشاً عاما للقوات الفرنسية فى شمال افريقيا ويبلغ لاكوست ٤٢ عاما من العمر وعلى معرفة جيدة بمراكش ؛ إذ كان فى عام ١٩٤٧ من أعضاء الإقامة الفرنسية بها . وقد سبق له تمثيل بلاده فى بلغراد وبكين وستكهولم وواشنطن والامم المتحدة .

وسواء عينت الحكومة الفرنسية مقيما جديداً أم أبقت على جيوم فى منصبه ، فإن هذا لن يغير شيئاً فى البلاد إذ أن المراكشيين قد حزموا امرهم على التخلص من الاستعمار الفرنسى البغيض . وقد علقت جريدة ليمو ند Landau الباريسية على ذلك بقولها : « إن تغيير المقيم العام لن يكون كافياً لدعم السلم والعدالة فى مراكش ... وأنه يجب على فرنسا أن تعلن عن عزمها منح البلاد سيادتها التامة » .

وأراد الوطنيون أن يودعوا جيوم الوداع الأخير ففجر الفدائيون فى ٢٦ مايو قنبلتين عند ما كان الجنرال فى طريقه إلى القصر السلطانى قادماً من المطار ، ولكنه لم يصب بشىء وأصيب ٣٦ من الجنود المدنيين من جراء هذا الانفجار . وكان جيوم يزور المدن مودعاً أنصاره وأذنابه من المراكشيين .

وقد أزعج هذا الحادث الإدارة الفرنسية ، فقام البوليس الفرنسى بحملة تفتيشية واسعة النطاق فى أحياء مدينة الدار البيضاء وألقى القبض على ٣٠ من الوطنيين اتهمهم بارتكاب جرائم قتل وإرهاب ضد الفرنسيين والمراكشيين الموالين لهم . وقد ساد الرعب والفزع جميع المدن وأقفرت الطرقات والشوارع من السابلة ، وهجرت الجماهير دور السينما والمطاعم ، ولزم الفرنسيون وأتباعهم دورهم خوفاً على حياتهم من اعتداء الفدائيين . وقام البوليس الوطنى بحملات تفتيشية للتحقق من شخصيات الأهالى وإلقاء القبض على من يشكون فى أمره . وساد القلق رجال الأعمال والتجار وخشوا الإفلاس إذا ما استمرت الحال على ذلك .

وفى ١٢ يونيه فجر الفدائيون قنبلة فى مكاتب رابطة المحاربين الفرنسيين القدامى الذين اشتركوا فى الحرب العالمية الثانية وقد دمر الانفجار الدار ولم يصب أحد . وقد وقع هذا الانفجار على أثر نداء وجهته هذه الرابطة فى اليوم السابق نداء لتوحيد الصفوف ضد العناصر التى تثير الاضطراب فى مراكش .

ولما وصل المقيم الجديد إلى مراكش أذاع بياناً رجا فيه أن يتعاون المراكشيون والفرنسيون لفض هذا النزاع . ومما جاء فى بيانه : « إن فرنسا قد تعهدت لمراكش بإجراء الإصلاحات الجديدة العصرية فيما يتصل بإدارة شئون البلاد ونظام الحكم . وأنه فى هذا التطور الانقلابى ستراعى سلطة عظمة السلطان والزعماء . وهو أمر تقتضيه الضرورة ، وكما أن هذا التطور لن يفضل الأمانى المشروعة للشبيبة فإنه لن يتم إلا على الأسس التى تكفل التعبير الصحيح عن سيادة مراكش » .

وهذا ما رفضه المراكشيون ويرفضونه وسيرفضونه ما دام هذا الإصلاح لا يأتى عن طريقهم هم أصحاب الشأن فى تقرير مصير بلادهم ، ولن يطمئنوا إلا إذا تم الاستقلال الذاتى للبلاد وأصبحت الأمة المراكشية مصدر السلطات .

ووجه حزب الاستقلال المراكشى فى طنجة بياناً أعلن فيه أنه ينبغى على المسيو لاكوست إذا كان يريد استقرار السلم والثقة فى مراكش أن يستوحى فى أعماله الأمور الآتية :

أولا — إعادة السلطان الشرعى إلى عرشه .

ثانياً — منح المراكشيين جميع الحريات الأساسية ومن بينها الحرية فى إصدار الصحف الوطنية وإعادة مديرى الحركة الوطنية المراكشية إلى ديارهم .

ثالثاً — إطلاق سراح جميع المعتقلين وإعادة المبعدين عن الوطن .

رابعاً — التفاوض مع الممثلين الحقيقيين للشعب المراكشى بشأن الأسس التى يقوم عليها احترام سيادة البلاد .

وفى أول يوليه اغتال أحد الفدائيين الدكتور إميل إيرود كبير الجالية الفرنسية . وقد أشاع هذا الحادث موجة من الفزع والرعب فى قلوب المستعمرين وأذنابهم .

وقضت المحكمة العسكرية العليا فى ٦ يوليه على ستة من الفدائيين بالإعدام وحكمت على ١٨ بالسجن .

وفى ٩ يوليه قتل أحد الفدائيين سى محمد بن جلال أحد شهود الإثبات الرئيسيين فى محاولة قتل الجنرال جان دوتفيل الفرنسى .

وفى ١٠ يوليه أذاع السيد احمد بلافريج سكرتير عام حزب الاستقلال المراكشى بياناً قال فيه أن المسيو لاكوست المقيم العام الفرنسى فى مراكش قد فشل حتى الآن فى إدراك حقائق المشكلة المراكشية ... وأن بعض الدوائر الفرنسية أدهشها أن تعيين مسيو لاكوست مقيما عاماً لم يخفف التوتر فى مراكش . والواقع أن تغيير المقيم العام لا يمكن أن يخفف حدة التوتر إلا إذا اقترن بتغيير شامل للسياسة التى أدت إلى هذه الحالة الخطيرة القائمة

فى مراكش ، ومن سوء الحظ أن التصريحات التى أدلى بها مسيو لاكوست لاتدل على أنه أدرك حقائق المشكلة المراكشية. وكل من تتبع هذه التصريحات يرى أن مسيو لاكوست قد وجه جهوده جميعها لغرض واحد هو طمأنة العناصر الرجعية الاستعمارية فى البلاد . هذه العناصر التى يهمها الاستمرار فى إذلال الشعب المراكشى لتأمين امتيازاتها . وهى نفس العناصر التى ما كاد يبلغها نبأ تعيين مسيو لاكوست مقيما عاماً حتى نظمت المظاهرات احتجاجاً على هذا التعيين ، ووزعت منشورات مهينة للمقيم العام الجديد . ومضى السيد بلافريج فى حديثه قائلا : « لقد عبر مسيو منديس فرانس أمام المجلس الوطنى عن أسفه لقطع المحادثات بين فرنسا ومراكش. ولكن الجميع يعرفون الحوادث المحزنة التى أدت إلى قطع هذه المحادثات ، ونحن نشاطر مسيو منديس فرانس أسفه وأمله فى أن يتمكن من استئناف المحادثات مع الشخص الوحيد الذى له حق التكلم باسم الشعب المراكشى الذى وضع المراكشيون ثقتهم فيه ، وأعنى به عظمة السلطان محمد الخامس المعتقل الآن فى مدغشقر .

« وحزب الإستقلال المراكشى لا يزال عند رأيه وهو أنه إذا أريد للمحادثات أن تثمر فيجب أن تراعى فيها سيادة مراكش ، كما اعترفت بها المعاهدات الدولية التى أقسمت فرنسا على احترامها .

« تلك هى الوسيلة الوحيدة لخلق جو من الحرية والمساواة للوصول إلى تفاهم حقيقى بين الشعب المراكشى وفرنسا . تفاهم يعطى مراكش استقلالها ويؤمن فرنسا على مصالحها المشروعة » .

ومن الأحداث التى يجب أن نشير إليها فى هذا المكان هو أن فرنسا أرسلت إلى تونس القطر العربى عدداً من الجنود المراكشيين لمقاتلة إخوانهم فى الجهاد . وذلك فى اليوم السادس من شهر يوليه . وكان قوام تلك القوة ٢٠٠٠ جندياً استعانت بهم السلطات الفرنسية هناك عند ما انهزمت جيوشها أمام جيش التحرير الوطنى . وقد أوهمت السلطات الفرنسية الجنود

المراكشيين بأنهم سيقاتلون أعداء لهم فى الوطن والدين لتشحذ همتهم . علماً منها بأنهم يمتازون بغيرة دينية شديدة . ولكن الوطنيين فى البلدين العربيين أفهموا هؤلاء الجنود بأنهم مخدوعون وأنهم يقاتلون إخواناً لهم عرباً ومسلمين. فما لبث أن ثار الجنود المراكشيون ضد القيادة الفرنسية وهاجموا الضباط المعينين لقيادتهم ، ورفضوا رفضاً باتاً مقاتلة إخوانهم التونسيين ، وهددوا باستعمال القوة ضد الفرنسيين إذا ما أكرهوا على المضى فى محاربة التونسيين . بل عمدت بعض الفرق إلى مهاجمة القيادة الفرنسية . وإزاء هذا التمرد لم تجد القيادة بدأ من سحب الجنود المراكشيين من جبهات القتال فى تونس .

لقد عمت الثورة كل مكان وزاد نشاط الفدائيين ؛ ففى ١٢ يوليه أشعل فدائى النار فى إحدى سيارات البوليس ولاذ بالفرار . وقتل فدائى آخر خائناً فى مدينة صافى بمدية كانت معه . وفى الدار البيضاء انفجرت قنبلة بالقرب من جماعة من الخونة قتلت واحداً وأصابت ثمانية بجراح . وفى يوم ٣ أغسطس تظاهر مئات من المراكشيين فى مدينة بتى جان petit Jean الموالية للسلطان المنفى . وطالب المتظاهرون بعودة السلطان محمد بن يوسف كما قتلوا أربعة من اليهود الخونة . وقد وقعت هذه المظاهرات على أثر ما أشيع عن قرب عودة السلطان المنفى لبلاده . واشترك فى هذه المظاهرات ما يقرب من ألف مراكشى كانوا يحملون صورة السلطان المنفى . وفى أثناء سير المظاهرة تصدى البوليس للمتظاهرين واعتدى عليهم بالضرب ، فرجموه بالحجارة فأصيب أحد الضباط بإصابات مختلفة وقد أطلق البوليس النار على المتظاهرين فأصيب أحد الضباط بإصابات مختلفة . وقد أطلق البوليس النار على المتظاهرين فأصيب ثلاثة منهم فثارت ثائرتهم وأشعلوا النار فى أحد مراكز البوليس ، وهجموا على الحى اليهودى الذى يضم اليهود صنائع الاستعمار فوصلت نجدات بوليسية من بور ليوتى Port Lyautey أطلقت النار على المتظاهرين فى بتى جان ومكناس فأصيب حوالى اثنا عشر منهم إصابات مختلفة بلغت بعضها حد الخطورة .

وفى فاس أطلق البوليس النار على الوطنيين الذين كانوا يطلبون عودة السلطان المنفى ، فأصيب عدد منهم بجروح . واعتقلت السلطات الفرنسية المولى عبد السلام شقيق السلطان المنفى وحددت إقامته فى قصره ؛ ذلك لأنه هب يطالب بعودة السلطان الشرعى للبلاد .

وقد زاد فى حدة المظاهرات ما ترامى إلى سمع المراكشيين بأن السلطان المنفى قد نقل إلى فرنسا للتفاهم مع منديس فرانس . فهرع عدة آلاف من الوطنيين إلى القصر الملكى للمطالبة برأس ابن عرفه . ولقد كانت المظاهرات رائعة فى هذا اليوم وأثبتت بحق أن الشعب جدير بالاستقلال وأنه مصمم على هذا الاستقلال مهما كلفه ذلك ، وقد زحفت جموع متراصة على القصر الملكى فى فاس . وكانت النساء يسرن فى مقدمة الزاحفين وقد حملن صورة ضخمة للسلطان محمد الخامس ولافتات كتب عليها « إرجعوا إلينا سلطاننا وخذوا سلطانكم » و « نريد رأس الخائن » . وما كادت هذه الجموع المتحمسة تصل إلى القصر حتى أخذت طلائعها تتسلق الأسوار العالية محاولة اقتحامه فاعترض سبيلهم البوليس الفرنسى وأخذ يطلق عليهم وابلا من الرصاص . وما لبثت الأخبار أن سرت فى أرجاء المدينة فعمت المظاهرات جميع أنحائها وحدثت عدة اشتباكات مع الوطنيين ، ودارت أشد المعارك بين بعض المتظاهرين الذين تحصنوا بمسجد القرويين وبين الجيش الفرنسى الذى كان يحاصر المسجد . وزحف المتظاهرون على القصر الملكى فى مدينة الرباط ولم يتمكن الفرنسيون من السيطرة على الموقف إلا بعد أن أعلنوا أن ابن عرفة قد نقل إلى فرنسا بالطائرة . فتحولت المظاهرات عن القصر وجابت شوارع المدينة وهى توزع آلافاً من صور محمد الخامس وتلصق بعضها على الجدران . وفى الوقت نفسه ضرب البوليس نطاقاً محكماً حول القصر لتفادى اعتداء الشعب على ابن عرفه .

وسارت مظاهرات مماثلة فى الدار البيضاء وصفرو ومراكش ووجدة . وقد اضرم الفدائيون خمسين حريقاً هائلا فى المزارع التى يملكها الفرنسيون

وواصلوا اقتناص الخونة وقتلهم ، وخربوا السكة الحديدية وأعمدة التليفون وأحرقوا عدة عمائر وألقوا عليها القنابل الشديدة الانفجار .

إنه فى العشرين من هذا الشهر الذى حدثت فيه هذه المظاهرات سيكون يوم ذكرى نفى السلطان . فأراد الوطنيون أن يجعلوا من هذا الشهر عيداً يقدمون فيه أكبر عدد من الضحايا الفرنسيين والخونة على مذبح الخيانة . لقد كانت الشهور الماضية سلسلة من العذاب لشعب مراكش ؛ فمن اعتقال للزعماء الوطنيين ، إلى إعدام وشنق ، إلى تحديد إقامة ، إلى نفى خارج الوطن . كل ذلك دون ما ذنب جناه هذا الشعب الذى يطالب بالحرية والسيادة ، ويريد أن يعيش حراً فى بلاده دون ما سلطة استعمارية أو سيطرة أوروبية . إن المراكشيين ثائرون لحريتهم ، ويقابل الفرنسيون هذه الثورة بالسلاح كما قابلوها فى الهند الصينية حيث كانت النتيجة وبالا عليهم وعلى سياستهم فهزموا شر هزيمة وقتل الشيوعيون منهم مئات الآلاف .

وفى ٥ أغسطس ذهب الجلاوى إلى الرباط حيث قابل محمد بن عرفة أثر المظاهرات العنيفة التى بدأت فى ١٣ يوليه ، واجتمع أيضاً بالمقيم العام الفرنسي الذى كان قد تسلم من الجلاوى رسالة قال فيها بأن أقلية ضئيلة من الشعب المراكشى قامت بإثارة الاضطرابات ضد رغبة السواد الأعظم من الأمة ورؤسائها ، وطلب إليه فيها أن تقوم السلطات الفرنسية بإجراءات حازمة شديدة لوقف هذه الثورة ومعاقبة القائمين بها . وقد صرح الجلاوى بأنه يستنكر أشد الاستنكار حركة الاضطرابات التى تهدف إلى إعادة السلطان الشرعى الذى لعب الجلاوى دوراً رئيسياً فى خلعه . وقد أزعجت هذه المظاهرات الجلاوى وخاصة عند ما ترامى إلى سمعه بأن السلطان الشرعى للبلاد سيعود إلى عاصمة ملكه ويستأنف مباشرة سلطته .

وفى ٤ أغسطس قامت فى فاس مظاهرة من النساء المجاهدات من مختلف الطبقات ، واتجهت إلى مسجد المولى إدريس حيث خطب فيهن بعض النسوة ،

وكانت بينهن فتاة مراكشية تنتمى إلى أسرة كبيرة ، حثت الحاضرين والحاضرات على تنظيم مظاهرات أخرى ضخمة المطالبة بعودة السلطان الشرعى .

وألقى لفيف من الوطنيين عدة خطب فى جامع القيروان ، أعلنوا فيها أن السلطان المنفى قد عاد إلى الرباط . وطلبوا إلى الحاضرين أن يقوموا بمظاهرات سلمية للإعراب عن اغتباطهم بعودته ولكن البوليس تصدى لهم وأطلق عليهم الرصاص فأصيب بعضهم بجراح بالغة .

وفى الدار البيضاء أضرم الفدائيون النار فى ميناء المدينة ، ودمروا جزءاً كبيرا منه ، فأطلقت السلطات الفرنسية النار عليهم فقتلت وجرحت عدداً كبيرا منهم ودمر الحريق ما يقرب من مائة منزل .

وعلى أثر هذه المظاهرات أذاع المقيم الفرنسى بيانا فى الراديو ناشد فيه المتظاهرين والوطنيين من الثوار الخلود إلى السكينة لتتمكن السلطات من تحقيق أمانى مراكش القومية فى جو يسوده النظام . وقال إن العنف لا يجدي وتوعد الثوار بأشد العقوبات .

وفى ٦ أغسطس انفجرت قنبلة فى سيارة أوتوبيس مملوءة بالركاب فى أحد شوارع مدينة الدار البيضاء فأصيب كثيرون منهم . وبذلك بلغ عدد القتلى منذ بداية هذا الشهر ما يزيد عن مائة قتيل .

وقتل أحد الفدائيين أحد عملاء الاستعمار فى مدينة فاس وجروا جثته فى شوارع المدينة .

وفى ٧ أغسطس أذاع حزب الاستقلال المراكشى بيانا دعا فيه جميع المواطنين إلى إضراب عام لمدة أسبوعين ابتداء من اليوم تعزيزا للجهاد الذى يخوض غماره السواد الأعظم من الشعب المراكشى من أجل عودة السلطان الشرعى من منفاه . وناشد الحزب فى البيان الذى أصدرته الأمة المراكشية

أن تكف عن أعمال العنف إحباطا للدسائس التى يدبرها أعداء الوطن قصد إيهام الرأى العام العالمى بأن الحركة الوطنية تهدد حياة الأجانب والأقليات كاليهود وغيرهم .

واحتشدت قبائل البربر وعلى رأسهم الجلاوى الخائن حول الرباط وفاس والدار البيضاء وغيرها من المدن وذلك لكى يثيروا الشعب ضدهم واحتشدت الألوف فى المساجد وهتفت بقوة بحياة السلطان المنفى . كما وقعت مصادمات خطيرة بين المتظاهرين والبوليس فى مدينة بورليوتى أسفرت عن قتل ثلاثة وجرح ثمانية وعشرين . وكان المتظاهرون يهتفون بحياة السلطان المنفى ويطلبون إلى التجار فى بعض الأحياء الأوروبية أن يغلقوا متاجرهم . وقد سدت قوات الجيش الفرنسى الطرق المؤدية إلى المدن الكبيرة . وكلما بادر التجار إلى إغلاق متاجرهم شرع رجال البوليس فى إكراه أصحابها على إعادة فتحها . وقد جاء إغلاق الحوانيت تنفيذاً للدعوة إلى الإضراب العام ، وهاجم فريق من المتظاهرين يبلغ عدده ألف شخص مكتب البريد فى بورليوتى ، ثم اتجهوا شطر بيوت الأوروبيين فى الحى العربى وهاجموها وأشعلوا النار فى دار للسينما يملكها أوروبى ، وقتل فى الحادث أحد الأوروبيين .

أما فى الدار البيضاء فقد نشطت الدعوة إلى الإضراب من يوم ٩ أغسطس حتى ١٦ منه فناشد الثوار أصحاب الحوانيت إغلاقها وطالبوا الشعب المراكشى كله بمقاطعة المنتجات الأوروبية .

وفى فاس جرح ثلاثة من المتظاهرين وأصيب اثنان من الأوربيين بجراح خطيرة ، وبلغ عدد المقبوض عليهم من رجال حزب الاستقلال فى المدينة ١٤ شخصاً . وأذاع مكتب حزب الاستقلال المراكشى بالقاهرة البيان التالى :

« دأب قسم الدعاية والنشر التابع للإقامة الفرنسية العامة فى مراكش

على إذاعة أخبار مدسوسة حول حركة الكفاح الوطنى القائمة حالياً فى هذه البلاد ، محاولا بذلك أن يخرج هذا الكفاح الموحد الرائع فى صورة مشوهة لا تمت إلى الحقيقة بسبب . وترمى الإقامة الفرنسية العامة من وراء ذلك إلى إشاعة الشك فى الرأى العام الدولى بالنسبة لإصرار الشعب المراكشى بأجمعه على ضرورة عودة مليكه من منفاه تمهيداً لتحقيق أهداف البلاد التى تنحصر فى حريتها واستقلالها .

« ويعلن حزب الاستقلال أنه سوف يوالى كفاحه معتمداً على قواه الشعبية للحيلولة دون تربع أى مدع جديد على عرش مراكش ، كما فعل من قبل ، حتى ولو تربع على هذا العرش الإبن الثانى لمحمد الخامس . وإن الحزب ينزه مولاى عبد الله عن مجرد التفكير فى خوض مثل هذه المغامرة .

« ولهذا فإن حزب الاستقلال يرى من واجبه أن يعلن من جديد بصفته الساهر على مصالح مختلف طبقات الشعب المراكشى — رفضه لأى حل وسط ، ما لم يكن على استعداد لمواجهه مطلب البلاد الرئيسى فى ضرورة عودة السلطان من المنفى تمهيداً لتحقيق حريتها واستقلالها » .

وقد خيم الوجوم والسكون على البلاد فى يوم ١٣ أغسطس بعد أن ظلت سنة تقريباً مسرحاً لحوادث دامية ذهب ضحيتها عدد كبير جداً من الوطنيين . وقد أدهش السلطات الفرنسية ذلك الوجوم والسكون ، وساورتها الشكوك فى هذا الهدوء الذى ربما يسبق العاصفة لذلك قام البوليس باعتقال عدد كبير من أبناء مراكش الذين كانوا يحضون العمال والتجار على الإضراب . وفى اليوم الثانى ألقى الفرنسيون القبض على ١١ زعيما من الوطنيين من بينهم وطنى حاول اغتيال السلطان ابن عرفه . كما حاصر الجنود الفرنسيون ٢٨٠ مراكشياً فى الحى الوطنى فى « بنى جان » ، وفتشوا المنازل تفتيشاً دقيقاً .

وقد وقع صدام بين الوطنيين والبوليس فى الحى الوطنى بالدار البيضاء قتل فيه ثلاثة من أبناء مراكش وأصيب اثنان بجراح وفى هذا اليوم أذاع

مكتب تحرير المغرب بالقاهرة كلمة جاء فيها : « أذاع مسيو منديس فرانس رئيس الوزارة الفرنسية أمس بياناً خطيراً تناول فيه تعقد المسألة المراكشية الناجم عن إجماع شعب مراكش على المطالبة بضرورة عودة محمد الخامس إلى عرشه ، وقد زعم هذا البيان أن سبب الأزمة فى القطر المراكشى يرجع إلى الصراع القائم بين أنصار السلطان المنفى وخصومه . وأن فرنسا لا يمكن أن تقف مكتوفة الأيدى أمام هذه الحال التى تمزق مراكش . ولذلك فسوف تتعاون الحكومة الفرنسية مع محمد بن عرفة على إعادة الأمور إلى نصابها » .

وبذلك يبدو من الواضح أن رئيس الوزارة الفرنسية قد قرر التمادى فى تحمل مسئولية إبعاد السلطان الشرعى ، وهو الإبعاد الذى وصفته الدوائر الجديدة أكثر من مرة بأنه غلطة كبرى لا سبيل للتراجع عنها .

وفى ١٥ أغسطس أرسل الفرنسيون جنودهم وسياراتهم المصفحة وطائراتهم لتضرب الحصار على الوطنيين فى مراكش . والغرض من هذه الحركة هو شل قوى حزب الاستقلال قبل أن تتجدد حملة العنف . ولكن هيهات أن تتمكن فرنسا من قتل المبادىء التى يعتنقها المجاهدون ، وأعدت فى سبيل هذه المبادىء أسمى ما يتمناه هؤلاء المجاهدون الذين باعوا أرواحهم وحملوا رؤوسهم على أكفهم غير حافلين بالموت والاستشهاد فى سبيل الوطن .

ولقد ذاقت مدينة فاس من هذه التجريدة العسكرية ويلات كثيرة ؛ إذ راح الفرنسيون المسلحون يفتشون الدور ويرهبون الأهلين يقودهم الجنرال ليون دوفال قائد القوات الفرنسية ويشرف على المعركة من الطائرة . ورغبة فى الإمعان فى التنكيل ، سدت كتائب السنغاليين من المشاة والفرسان مداخل المدينة بينما أقامت قوات الجندرمة المتاريس فى الشوارع . وكانت كل وحدة من وحدات الفرقة الأجنبية تحمل قائمة بأسماء الوطنيين . ولم تمض سوى ست ساعات حتى كان ما يزيد عن ١٣٠ متهماً وراء القضبان

فى المعتقلات . وفى أثناء هذه التجريدة أخذت طائرتان من الطائرات الفرنسية تحلقان على انخفاض ، لتراقبا أية حركة مضادة قد تأتى من الشوارع المنحنية فى المدينة . وقد فعلت السلطات ذلك ، لأن مدينة فاس تعتبر الموطن الروحى والثقافى لمراكش منذ عام ١٠٨٧ ميلادية . وهى معقل من معاقل الوطنية ، وحصن من حصون الغيرة الإسلامية ، وقد كانت مسرحاً لمظاهرات عدة قام بها الثوار منذ أوائل شهر أغسطس . بل تزعمت هذه المدينة حركة المطالبة بإعادة السلطان الشرعى . وهكذا ظلت المدينة محاصرة مدة ١٥ يوماً .

وفى مكناس اعتقلت السلطات ٦٥ وطنياً من بينهم أحد كبار الملاك و ١١ مجاهداً من حزب الاستقلال .

وفى ١٦ أغسطس تمكن بعض الثوار من الإفلات من قبضة السلطات ورجال الأمن ، واعتصموا بمسجد المولى إدريس القائم فى قلب الحى العربى بمدينة الرباط وانضموا إلى ٤٠ رجلا من العلماء الثائرين الذين أكرهتهم السلطات والجلاوى على قبول تنصيب السلطان محمد بن عرفة . فحاصرت القوات الفرنسية المنطقة التى يقوم فيها المسجد ومنعت المأكل والمشرب عن المعتصمين إلا فى فترات محدودة كان يسمح فيها بإدخال رغيف واحد لكل أربعة أشخاص .

أما فى الرباط فلا تزال الحوانيت مقفلة فى هذا اليوم بناء على ما أصدره حزب الاستقلال منادياً بالإضراب العام .

وفى ١٨ أغسطس زحف حرس السلطان محمد بن عرفة إلى المنطقة الحرام المحيطة بمسجد المولى إدريس ، وألقى رجاله القبض على العلماء المعتصمين . واقتحام الحرس السلطانى لهذه المنطقة المقدسة يعد سابقة خطيرة فى تاريخ مراكش ؛ إذ لم يسبق لأى جندى أن يقتحم منطقة مقدسة يخشاها المستعمرون أنفسهم ، ولا يجرؤون على انتهاك حرمتها . فهذا العمل من شأنه

أن يشجع الفرنسيين على ارتكاب أية حماقة تذهب بحرمة الدين وتطيح برجالات الإسلام . ونقل العلماء جميعاً ما عدا ثلاثة منهم تقدمت بهم السن إلى قصر السلطان بالرباط حتى يفصل فى أمرهم . ولم يقف افتئات السلطان على حرمة الأماكن المقدسة ورجال الدين ؛ بل إنه أقصى من المسجد ثلاثين رجلا من أشراف العرب كانوا ينادون بعودة السلطان المنفى .

وفى ١٩ أغسطس طوقت القوات الفرنسية والبوليس منطقتى تفلت وخميسة شرقى مدينة الرباط على طريق مكناس وأقامت حولها سياجاً حصيناً وتولى البوليس والحرس تفتيش المنازل بدقة بحثاً عن الثوار ، واعتقلوا عدداً منهم .

وقد أطلق الثوار النار على حاذق بن ناصر خليفة باشا الدار البيضاء فمات لساعته بالرغم من وجود حرسه معه . كما أطلقوا النار على أحد الموظفين الخونة فأردوه قتيلا .

وفى يوم ٢٠ أغسطس — وهو اليوم الذى يوافق خلع السلطان محمد بن يوسف ونفيه خارج وطنه فى العام الماضى — كان الجو ينذر بقلاقل وعواصف شديدة ؛ إذ أن فرنسا قد فقدت السيطرة على الموقف . فانتهز الجلاوى هذه الفرصة وطلب من المقيم العام المسيو لاكوست أن يعهد إليه بمقاليد الأمور فى مراكش كلها ولو لمدة ٢٤ ساعة يقضى خلالها على كل من يطالب باستقلال البلاد وعودة السلطان ، وذلك لكى يعيد البلاد إلى فرنسا جثة هامدة ، ولا سيما بعد أن بدأ يشعر بأن فرنسا بدأت تغير سياستها نحو مراكش ، وأنها تسعى للاتفاق مع حزب الاستقلال لكى تعيد إلى البلاد سيادتها واستقلالها . ورفض بالطبع المقيم العام طلب الجلاوى فحدثت مشادة عنيفة بينهما ، وأعلن الجلاوى العصيان والخروج عن سلطة الفرنسيين فما كان من المقيم العام إلا أن أصدر أمراً بإبعاده إلى طنجة ولكنه هرب والتجأ إلى قبائله وسار بتسعة آلاف من رجاله المسلحين تجاه مدينة فاس

حيث يقف الفدائيون والثوار من أهل مراكش ممن أخذوا على أنفسهم عهداً بإعادة سلطانهم الشرعي .

وهكذا كانت نتيجة سياسة فرنسا الخرقاء التي انتهجتها هي والجلاوي الذي شق عليها عصا الطاعة في آخر الأمر . فقد كانت فرنسا في أول الأمر تهنىء نفسها بالجلاوي الذي لم يحاول أن ينتقد السياسة الفرنسية في يوم من الأيام ، والذي كان يصدع لكل ما تأمره به الإقامة الفرنسية . ولو علمت فرنسا أن ما قامت به من تفريق بين عنصري الأمة الواحدة وخلع للسلطان الشرعي ، يعد أكبر جريمة سياسية ترتكبها ، لهان الأمر ولأمكنها أن تمحو هذه الغلطة وتفتح الباب على مصراعيه للدخول في مفاوضات مع أصحاب البلاد الشرعيين على أساس المساواة والاستقلال وإعادة السلطان .

لقد كان يوم ٢٠ أغسطس عام ١٩٥٤ من أحلك الأيام التي مرت بمراكش وفي الوقت نفسه يوم الجهاد . فقد أعلن المراكشيون جميعاً الإضراب العام وشلت الحركة وتوقف سير الحياة الطبيعي ، ودارت معارك عنيفة في الدار البيضاء والرباط وسلا وكانت فاس في حزن عميق وقد لبست ثوب الحداد . وتقدم شيوخها وكبار رجالها إلى فرنسا بطلب رسمي لإعادة السلطان الشرعي ، كما وقفت سيدة بمسجد المولى إدريس وهي حاسرة القناع — لأول مرة في تاريخ مراكش — تدعو للجهاد ، وامتنع الخطباء في المساجد عن الدعاء لابن عرفة بل دعا بعضهم لمحمد الخامس .

وفي سلا قدم الثوار عريضة يطالبون فيها بعودة السلطان الشرعي وكانت تحمل سبعة آلاف توقيع وقدرت زنتها بكيلو جرام .

إن مراكش اليوم منقسمة على نفسها وتوشك الحرب الأهليـة أن تضطرم نارها ، فالجلاوي وأنصاره يقفون مستعدين والفدائيون يقفون تجاهه مستعدين أيضاً . فهل يتدارك الجلاوي خطأه ويحقن الدماء ويستغفر ربه ويمد يده لإخوانه وبني جلدته ، لأن العدو واحد . فليحزم الكل أمرهم ويخرجونه من ديارهم .

شخصيات وراء القضية المراكشية

السلطان محمد الخامس : اسمه الرسمي محمد الخامس ، ويعرف أيضاً باسم سيدى محمد بن يوسف أى أنه ابن السلطان مولاى يوسف . وكلمة (سيدى) ترادف فى مراكش كلمة (مولاى) و (صاحب الجلالة) . وهو ينتمى إلى العائلة العلوية التى تولت عرش مراكش عام ١٦٦٤ . وقد تربع والده على عرش البلاد عام ١٩١٢ وتوفى عام ١٩٢٧ وكان رجلا هادئاً متزناً ترك أمر البلاد للفرنسيين وعلى رأسهم المقيم العام ليوتى الذى كان يتمتع بشخصية قوية . وعند ما توفى المولى يوسف خلفه ابنه محمد الخامس بإجماع العلماء الذين بايعوه فى جامع القرويين بفاس فى ١٨ نوفمبر عام ١٩٢٧ . وكان حدثاً صغير السن إذ كان يبلغ السابعة عشرة . وظن الفرنسيون أنهم سوف يجعلونه لعبة فى أيديهم ، ولكن بفضل ذكاء السلطان ووعيه تمكن من أن يزيد فى ثقافته وأن ينظر إلى العالم نظرة قوية فاحصة ، كما أنه كان يمعن فى كل صغيرة وكبيرة يقوم بها المستعمرون فى بلاده ، حتى آمن أخيراً بأنه لا يمكن لبلاده أن تتقدم إلا إذا أمكن تعميم التعليم ونشر الثقافة الإسلامية والحديثة أيضاً . فبدأ السلطان ينشىء المدارس الجديدة على نفقته الخاصة لأن الفرنسيين لن يمكنوه من الأموال التى تساعد على التقدم بالبلاد ، بل كان جل همهم فى ذلك الوقت منصرفاً إلى جعل مراكش سوقاً فرنسية غنية دون أن يهمهم أمر البلاد وأهلها . وكان يوجد فى البلاد عدد كبير من الإقطاعيين الباشوات والقواد والأعيان الذين يصرفون الأموال فى إقامة

الحفلات والولائم الفاخرة ، تماماً كما كانت أوروبا فى عصر الإقطاع . فنظر السلطان إلى هذا النظام على أنه يقود البلاد لا محالة إلى الدمار . فأحاط نفسه بأفراد الطبقة المتوسطة المثقفين الذين يرجى منهم الخير على خلاف هؤلاء الإقطاعيين . ولقد صرح مرة بقوله « لو أن هؤلاء الإقطاعيين يصرفون على نشر التعليم فى البلاد نصف ما يصرفونه على البذخ لانقلبت مراكش جنة مزدهرة بالعلوم ، ولنال شبابها ثقافة عالية تؤهلهم من أن يفيدوا مواطنيهم من الأثرياء » .

وعندما قامت الحرب فى عام ١٩٣٩ قدم لفرنسا كل ماتحتاج إليه من المساعدات ولم يتخل عنها فى أحرج أوقاتها ، بل إنها لما استسلمت للألمان عام ١٩٤٠ لم ينتهز هذه الفرصة ضد فرنسا ، بل ظل على وفائه لها بالرغم مما بذله المحور من وسائل الإغراء . وفى أثناء الحرب تقابل مع الرئيس روزفلت والرئيس تشرشل مقابلات عدة برهن خلالها على الكرم العربى والشجاعة العلوية ، وأبدى استعداده لكل ما يطلبه الحلفاء . ولم ينس فى هذه المقابلات مستقبل مراكش وشعبها فتحدث بذلك إلى الرئيس روزفلت الذى وعده ببذل كل ما يستطيع لكى تنال مراكش جميع أمانيها القومية .

ولما وضعت الحرب أوزارها وانتصر الحلفاء ود السلطان والمراكشيون أن يفهم الفرنسيون أمانيهم القومية إعترافاً بالخدمات التى قدموها لهم أثناء الحرب ، حتى أن السلطان صرح فى إحدى المناسبات بقوله « لقد قدرت فرنسا وحلفاؤها موقف مراكش أثناء الحرب ، ووفاءها للقضية العامة والشجاعة التى أبدتها الجيوش المراكشية . وقد أصبح من حق مراكش بعد القيام بجميع واجباتها أن تنال أمانيها القومية الجديدة » . ولكن الفرنسيين لم يعترفوا بالجميل ، وصمموا على المضى فى سياستهم التى اختطوها منذ معاهدة الحماية . وإزاء خيبة الأمل التى أصيب بها المراكشيون رأوا أنه لا مندوحة لهم من العمل الجدى ، فأسسوا حزب الاستقلال الذى يضم

جميع الأحزاب الصغيرة . وقد أعد إنشاء هذا الحزب إعداداً محكماً . ثم قدمت مبادئه ومطالبه السياسية إلى السلطان فى نفس اليوم الذى أنشىء فيه ، فظهرت الأهمية التى أولاها جلالة الملك لهذا الحزب سريعاً ؛ إذ دعا وزراءه للإجتماع بعد ذلك بيومين ، كما دعا معهم معظم زعماء الباشوات والأعيان وألف لجنة خاصة للاتصال بزعماء حزب الاستقلال . ولقد كان لزيارة السلطان لمدينة طنجة فى ٧ أبريل عام ١٩٤٨ أكبر الأثر فى الأوساط الفرنسية التى تأكدت بأن السلطان محمد الخامس رجل ذو إرادة حديدية وأنه لا يمكن الاستهانة به .

كما أن زيارته لباريس عام ١٩٥٠ أقنعت الفرنسيين بأن الرجل ماض فى خطته وأنه مؤمن بوطنه وقوميته ، فبدأت تحسب له ألف حساب وأصبح فى نظرها عقبة كأداء فى سبيل الإصلاحات الفرنسية !!

ومحمد الخامس زعيم البلاد الروحى والزمنى ، فهو رجل ورع متدين يعرف الله حق قدره ؛ ذلك لأنه ترعرع فى ظل التعاليم الإسلامية الدقيقة ولهذا فهو يجد فى الإسلام قوة معنوية .

أما حياته الخاصة ففى غاية البساطة ؛ فهو يبدأ يومه بصلاة الصبح ثم يمتطى صهوة جواده ويذهب إلى المزارع حيث يلحق به فى الثامنة صباحاً أنجاله الأمراء ويتناولون معه طعام الإفطار . وفى أثناء الطعام يتحدث السلطان مع أبنائه حديث الأب الرحيم ، فيناقشهم فى أمور الدنيا والدين .

وتتلقى كريمات السلطان ثقافة حديثة ويشاركن فى الحياة العامة وتقوم كبراهن الأميرة عائشة بدور الزعامة فى حركة تحرير المرأة وتذيع الأحاديث الوطنية وهى خطيبة ممتازة يقبل الجمهور كثيراً على خطبها .

ولا يظهر سيدى محمد بن يوسف بين الجمهور إلا بالزى الوطنى وهو الجلباب الأبيض ولا يغيره باللباس الأوروبى إلا فى الأوقات الخاصة .

ويعود السلطان إلى قصره فى الساعة التاسعة للنظر فى شؤون الدولة

فيقضى الصباح كله مع سكرتيريه ووزرائه . وفى الساعة الواحدة بعد الظهر يتناول طعام الغذاء . وينام السلطان بعد ذلك ثم يصحو فيقرأ الصحف والكتب . أما بقية اليوم فيقضيه فى النظر فى شئون الدولة والمقابلات . وفى الساعة السادسة يبدأ رياضته اليومية كلعب التنس أو ركوب الخيل ، وهو مولع بالصيد والسباحة وركوب السيارات . وبعد الرياضة البدنية يذهب لصلاة العشاء . وبعد ذلك يتناول طعامه مع أفراد أسرته . وتسير حياته على هذا النمط ما عدا يومى الخميس والأحد حينما يذهب إلى الصيد .

والسلطان مولع بالعلوم الحديثة يدقق فى هذه العلوم ويدرس بإمعان ما وصلت إليه الاختراعات الحديثة ؛ لأنه يؤمن بأن البلاد لا تتقدم إلا عن طريق العلوم الحديثة ، وخاصة فى خضم هذا العالم القوى المتطاحن وهو يؤمن إيماناً جازماً بأن الثقافة الحديثة لا تمس الدين من قريب أو بعيد . لأن الإسلام جمع فأوعى ، وهو متطور بتطور الأزمنة ويناسب كل مكان يحل فيه .

والسلطان محمد الخامس يمتاز بتفكيره الدقيق فى كل شىء وهو لا يؤمن بالطفرة ، ويستشير كل من حوله فيما يريد أن يتخذه من قرارات لأنه يؤمن بقوله تعالى « وأمرهم شورى بينهم » وقد يتناقش فى موضوع ما مع أقرب مستشاريه .

وقد أبعدت الإقامة كما ذكرنا كثيراً من المقربين إليه ظناً منها أنهم هم الأداة الفعالة فى تسيير السلطان ، ولكنهم مخطئون فى ظنهم هذا ، فالسلطان رجل مستقل فى رأيه لا يعمل إلا بما تمليه عليه مصالح بلاده وشعبه . وقد قرب السلطان إليه زعماء حزب الاستقلال لأنه وجد فيهم غيرة وطنية ودراية بالأمور السياسية الدقيقة التى يستنتجونها من وراء الكتابات الرسمية . وهو رجل يحكم عقله لا عاطفته فى كل ما يأتيه من الأمور ، كما أن له قدرة على الرد المفحم المختصر فى أى مناسبة تبدو له . فذات مرة بعث إليه الجنرال كاترو حاكم الجزائر المؤقت فى عام ١٩٤٥ رسالة يشكو إليه

فيها من أن المراكشيين الخارجين عن النظـام قد اقترفوا أعمال العنف بل وقتلوا بعض الفرنسيين . فأجابه السلطان على ذلك بقوله « إذا كان مثل هذا الأمر قد حدث بالفعل ، فإن المسئول عنه بالتأكيد لم يتمتع بأفضال الثقافة الفرنسية ، ذلك أنه ليس فى استطاعة أحد من المثقفين أن يقترف جرائم تبلغ مبلغ القتل » . وقد كان يشير بذلك طبعـاً إلى إهمال الفرنسيين تعليم الأهالى .

ولما حدثت بعض المصادمات بين الفرنسيين والأهالى فى فاس عام ١٩٤٤ شكا مقيم فرنسـا العام فى ذلك الحين مسيو بيو من أن بعض المجرمين المراكشيين احتموا بالمسجد الأعظم ورفضوا الاستسلام . وختم شكواه بقوله : « وسوف يصبح من واجبى أن أصدر الأمر بضرب المدينة بالقنابل » فأجابه السلطان فى هدوء : « وإذا كنت أنا ملك البلاد فإن عليك ولا شك أن تبدأ بضرب هذا القصر » .

السيد علال الفاسى : مؤسس حزب الاستقلال ورئيسه . وهو سليل عائلة كريمة فى فاس وأستاذ سابق فى جامع القرويين — ويعتبر بحق معلم الشعب المراكشى لمعانى الوطنية . مارس الحركة الوطنية ولم يزل شاباً فى العشرين من عمره واعتقلته السلطات الفرنسية فى ٢٥ أكتوبر ونفته إلى الجابون فى الكونغو ، وظل فى منفاه حتى أفرج عنه فى مايو عام ١٩٤٦ . فاوض الفرنسيين أثناء الحرب العالمية الثانية فى برازا فيل فى الكونغو دون أن يصل إلى حل مرض لقضية بلاده . ويعتبر السيد علال من أنشط الزعماء الوطنيين ، إذ أنه لا تفل له عزيمة ، يتجشم متاعب الأسفار فى سبيل قضية مراكش . وما زال به الفرنسيون حتى حرموا عليه دخول بلاده فجاء إلى القاهرة فى عام ١٩٤٧ وظل بها مدة طويلة لا يحرم منه مجتمع فى القاهرة يذهب إليه ويندد بأعمال الفرنسيين ويشرح القضية فى وضوح وجلاء .

شاعر يقرض الشعر ويبرز فيه وأهم كتبه « الحركات الاستقلالية فى المغرب العربى » وكتاب « النقد الذاتى » وقد عرض فى الأول عرضاً مسهباً

لتاريخ الاستعمار فى شمال أفريقيا والحركات الاستقلالية . ويعتبر عدو فرنسا رقم ١ فى شمال أفريقيا كلها .

السيد احمد بلافريج : سكرتير عام حزب الاستقلال ومن الرعيل الأول الذين حملوا راية الجهاد مع السيد علال الفاسى . وقد نفته السلطات الفرنسية إلى جزيرة كورسيكا ، ومحرم عليه الآن دخول مراكش ، بل إن السلطات الفرنسية قبضت عليه وظل بالسجن حتى عام ١٩٥٣ .

السيد محمد اليازيدى : نائب السكرتير . نفى إلى صحراء المغرب وعاد إلى بلاده فى مايو عام ١٩٤٦ وهو الآن نزيل السجن .

السيد عمر عبد الجليل : مدير عام الحزب ونزيل السجن. نفى إلى الصحراء وعاد فى سنة ١٩٤٦ .

السيد الحاج احمد مكوار : عضو من أبرز الأعضاء فى الحزب . لاقى أشد ويلات النفى والسجن .

السيد عبد الكريم بن جلون : عضو فى الحزب ونزيل السجن .

السيد مهدى بن باركة : سكرتير الحزب يعانى مرارة النفى .

السيد محمد غازى : عضو الحزب ونزيل السجن .

السيد عبد العزيز بن إدريس : سكرتير الحركة الوطنية ولا يزال فى منفاه .

ووراء هؤلاء المجاهدين يوجد كثيرون منهم بمكتب المغرب العربى بالقاهرة . ونخص بالذات السيد عبد المجيد بن جلون خريج كلية الآداب بجامعة القاهرة ومن الأعضاء المؤسسين للجنة بالقاهرة وله مؤلفات عدة فى القضية المراكشية مثل « هذه مراكش » و « مأساة سلطان مراكش » . ويعتبر السيد احمد المليجى الذى يعمل مع السيد عبد المجيد بن جلون فى المكتب من فتيان الطليعة فى الحركة الوطنية .

القضية والمنظمات الدولية

جامعة الدول العربية : فى ٢ سبتمبر عام ١٩٥٣ عقدت اللجنة السياسية للجامعة العربية أول اجتماع لها وحضر هذا الاجتماع شخصيات عربية جديدة لم يكن لها نصيب فى اجتماعات الجامعة من قبل . فكان هناك السيد الفريد نقاش وزير خارجية لبنان والسيد خليل مردم وزير خارجية سوريا . ومثل العراق دولة توفيق السويدى ونجيب الراوى . وعن لبنان السيد فؤاد عمون والسيد نديم دمشقية وعن اليمن السيد على المؤيد وعن ليبيا السيد على الجربى والنبيل ابراهيم السنوسى . ومثل الأمانة العامة للجامعة العربية السيد عبد الخالق حسونة والسيد احمد الشقيرى . وبدأت اللجنة اجتماعها برئاسة محمود فوزى وزير الخارجية المصرية ، وطرحت قضايا مراكش وتونس والجزائر على بساط البحث . وفى اليوم التالى استأنفت اللجنة بحثها فعرضت لأعمال فرنسا فى مراكش وموقف مجلس الأمن من القضية ومخالفة فرنسا لقرارات الأمم المتحدة ثم ما بدر منها من خلع السلطان والقيام بأعمال العدوان فى كل من تونس ومراكش .

ورأت اللجنة فى اجتماعها الرابع أن تفتح الباب على مصراعيه لمناقشة القضية من الناحية السياسية والعملية وما يمكن اتخاذه من اجراءات لوقف العدوان الفرنسى عند حده ، وتحقيق أمانى الشعب المراكشى الذى وثق بالدول العربية وعلق عليها آمالا كباراً لتأييد استقلاله . وليس أدل على هذا من أن السلطان محمد الخامس كان قد سلم إلى المقيم الفرنسى قبيل خلعه رسالة موجهة منه إلى الدول العربية لتستمر فى تأييدها لبلاده والعمل على نصرة قضايا

المغرب . وقد أحيطت اللجنة علماً بأمر هذه الرسالة التى احتفظ بها مقيم فرنسا فى مراكش . وقد جاء البحث السياسى نتيجة لموقف مجلس الأمن من القضية المراكشية وعدم إدراجها فى جدول أعماله . ورأت اللجنة السياسية أن تقوم الدول العربية تعاونها فى ذلك دول الكتلة الأسيوية الإفريقية باتصالات مع الدول الأوروبية بشأن قضية المغرب وإحباط كل ما تدعيه فرنسا من أن هذه القضية قضية داخلية بحتة لا حق لأحد بالتدخل فيها . أما الأساليب العملية التى رأت اللجنة بحثها فأولها الاقتراح الخاص بمنع رسو البواخر والطائرات الفرنسية فى الموانى العربية عند مرورها إلى الهند الصينية عندما كانت الحرب مشتعلة بين فرنسا والشيوعيين . ولو تمكنت الدول العربية تساندها فى ذلك الدول الأسيوية من تنفيذ هذا الاقتراح لكان ذلك وسيلة فعالة وعملية .

وتكونت لجنة فرعية قوامها دولة السيد توفيق السويدى والدكتور فوزى الملقى والدكتور فؤاد عمون والأستاذ احمد الشقيرى للنظر فى التدابير العملية ومن بينها الاقتراح السابق . وعقدت اللجنة الفرعية اجتماعاً استمر زهاء ساعتين قلبت فيه الأمر على جميع وجوهه ثم قدمت توجيهاتها إلى اللجنة السياسية لمناقشتها وإقرار ما تراه .

وفى ٨ سبتمبر عقد مجلس الجامعة العربية جلسة استثنائية للموافقة على البيان الذى قررت اللجنة السياسية إذاعته بشأن الحالة فى مراكش . وقد وافق المجلس على هذا البيان وفيما يلى نصه :

« استعرض مجلس جامعة الدول العربية الحالة العامة فى كل من مراكش وتونس والأحداث الخطيرة التى تسود أرجاء هذين القطرين الشقيقين .

« وقد أحيط المجلس علماً بما أقدمت عليه السلطة الفرنسية من خلع جلالة سلطان مراكش سيدى محمد بن يوسف ونفيه وأسرته إلى جزيرة كورسيكا .

« وإن جامعة الدول العربية التى تعتبر القضية المراكشية قضية حرية تهدف إلى الحرية والاستقلال تستنكر أشد الاستنكار هذا العدوان على السيادة المراكشية .

« ويرى مجلس الجامعة أن هذا التدبير الجائر يتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة ، فضلا عما فيه من انتهاك صريح للمعاهدات الدولية الخاصة بمراكش .

« وإن دول الجامعة العربية تأمل أن تحترم فرنسا القرارات التى أصدرتها الأمم المتحدة بشأن تونس ومراكش وتسلك سبيل عادل يقوم على أساس ميثاق الأمم المتحدة ولكن فرنسا قد تجاهلت مشيئة الأسرة الدولية .

« من أجل هذا رأى مجلس الجامعة كخطوة أولى أن تواصل الوفود العربية وإلى جانبها بقية وفود المجموعة الآسيوية الافريقية لدى الأمم المتحدة الجهود السياسية لبسط سلامة هذين القطرين الشقيقين أمام الجمعية العامة فى دورتها الحاضرة (سبتمبر عام ١٩٥٣) وتعبئة الجهود الدولية فى أروقة الأمم المتحدة لتحقيق الحرية والسيادة لهذين القطرين الشقيقين .

« ومجلس الجامعة إذ يرقب الحالة فى مراكش وتونس بالمزيد من الاهتمام والعناية يواصل تأييده لمراكش وتونس فى كفاحهما الباسل لنيل الحرية والسيادة والاستقلال .

« ويأمل مجلس الجامعة أن تستطيع الجمعية العامة فى دورتها الحاضرة حمل فرنسا على تلبية الأمانى المشروعة فى مراكش وتونس تجنباً لاتخاذ تدابير معينة يلح الرأى العام العربى فى اتخاذها » .

ولكن للأسف لم تتخذ الجمعية العامة أو هيئة الأمم المتحدة أى شىء من شأنه نصرة القضية المراكشية فى ما سيأتى تفصيله بعد ذلك . وقد قامت الجامعة بنشاط ملحوظ إزاء المشكلة ، فقد زار السكرتير العام المساعد

للجامعة السيد أحمد الشقيرى أسبانيا فى ١٥ أكتوبر حيث تباحث مع السنيور مارتن أرتاخو وزير الخارجية والجنرال جارسيا فالينو المندوب السامى الأسبانى فى مراكش الأسبانية ، ثم استأنف هذه المباحثات عندما عاد من أمريكا إلى مدريد . وفى ٨ ديسمبر سافر إلى تطوان حيث تباحث مع الجنرال جارسيا فالينو واجتمع به فى ١٠ ديسمبر مرة أخرى . كما اجتمع مراراً بمولاى حسن بن المهدى خليفة المنطقة الأسبانية ، وقابل زعماء الأحزاب السياسية فى المنطقتين الأسبانية والفرنسية . وأسفرت هذه المباحثات على الاتفاق على مضاعفة الجهود لإعادة السلطان الشرعى ومحاولة توحيد مراكش خاصة وأن السيد أحمد بلافريج سكرتير عام حزب الاستقلال كان ممن شهدوا هذه الاجتماعات .

وقد خشيت السلطات الفرنسية هذا النشاط ، حتى أن صحيفة فرانس سوار France-Soir كتبت فى عددها الصادر فى ٢٠ يناير ١٩٤٤ مقالا زعمت فيه أن أسبانيا تدبر بالتعاون مع الجامعة العربية انقلاباً فى مراكش الأسبانية لتجريد السلطان محمد بن عرفه الموالى لفرنسا من سلطته الشرعية فى تلك المنطقة التى تحتلها أسبانيا . وقد نتج هذا الزعم كما سبق القول من الزيارة التى قام بها الأستاذ الشقيرى . كما زعم الكاتب أن زعماء الحركة ينتمون إلى هيئات مراكشية وطنية مختلفة فى المنطقة الأسبانية ومنطقة طنجة الدولية ومن هؤلاء الزعماء السادة عبد الخالق الطريس ومكى الناصرى وابن سوده .

وقد أعلنت وزارة الخارجية الفرنسية ، استناداً إلى هذا الزعم أن فرنسا حذرت أسبانيا قائلة أن الحكومة الفرنسية ستقاوم بجميع ما لديها من وسائل أى حركة تستهدف إخراج مراكش الأسبانية من دائرة السلطة التى يتمتع بها السلطان محمد ابن عرفه . ولا ندرى ما إذا كانت أسبانيا قد نفضت يديها من هذه المشكلة بعد هذا التحديد أم لا . . . ؟

هيئة الأمم المتحدة : فى الواقع أن الدوائر الرسمية الأمريكية نهجت

إزاء حوادث مراكش نهجاً توخت فيه سياسة عدم التدخل. وفى الوقت نفسه أعربت عن أملها فى عدم وقوع الاضطرابات بين الوطنيين والفرنسيين وأذنابهم . وقد اتخذت هذه الدوائر لنفسها هذا الموقف على أثر ما صرح به وزير الخارجية الفرنسية السابق مسيو روبير شومان مشيراً إلى وجوب عدم تدخل أية دولة أجنبية فى شئون مراكش معلناً بأن فرنسا لن تتحمل أى تدخل من هذا القبيل ، وذلك كله على الرغم من أن الدوائر الأمريكية تهتم اهتماماً بالغاً بتجنب أى اضطراب فى مراكش لما لها من المصالح الاستراتيجية الهامة فى هذا الركن من أفريقيا وخاصة مطاراتها الحربية . كما يرجع تغاضى أمريكا عن أعمال فرنسا فى مراكش إلى أملها فى أن توافق هذه على إنشاء الجيش الأوروبى الذى لم توافق عليه فرنسا ولن توافق .

وفى ١٩ أغسطس عام ١٩٥٣ أذاع مكتب حزب الاستقلال المراكشى فى نيويورك أنه قدم إلى ممثلى كتلة الدول الآسيوية الأفريقية طلباً عاجلا ليعرض الحالة الخطيرة فى مراكش على مجلس الأمن ، كما أصدر مندوب الحزب بياناً فى نيويورك يتهم فيه فرنسا بخرق التعهدات الدولية المتعلقة بمراكش ويحملها مسئولية الحوادث الدامية التى تعم هذه البلاد بسبب ضغطها على جلالة السلطان لأجل توقيع المراسيم التى تنتقص من سيادة بلاده وبسبب تعديها على سلطته الدينية .

وفى يوم ٢١ أغسطس وجهت ١٥ دولة آسيوية وإفريقية رسالة إلى رئيس مجلس الأمن طلبت فيها دعوة المجلس عاجلا قصد البحث فى تفادى الخطر الذى يهدد السلام العالمى من جراء إقدام السلطات الفرنسية على خلع السلطان ظلماً وعدواناً . وفيما يلى نص هذه الرسالة التى وجهت إلى رئيس مجلس الأمن الدكتور تسيانج مندوب الصين الوطنية فى ذلك الوقت .

« نحن ممثلو أفغانستان وبورما ومصر والهند وأندونيسيا وإيران والعراق ولبنان وليبريا وباكستان والفليبين والمملكة العربية السعودية

وسوريا وسيام واليمن نطلب إليكم بمقتضى المادة الخامسة والثلاثين دعوة مجلس الأمن إلى عقد جلسة عاجلة لتحرى الاحتكاك الدولى والخطر الذى يهدد السلام العالمى وأمنه ما نشأ من تدخل السلطات الفرنسية تدخلا منافياً للقانون فى شئون مراكش وإقدامها على خلع سلطانها الشرعى ، حتى يتخذ المجلس على ضوء هذا التحرى الإجراءات المناسبة بمقتضى نص ميثاق الأمم المتحدة » .

ولم توقع أثيوبيا على هذه الرسالة لأن مندوبها كان متغيباً عن نيويورك فى ذلك الوقت .

ومما يؤسف له أن متحدثاً بلسان الوفد الأمريكى لدى الأمم المتحدة أفضى بتصريح رسمى قال فيه أن حكومته قررت الاقتراع ضد طلب الكتلة الآسيوية الافريقية وهو إدراج قضية مراكش فى جدول أعمال مجلس الأمن إذ صرح قائلا « إن الولايات المتحدة قررت التصويت ضد طلب الكتلة الآسيوية الافريقية فى إدراج قضية مراكش لأن الموقف فى مراكش لم يترتب عليه قيام حالة من شأنها إذا استمرت أن تهدد صيانة السلام الدولى وأمنه . ومن ثم فإن ذلك الموقف لا يتطلب البحث والتحرى وفقاً للمادة الخامسة والثلاثين من مواد ميثاق هيئة الأمم المتحدة » .

وبذلك نفضت أمريكا يدها من مسألة مراكش منذ اللحظة الأولى واعتبرتها مسألة تعتمد كل الاعتماد على طبيعة العلاقات بين مراكش وفرنسا وفى الوقت نفسه أرادت أمريكا ألا تضعف موقف فرنسا وهى مشغولة بحربها فى الهند الصينية فى ذلك الوقت والتى يهم أمريكا أن يكون النصر فيها بجانب فرنسا ضد الشيوعيين .

وفى يوم ٢٧ أغسطس ١٩٥٣ اجتمع أعضاء الكتلة الآسيوية الأفريقية بسفارة أندونيسيا ونظروا فى ما يجب عمله لمناقشة قضية مراكش فى مجلس الأمن وما ينتظر القضية فيه من مصير . وقد حضر هذا الاجتماع سفير

الأفغان والسيد عونى عبد الهادى سفير الأردن والقائم بأعمال السفارة الهندية والقائم بأعمال سفارة لبنان والقائم بأعمال سفارة سوريا . كما شهده كذلك الأستاذ سامى أبو الفتوح وكيل وزارة الخارجية المصرية المساعد والأستاذ أحمد الشقيرى الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية والأستاذ عمر لطفى .

وقد أدلى السفير الأندونيسى ببيان جاء فيه أن أندونيسيا لا تهدف إلى إقامة علاقات ودية مع الدول المجاورة فحسب ، بل ترمى إلى إقامة مثل هذه العلاقات مع الدول العربية الشقيقة كلها والتى تجمعها بأندونيسيا روابط روحية ودينية وثيقة وإيمان بالمثل الإنسانية العليا . وبحث المؤتمرون فى القضية المراكشية من أطرافها المتعددة وأبدوا عدم ارتياحهم لمجلس الأمن كما أعربوا عن تأييدهم التام للحركة الوطنية المراكشية .

وفى يوم ٢٧ أغسطس ألقى المستر لودج المندوب الأمريكى خطاباً فى مجلس الأمن قال فيه بأنه سيقترع ضد الطلب الذى تقدمت به الكتلة الآسيوية الافريقية لإدراج القضية فى جدول أعمال المجلس لمناقشتها . ومن الخطاب الذى ألقاه هذا المندوب اتضح أنه يتنصل من المسئولية التى تقع على عاتق الولايات المتحدة ، لأن حكومته تعمدت أن تخرج المسألة من وضعها الطبيعى إلى وضع يتعلق بالإجراءات الشكلية ، رغبة فى تفادى إغضاب فرنسا وبذلك أهدرت الحكومة الأمريكية المبادىء الجوهرية نتيجة لمناصرتها النظم الاستعمارية ، بل بدا تشجيعها للعدوان الفرنسى على شعب أعزل واضحاً للعيان .

ولم يأت المندوب الأمريكى بأية حجة سليمة تبرر موقف بلاده من قضية مراكش ، إذ اقتصر بيانه فى جوهره على التأكيد بأن الولايات المتحدة ستقترع ضد طلب الكتلة دون ما سبب يقبله العقل والمنطق .

وفى يوم ٣١ أغسطس بدأ مجلس الأمن فى مناقشة مسألة إدراج القضية

فى جدول الأعمال من عدمه . وكان أول الخطباء المسيو كيرو مندوب اليونان فأعلن أنه سيمتنع عن الاقتراع . ثم حدثت مناقشة استغرقت حوالى ثلثى الساعة بين مندوب فرنسا ومندوبى الباكستان ولبنان ، ذلك لأن المندوب الفرنسى اعترض على وجود أحد أعضاء حزب الاستقلال المراكشى فى قاعة المجلس فأوضح مندوبا الباكستان ولبنان له بأنه عضو فى الوفد الباكستانى وله صفة المستشار لهذا الوفد .

ولما أعطيت الكلمة للرفيق سيمون تسارابكين مندوب روسيا قال : « إن الاتحاد السوفيتى يرى أن الموقف فى مراكش يتطلب التفات مجلس الأمن وهو جدير ببحث هذه المشكلة . وعارض موقف أمريكا وفرنسا وبريطانيا التى كانت قد أوصت هى أيضاً بعدم إدراج المشكلة فى جدول أعمال المجلس ، ونادت بذلك صحافتها جهاراً فى انجلترا .

وأخذ المندوب الروسى يصر على أن المشكلة المراكشية ذات طابع دولى وأن الواجب يحتم مناقشتها مناقشة كاملة أمام مجلس الأمن بوصفها مشكلة تهدد السلم والأمن . وقال إن روسيا لن تؤيد إدراج القضية فى جدول الأعمال فحسب ، بل إنها ستقترع إلى جانب التصريح للدول الأسيوية الأخرى وعددها ١٣ دولة بالإدلاء برأيها فى المجلس .

وأعلن مستر تينج فوتسيانج مندوب الصين الوطنية فى مجلس الأمن أنه سيدلى بصوته مؤيداً إدراج القضية فى الجدول قائلا إنه قرر لنفسه هذا الموقف بغض النظر عما إذا كان من اختصاص المجلس أن يبحث هذه المسألة أم لا ، ولكن بلاده لن تؤيد الطلب الخاص بسماع الدول الأسيوية الإفريقية .

وعند ما اجتمع المجلس فى اليوم التالى وقف الدكتور شارل مالك مندوب لبنان فألقى بياناً رد فيه رداً مباشراً على الكلمات التى ألقاها مندوبو اليونان وبريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة وكولومبيا والبرازيل وبلجيكا

ودلل على سابقة مناقشة مجلس الأمن لبعض المسائل دون أن يقرر مقدماً عما إذا كانت المسألة تدخل فى اختصاصه أم لا . وأشار إلى أن المندوب الفرنسى السابق المسيو بارودى أصر أثناء مناقشته منذ بضع سنوات بشأن إيران على القول « إن المسألة المراد مناقشتها يجب أن تدرج أولا فى جدول الأعمال . وإذا ادعى مدع بأن الشكوى تفتقر إلى ما يؤيدها من حقائق فعلينا أن نبحثها على الرغم من ذلك لكى نصل إلى قرار فى شأنها » . وأصر مالك بقوله « إنه من المتعذر اتخاذ قرار فيما إذا كان المجلس مختصاً بنظر مسألة ما أو غير مختص ما لم تجر مناقشة فى هذه المسألة . والمهم فى الأمر أن كل مسألة يجب أن يتخذ بشأنها القرار الذى يتفق وأهميتها » .

وناشد مالك الأعضاء جميعاً أن يؤيدوا طلب إدراج المسألة المراكشية بالجدول وقال « إننا لا نهدف إلى مجرد الفوز بأكثرية الأصوات ، بل نريد قراراً إجماعياً تشترك فيه فرنسا » .

وفى ٢ سبتمبر انعقد المجلس وأعلنت كولومبيا اعتراضها على مناقشة القضية المراكشية وبذلك قضت على آخر أمل لدول الكتلة الأسيوية الإفريقية الخمس عشر فى إرغام المجلس على بحث الموقف . وكانت كولومبيا خامسة الدول التى رفضت تأييد الكتلة ، والمعروف أنه يكفى خمسة أعضاء أو امتناعهم عن التصويت للحيلولة دون إدراج مسألة ما فى جدول أعمال المجلس .

وفى مساء ٣ سبتمبر اجتمع المجلس لاستئناف المناقشة وكان أول المتحدثين السيد فيجار حمدانى مندوب الباكستان . وانتقد فى خطابه موقف مندوب كولومبيا . وأخيراً تقرر الاقتراع على المسألة . فاقترعت فرنسا وانجلترا وأمريكا وكولومبيا والدانمارك برفض الطلب . وبذلك قضى على عرض القضية المراكشية فى هذه الدورة .

ونحن نأمل فى أن يناقش هذا المجلس قضية الوطن الشقيق عند عرضها عليه فى دورته هذه لسنة ١٩٥٤ خاصة وأن فرنسا قضت على آخر أمل لأمريكا فى الاشتراك فى الجيش الأوروبى .

وفى ١٦ سبتمبر أدرجت القضية المراكشية والتونسية فى جدول الأعمال المؤقت للجمعية العامة فى دورتها الثامنة دون أية معارضة . وانعقدت الجمعية فى ٢٥ سبتمبر وكان أول الخطباء السيد فريد زين الدين مندوب سوريا الذى انتقد خطاب جون فوستر دلاس وزير الخارجية الأمريكية الذى تناول فيه شئون العالم من كوريا إلى أوروبا دون أن يقف لحظة واحدة عند مراكش وما يجرى فيها من الأحداث . وقال إن الولايات المتحدة ساعدت على الحيلولة بين مجلس الأمن وبين كل مناقشة ممكنة تتناول الموقف فى شمال إفريقيا بغية استطلاع نوع الاحتكاك الداخلى هناك ، ومعرفة العلاج اللازم . ومن الواضح أن إغفال الإشارة إلى الشرق الأوسط وافريقيا الشمالية فى خطاب مستر دلاس إنما كان مقصوداً وقال « إننا نعتقد أن أهل تونس ومراكش يجب أن يكونوا سادة مصيرهم على الوجه الأكمل . وأن الجمعية إنما تؤدى واجبها إذا ساعدتهم فى تحقيق التطور المنظم على النهج الذى رسمه ميثاق الأمم المتحدة وخطته قراراتها . ولقد وقف وزير الخارجية الأمريكية فى خطابه وقفة طويلة عند الهند الصينية . ويبدو أن مرد هذا إلى أنه لمح فيها رايات مصبوغة بالحمرة وإن لم تكن حمرة الشيوعية » . ثم تساءل قائلا « هل يصح أن يستخلص سكان شمال أفريقيا من ذلك أنه يجب عليهم مجلبة لمثل هذا الاهتمام الكبير ، أن يستوردوا الشيوعية أو يلجأوا إلى العنف على نطاق واسع ؟ هل يجب عليهم أن ينجبوا زعيما مثل هوشى منه قائد الشيوعيين فى الهند الصينية أو هل يجب عليهم أن يعدوا من دواعى الأسف أن العرب لم يكونوا مجندين للشيوعية ؟ » .

وشدد السيد فريد النكير على الاستعمار الفرنسى فى تونس ومراكش

وقال إن الاصلاحات الفرنسية فى هذين البلدين انطوت على إراقة الدماء وقتل المئات من السكان وإعدام آخرين. وأضاف أن فرنسا أغفلت القرارات التى اتخذتها الجمعية العامة فى العام الماضى بشأن تونس ومراكش . وتساءل قائلا « ماذا حدث منذ العام الماضى ؟ إن الحقائق الواضحة هى أن فرنسا أغفلت القرارات ، وأن تونس ومراكش تصران على المفاوضة مع الجانب الفرنسى بغية نيل الاستقلال والسيادة القومية وفقاً لقرارات الأمم المتحدة . ولكن الحكومة الفرنسية آثرت فرض ماسمته بالإصلاحات . فلما رفض السلطان وأبى أن يطيع ، ووقف موقف البطولة تأييداً لآمال شعبه إذا بالفرنسيين يبعدونه وينفونه ، ويلقون فى غياهب السجون بمئات من التونسيين والمراكشيين. وإذا بمئات آخرين يذهبون ضحية القتل والإعدام... إن العناصر الأساسية فى الإصلاحات الفرنسية قد جعلت من المستعمرين الفرنسيين السادة الحقيقيين لتونس ومراكش . ووضعت هاتين المنطقتين فى شكل «ملحق» للامبراطورية الفرنسية ... إن ثمة كثيرين يعتقدون أن فرنسا لم تكن لتغفل قرارات الجمعية وتبعد السلطان لو لم تكن تتوقع رضاء حكومات أخرى وملاطفتها لها فى سياستها متمشية مع سياسة أعضاء هذه الكتلة لتوحيد جهودها » .

وأشاد بموقف أسبانيا وأشار إلى أنها لاتزال تعترف بالسلطان محمد الخامس سلطاناً لمراكش .

وفى ٩ اكتوبر أعدت وفود الكتلة الأسيوية الأفريقية مشروعاً بقرار لتقديمه إلى اللجنة السياسية للأمم المتحدة فى اجتماعها فى هذا اليوم يتضمن المطالبة باستقلال مراكش فى غضون ثلاث سنوات ولكن الكتلة ارتأت إرجاء تقديم المشروع إلى أن تتمكن وفود أمريكا اللاتينية من الإعراب عن وجهة نظرها وقد صرح الدكتور محمود عزمى أحد أعضاء وفد مصر فى ذلك الوقت بقوله : « إن جميع أعضاء الكتلة يريدون أن يعلموا أولا

موقف دول أمريكا اللاتينية من المشروع . ونحن نشعر أنه من الغرابة بمكان أنه ما من أحد من ممثلى هذه الدول تكلم فى هذا الشأن حتى الآن . وفى اعتقادنا أن الولايات المتحدة قد أرجأت هى أيضاً إبداء رأيها إلى أن تعرب أمريكا اللاتينية عن وجهة نظرها » .

وقد جاء فى مشروع قرار الكتلة ما يأتى :

« تقرر الجمعية العامة التى تنظر فى قضية مراكش بناء على طلب خمس عشرة دولة من الدول الأعضاء والتى اتخذت بشأن هذه المسألة قراراً فى ١٩ ديسمبر عام ١٩٥٢ أن الحكومة الفرنسية لم تنفذ شيئاً من هذا القرار ولاسيما المادة الثالثة منه ، وتلاحظ الجمعية أن الحالة فى مراكش قد ساءت منذ اتخاذ القرار المذكور .

« ولما كانت الجمعية مقتنعة بأنه يجب أن يسترد الشعب المراكشى سيادته باستخدام حقه المشروع فى تقرير مصيره وحكم بلاده فى أقرب وقت مستطاع طبقاً لنص ميثاق الأمم المتحدة وروحه ، ولما كانت أيضاً ترى أنه يجب إجراء المفاوضات مع الممثلين الحقيقيين للشعب المراكشى ، قصد تحويل جميع السلطات إليهم ، وهى السلطات التى تستند إلى حقوقهم المشروعة فى السيادة الكاملة فإنها أى الجمعية يجب أن تقرر : —

أولا — إلغاء الأحكام العرفية والإجراءات الأخرى الاستثنائية .

ثانياً — إنشاء أجهزة النظام الديمقراطى والنيابى الصحيح فى مراكش عن طريق إجراء انتخابات حرة على أساس الاقتراع العام .

ثالثاً — العمل على تمكين الشعب المراكشى من استرداد كامل استقلاله وسيادته فى مدة لاتتجاوز ثلاثة أعوام .

رابعاً — الاتفاق على تكليف السكرتير العام للأمم المتحدة بالتفاوض مع الحكومة الفرنسية لتنفيذ هذا المشروع وتقديم تقرير عن نتيجة تفاوضه إلى الجمعية العامة فى الوقت المناسب .

وناشدت سوريا الأمم المتحدة فى ١٢ اكتوبر أن تؤيد هذا المشروع حينما وقف السيد فريد زين الدين محذراً ومنذراً أن النزاع ليس قائماً بين فرنسا ومراكش فحسب ، بل بين فرنسا والدول الآسيوية الأفريقية الخمس عشر . وقد التزم رؤساء وفود أمريكا اللاتينية التحفظ إزاء قرار الكتلة وذكر السيد فريد أن مشكلة شمال إفريقيـــا تشمل جميع الأمم الآسيوية الافريقية التى يسوؤها أن تقف الولايات المتحدة موقف العداء من شعوب شمال إفريقيا والتى ترى أن الحركة الاستقلالية فى مراكش تنطوى على أخطار جسام ، وأن مسلك الفرنسيين ينذر بالخطر . كما أنه تحدث عن المعاهدات المبرمة بين مراكش وفرنسا وسائر الدول الكبرى . فقال بأن فرنسا لم تحترم نصوص تلك المعاهدات إذ أنها فرضت على مراكش الحكم المباشر ونالت من سيادتها وأساءت إلى ثقافة الشعب المراكشى .

وقد لوحظ فى تلك المدة أن الوفد الفرنسى فى دوائر الأمم المتحدة يضغط بشدة على كثير من الوفود ولا سيما وفود أمريكا اللاتينية لإقناعهـــا بأنه من الخير ألا تتقدم بأى مشروع قرار بشأن مراكش .

وفى مساء يوم ١٣ اكتوبر اجتمعت اللجنة السياسية التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة لكى تستأنف البحث فى القضية فقام مندوب الهنـــد راجشفار دايال وطلب الموافقة على مشروع القرار الذى وضعته الكتلة لأنه خير وسيلة لتحقيق تسوية سلمية لهذه المشكلة فقال « إن سير التاريخ فى مجراه الطبيعى لا يمكن وقفه ، كما أنه من العبث محاولة التغلب على تيار الوطنية الجارف بنقض المعاهدات واهدار حقوق الانسان والحريات السياسية . ولن يترتب على أعمال القمع والاضطهاد إلا اشتداد الضغينة والأحقاد المريرة » .

ولم يحضر مندوب فرنسا اجتماع اللجنة السياسية فى هذا اليوم مقاطعاً إياها دون مبرر معقول . فنحا عليه المندوب الهندى باللائمة وأعرب عن أمله

فى أن يعدل عن موقفه وانتقد السلطات الفرنسية فيما تتخذه من إجراءات تعسفية فى مراكش والبلاد الأخرى التى تسيطر عليها فى شمال أفريقيا . وقال إن الشعب المراكشى خاض غمار الحرب العالمية الثانية وعاون على صيانة حرية الشعوب التى يحضر ممثلوها اجتماع هذه اللجنة . وأشار إلى أن النقطة الجوهرية فى هذه القضية هى أن ما يطلبه الشعب المراكشى من استرداد استقلاله واستخدام حقه المشروع فى تقرير المصيرهو مبدأ صريح من مبادىء ميثاق الأمم المتحدة . ومضى المندوب الهندى فقال محذراً « إن السلام فى منطقة البحر الأبيض المتوسط سوف يتعرض للخطر كما يستهدف التعاون الصادق بين الشعوب لأضرار جمة إذا لم تتخذ الأمم المتحدة قراراً عادلا فى قضية مراكش . وأوجز المندوب الهندى تاريخ مراكش ومساهمة البلاد العربية فى الثقافة العالمية والنهضة الأوروبية فى عصر النهضة . ثم قال إنه من المحزن حقاً بعد هذه الأعمال الباهرة التى سجلها التاريخ أن ينحدر الشعب المراكشى إلى هذه المرتبة المنخفضة فى بلاده . ولقد استفاض الحديث عن المشروعات الإصلاحية التى نفذتها فرنسا فى مراكش . والحقيقة أن هذه المشروعات عادت بالنفع على المستعمرين الفرنسيين لا على الشعب المراكشى . كما أشار إلى أن الفرنسيين يستخدمون مبدأ القوة بقوله : « إن الفرنسيين يتكلمون بلغة القوة بدلا من الثقة المتبادلة وحسن النية إذ يستخدمون أساليب العنف والقمع ضد الشعب المراكشى وفى مقدمته حزب الاستقلال الذى يطالب بالحرية والعدل . إن إثارة الشقاق بين العرب والبربر فى مراكش ما هو إلا مظهر مصطنع تختلقه السلطات الفرنسية عملا بسياسة « فرق تسد » وهى سياسة مفضوحة لم تعد تخفى معالمها على أحد فى عصرنا الحاضر » .

واتهم مندوب سوريا فرنسا بأنها نقضت معاهداتها مع مراكش وسلكت سياسة الجور والطغيان وأعلن تأييد بلاده لمشروع الكتلة .

وألقى مندوب المملكة العربية السعودية بياناً معززاً بأسانيد قوية تفضح سياسة فرنسا الاستعمارية فى مراكش وأهم ما جاء فيه :

١ — محاولة فرنسا فى مناسبات عدة خلع سلطان مراكش .

٢ — تحريض فرنسا لأذنابها على المطالبة بخلع السلطان .

٣ — خلع المقيم الفرنسى للسلطان بعد أن رفض التنازل عن العرش .

ووضعت دول أمريكا اللاتينية مشروع قرار يخالف مشروع قرار الكتلة الأسيوية الأفريقية جاء فيه :

أولا — لم تنفذ فرنسا القرار الذى اتخذته الجمعية العامة فى السنة الماضية (١٩٥٢) بخصوص مراكش .

ثانياً — يجب العمل على تمكين مراكش من الحصول فى أقرب وقت مستطاع على حقها فى الإعراب عن مشيئتها والتمتع بالحكم الذاتى (عبارة مطاطة لا تحدد موعد التمتع بالحكم الذاتى) .

ثالثاً — أن تعترف الجمعية العامة بأن المصلحة تقتضى التفاوض مع الممثلين الحقيقيين للشعب المراكشى بغية تمكنهم من الحصول على جميع السلطات المستمدة من حقهم الكامل فى الاستمتاع بالسيادة القومية .

رابعاً — أن تطلب الجمعية العامة إلى السكرتير العام للأمم المتحدة أن يباحث الحكومة الفرنسية فى تنفيذ هذا القرار وأن يقدم تقريراً عن نتيجة مباحثاته إلى الجمعية فى دورتها التاسعة التى تبدأ فى سبتمبر عام ١٩٥٤ .

وفى يوم ١٥ اكتوبر واصلت اللجنة السياسية بحثها للقضية وكان ثانى الخطباء الدكتور شارل مالك مندوب لبنان الذى جاء فى خطبته ما يلى ، « إننى آمل أن يجىء اليوم الذى تصبح فيه مراكش مستقلة لتحتل مكانها بيننا حول هذه المائدة ... ويبدو أن هدف السياسة الفرنسية هو ضم مراكش وتونس والجزائر فى وحدة واحدة ، وفى سبيل تحقيق هذه السياسة عمد الفرنسيون إلى أعمال القمع والاضطهاد وارتكاب الفظائع . . . ويبدو أن أمريكا وبريطانيا وغيرهما من دول الاطلنطى قد قررت تأييد سياسة فرنسا

فى شمال أفريقيا بدرجة متفاوتة ... وإننى لا أعتقد أن المشكلة ستحل بطريق التقدم بمشروعات قرارات معينة ولكن ربما أن مشروع القرار المقدم من الكتلة الآسيوية الأفريقية يمكن أن يعد خطوة قد تؤدى إلى الحل النهائى » .

وفى ١٦ اكتوبر أخذت اللجنة فى بحث مشروع الكتلة وأعلن مندوب جواتيمالا أنه سيقترع إلى جانب المشروع وعارضه مندوب هولندا . ثم تقدم المسيو كارلوسالامنكا مندوب بوليفيا بمشروع قرار جديد وهو لا يختلف عن المشروع الذى تقدمت به دول أمريكا اللاتينية والذى أشرنا إليه قبل ذلك . ومؤدى المشروع البوليفى ، هو دعوة فرنسا إلى المضى فى المباحثات مع الشعب المراكشى الذى يتطلع إلى الحكم الذاتى . وتأييد الخطوات المؤدية إلى ضمان الحرية فى مراكش . وقد أيد هذا المشروع مندوبا البرازيل والمكسيك . ولم يؤيد المندوب التركى مشروع الكتلة جرياً على عادته . أما مندوب مصر الدكتور بهجت بدوى فلم يؤيد المشروع البوليفى لتفاهته . ولكن على الرغم من ذلك فإن اللجنة السياسية وافقت على مشروع القرار البوليفى لحل مشكلة مراكش بأغلبية ٣١ صوتاً لثمانية عشرة صوتاً وامتنع تسعة عن الاقتراع . وهكذا خذلت هيئة الأمم المتحدة البلاد الآسيوية الأفريقية كما خذلتها فى مجلس الأمن من قبل .

ولقد كان لرد الفعل الذى حدث من جراء ذلك أثر عميق فى نفوس المراكشيين . فعقب سكرتير حزب الاستقلال السيد احمد بلافريج على موقف الدول العربية قائلا : « لقد استخدمت الدول الغربية الكبرى نفوذها لمعارضة حقوق الشعوب فى الحرية وتقرير المصير . وفى هذا تنكر للمبادىء التى ينادى بها ساستها بألسنتهم . إن موقف الدول من الاقتراع يشجع السياسة الاستعمارية الجائرة . وهو لن يسفر إلا عن تدابير يائسة يضطر إليها الشعب المراكشى . ولا شك أن ذلك الموقف كفيل بإضعاف ثقة الشعوب الآسيوية الأفريقية فى نوايا الدول الغربية » .

وقد عرض السيد بلافريج لمواقف مندوبى الدول الآسيوية الأفريقية فقال : « لقد كان خطاب ظفر الله خان من طراز قوى عال ، وقد أثبت فيه أن الهدف الأوحد للسياسة الفرنسية هو السيطرة على مراكش . أما الدكتور شارل مالك فإنه عرض قضية مراكش عرضاً وافياً فى أربع عشرة نقطة تألفت منها صورة صادقة للمشكلة المراكشية » .

ولم يفت ذلك فى عضد مندوبى دول الكتلة الآسيوية الأفريقية إذ أنهم فى يوم ١٤ يوليه ١٩٥٤ عقدوا اجتماعاً فى مقر الوفد المصرى بنيويورك واتفقوا على الخطوات التى يجب أن يخطوها ، وتحت أى بند يجب أن تثار قضيتا تونس ومراكش . ثم اجتمع المندوبون العرب بعد ذلك بمندوبى الدول الآسيوية . وتحدث السيد باهى الأدغم فى الاجتماع وفصل لرؤساء الوفود تطورات الموقف فى شمال أفريقيا . وفى ٢٦ يوليه تقدمت وفود الكتلة إلى داج همر شلد السكرتير العام للأمم المتحدة وطلبت إليه إدراج قضيتى تونس ومراكش فى جدول الأعمال المؤقت للجمعية العامة فى دورتها المقبلة فى سبتمبر ، أى فى هذا الشهر الذى نحن بصدده .

وقد أعدت الوفود مذكرتين ، إحداهما خاصة بمشكلة تونس والأخرى تتعلق بقضية مراكش . وأهم ما تضمنته المذكرة الخاصة بمراكش هو أن الحالة بها لم تتحسن قط ، بل ازدادت سوءاً . ولم تكتف فرنسا بتجاهل توصيات الأمم المتحدة فى هذا الشأن فأغفلت علاوة على ذلك التقدم بأية خطوة جديدة فى سبيل ضمان الحريات الأساسية والنظام الديمقراطى السليم وأمعنت فى سياسة خاطئة ترتب عليها تفاقم الحالة .

هذا ماكان من شأن القضية المراكشية فى دوائر هيئة الأمم المتحدة التى لم تخط أية خطوة إيجابية لنصرة الشعب المراكشى الطامح إلى استقلاله وحريته . ولكننا نأمل أن تعيد هذه المنظمة النظر فى هذه القضية وتدرك الخطأ الذى ارتكبته إزاءها فى عام ١٩٥٣ .

بقى علينا الآن أن نقف على ما قامت به المنظمات الأخرى فى أنحاء العالم تجاه هذه القضية العادلة .

جامعة علماء الهند : أرسلت جامعة علماء الهند بدلهى برقية احتجاج إلى حكومة فرنسا فى ٢٢ أغسطس سنة ١٩٥٣ جاء فيها :

« لقد صعقنا لدى سماع أنباء تدابير القمع التى عمدت إليها فرنسا فى مراكش وتونس وإننا نحتج لدى حكومة فرنسا على أساليب السياسة الاستعمارية التى تتبعها فى شمال افريقيا ونترحم على الشهداء ونصلى من أجل انتصار قضية الحق والعدل ونشارك العالم العربى شعوره .

حزب الشعب الجزائرى : أذاعت اللجنة الإدارية العليا لهذا الحزب البيان التالى :

« لقد تقبل الشعب الجزائرى نبأ خلع السلطان باستنكار عميق . وكان يتابع باهتمام أعمال جلالته الوطنية . وقد جعلته قيمته الروحية وتشبثه الشديد بسيادة بلاده ملكا محبوباً من شعبه ومحترماً فى العالم . وتابع الشعب الجزائرى باهتمام كل المحاولات الاستعمارية لخلع السلطان الشرعى نتيجة تقديره الكامل لمسئولياته وإيمانه بوطنه وعزمه المتين على أن يقاوم القوة والعنف ، ويحبط المناورات الشيطانية التى تدبرها الحكومة الفرنسية .

« ولذا يعرب الشعب الجزائرى على لسان حركته الثورية الأولى حزب الشعب الجزائرى عن احتجاجه الشديد على الاعتداء الذى قامت به فرنسا ضد سلطان القطر الشقيق وشعبه . ويعتبر بالإجماع خلع السلطان إجراء غير شرعى .

« ويستنكر بشدة هذا العمل الاستبدادى الذى يعتبر خرقاً صريحاً لمعاهدة الحماية والمواثيق الدولية وتحدياً للمسلمين يوم احتفالهم بعيد الأضحى .

« إن الشعب الجزائرى لايستطيع أن يتجاهل هذا الاعتبار الذى سوف يكون له أثر بالغ على مستقبل العرب فى المغرب كله .

« ويرى أن هذا الإجراء التعسفى يدخل ضمن الأهداف العاجلة للسياسة الاستعمارية ، وهى عزم حكومة لانييل على إيجاد مهرب فى الميدان الاستعمارى من الأزمة السياسية والاجتماعية المستحكمة فى فرنسا فى صورة انتصار فاشل ، كما يدخل ضمن الأهداف الأساسية للسياسة الاستعمارية الفرنسية العليا وهى تأليف اتحاد فرنسى قوى دائم . وأن هذا البرنامج الذى أعد أثناء إهدار دماء ٤٥٠٠٠ جزائرى فى ستيف وجالما فى مايو سنة ١٩٤٥ ، ودماء الملقاش والتونسيين والمراكشيين لا يمكن أن يتحقق إلا بالقضاء على كل مقاومة أياً كان نوعها . ولذا عمدت فرنسا بعد اعتدائها على السيادة التونسية وإبعاد زعيمها الوطنى مصالى الحاج إلى خلع رمز السيادة المراكشية .

« ومن أجل هذا نطلب إلى أفراد الشعب أن يرد فى قوة على اعتداء فرنسا على اخوانهم المراكشيين ، وأن يستنكروا بالطرق المناسبة وأن يؤكدوا تضامنهم الفعلى مع المراكشيين » .

المؤتمر الإسلامى العالمى : ناشد السيد انعام الله خان سكرتير المؤتمر الإسلامى العالمى مسيو چورج بيدو وزير الخارجية الفرنسية إجراء تدابير عاجلة للإستجابة للأمانى القومية لشعبى مراكش وتونس . وذلك بأن أرسل السيد إنعام رسالة إلى وزير خارجية فرنسا ذكر فيها أن المؤتمر الإسلامى العالمى ومركزه الرئيسى فى كراتشى اهتم اهتماماً بالغاً بالأحداث التى تقع فى شمال إفريقيا ، وطلب إلى وزير الخارجية الكف عن جميع وسائل الضغط فى تونس ومراكش .

الاتحاد الدولى لنقابات العمال : دعا هذا الاتحاد الأمم المتحدة لتأليف لجنة توفيق يناط بها السعى فى تحقيق تسوية عادلة لمشكلة مراكش .

الجمعية البريطانية لتحرير المستعمرات : وتضم هذه الجمعية بين أعضائها ٥٩ نائباً عمالياً رفعت احتجاجها إلى منديس فرانس رئيس الحكومة الفرنسية على اضطهاد الفرنسيين فى مراكش . وقد جاء بهذه الرسالة أنها تناشد رئيس الحكومة الفرنسية أن يتدخل لوقف أعمال القمع فى مراكش وإعادة السلطان المنفى سيدى محمد بن يوسف إلى عرشه ومنح البلاد الاستقلال وفقاً لرغبة الشعب المراكشى . وقالت إن السلطات الفرنسية فى مراكش اعتقلت أربعة آلاف وخمسمائة مراكش خلال شهر أغسطس وذلك فضلا عن ألوف الوطنيين الذين ما زالوا موجودين فى السجون والمعتقلات ، ولذا فيجب الكف عن اضطهاد الوطنيين وإطلاق سراح المعتقلين .

اتحاد المستوطنين الفرنسيين فى مراكش : أعضاء هذا الاتحاد معروفون بنزعتهم الاستعمارية المتطرفة وبالرغم من هذا فقد وزعوا منشورات فى الرباط وفى الدار البيضاء ضد الحكومة الفرنسية بسبب سياستها التى يرون فيها حركة ترمى إلى إقصائهم عن مراكش وحرمانهم من الامتيازات التى يستمتعون بها . وقد استأجر هذا الاتحاد طائرة واستخدمها فى إلقاء المنشورات على المدينتين . وقد دعا الاتحاد فى هذه المنشورات جميع الفرنسيين إلى التعاون مع المراكشيين الصادقين لمعاونة أولئك الذين يعملون فى باريس وفى غيرها من بعض أنحاء العالم على إقصاء المستوطنين الفرنسيين عن مراكش .

القضية فى الدول العربية : استقبل الرأى العام العراقى بوجوم واستنكار قرار الحكومة الفرنسية خلع سلطان مراكش وعبرت الدوائر العراقية عن أسفها لهذا الموقف العدائى .

وأصدر مركز الحزب الحر الدستورى التونسى فى العاصمة الفرنسية فى يوم ٢٢ أغسطس سنة ١٩٥٣ بياناً عقب فيه على خلع السلطات الفرنسية

سلطان مراكش الشرعي جاء فيه :

« إن الشعب التونسي يستنكر هـذا العمل الإجرامي الذي قامت به فرنسا في مراكش والذي يعتبر خرقاً للمعاهدات المبرمة بين الدولتين والتي مازالت قائمة ، واعتداء صارخا على القانون الدولي العام .

« وإن جلالة سيدي محمد بن يوسف الذي خلعه الاستبداد الفرنسي وأبعده بقوة السلاح عن عرشه شخصية عظيمة جديرة بالإعجاب والتقدير » .

وختم الحزب بيانه بقوله : « إن الشعب التونسي الذي يكافح من أجل الحرية والاستقلال يعرب لشقيقه شعب مراكش المجاهد عن تضامنه الكامل معه في هذه المحنة الشديدة والفترة العصيبة في تاريخه » .

وأصدر الحزب أمره إلى جميع التونسيين بالإضراب عن العمل ليعربوا عن استنكارهم لخلع السلطان . وقد نفذ الأمر في جميع أنحاء البلاد رغم تهديدات السلطات الفرنسية والجنرال جار باي بمحاكمة كل من يضرب عن عمله أمام المحكمة العسكرية . وقد امتدت حركة الإضراب إلى جميع المدن والقرى ، وشملت المحلات التجارية والأسواق وتعطلت الحياة في البلاد . وعم الغضب والاستياء كل الطبقات ، وخرج الشعب إلى الشوارع يعرب عن شعوره في مظاهرات كبيرة ويؤكد تضامنه مع الشعب المراكشي المجاهد مثله في سبيل الحرية والاستقلال . وقامت مظاهرات كبيرة شملت جميع أنحـاء تونس فقابلتها السلطات الفرنسية بإطلاق النار ، فاستشهد عدد كبير من التونسيين ، كما اعتقلت مئات من المتظاهرين وأودعتهم السجون والمعتقلات وأمرت رجال الجيش والبوليس بإطلاق النار بدون إنذار على كل تونسي يحمل أي نوع من السلاح أو يظن أنه يحمل سلاحا . فقامت على أثر ذلك مجازر عدة وخاصة في الوطن القبلي وقابس والساحل .

أما في مصر فقد عم السخط جميع أرجائها . وقد أعرب الشعب على

اختلاف طبقاته عن غضبه بشتى الوسائل . وفي يوم الجمعة الموافق ٢٣ أغسطس وحينما كان يؤدى الصلاة الرئيس جمال عبد الناصر وبعض إخوانه من قادة الثورة فى مسجد السيدة زينب صعد الخطيب وألقى خطبة الجمعة التى جاء فيها ما يأتى : —

« أيها المسلمون فى آفاق الشرق والغرب يتربص الاستعمار بالعرب والعروبة والشرق والشرقيين ، وقد انتهز الفرنسيون المستعمرون فرصة العيد فأسالوا الدم الغالى فى أرض مراكش العربية المسلمة وضربوا ضربتهم الفاشلة فخلعوا سلطان مراكش الشرعى ... إن هذا يوم الضحية وهو يقربنا من يوم البذل والقضاء على أسواق الاستغلال والاستعمار واسترداد كرامة الاسلام فى الشرق والغرب وفى كل مكان حتى يعيش منهزمو الأمس أعزة على العالمين » وتساءل الخطيب قائلا « أى عيد هذا الذى نحتفل به ؟ والعرب والمسلمون يسامون سوء العذاب من كل جانب فكروا بسلطان مراكش وأعلنوا خلعه وثار الشعب وسالت الدماء أنهاراً ... ورحمة الله عليكم أيها الشهداء وسلام عليكم أيها الجرحى ولعنة الله عليكم أيها المستعمرون » .

كما هاجم الخطيب الجلاوى الخائن الذى وقف بجوار المستعمرين . وبعد صلاة الجمعة صلى قادة الثورة وزعماء العروبة صلاة الغائب على أرواح الشهداء فى مراكش العربية .

وصعد المنبر السيد علال الفاسى زعيم حزب الاستقلال وألقى خطاباً وطنياً قال فيه : « إن مراكش المسلمة الشقيقة تجتاز اليوم محنة كبيرة عظيمة من أجل تمسكها بعروبتها وإسلامها فقد اعتدى عليها المستعمرون الخائنون فخلعوا السلطان ووضعوه تحت حالة إرهابية فاسدة » إلى أن قال : « إن التضامن الإسلامى والأخوة الإسلامية يقتضيان منكم أن تعلنوا استنكاركم لهذا العمل الفاضح ... إن هذا العمل الاستعمارى هو إذلال لكل مسلم ومسلمة وسيظل عاراً وشناراً فى نفوسنا ووصمة فى جبيننا ... لقد وقف رئيس

الجمهورية المصرية حول الكعبة منذ يومين ودعا الله وقال اللهم انتقم لمراكش وقد ردد هذا الدعاء ليسمعه العالم كله ولنعمل بصداه هنا . . . إن الانتقام من الفرنسيين يقتضى منكم استنكار الأعمال الفرنسية إلى أن يحين يوم الجهاد الأكبر . . . أما نحن معشر المراكشيين فإننا نعاهد الله أننا لن نتأخر عن إراقة الدماء فى سبيل مراكش والعروبة وكفاحنا جزء من هذا الكفاح الأكبر الذى تقوم به حكومتكم المباركة وإن النصر لقريب بإذن الله والله ينصر المؤمنين ... أيها المسلمون إن الله لا يغير مابقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم فقاطعوا المشتريات الفرنسية وهذا هو الدعاء الذى أطالبكم به والله ينصركم فى كفاحكم » .

هذا عدا الاحتجاجات الرسمية التى رفعتها الحكومة المصرية إلى سفارة فرنسا فى مصر وإلى وزارة الخارجية الفرنسية . وبعثت الهيئات والطلبة فى الجامعات والمدارس الثانوية باحتجاجات عدة إلى السفارة الفرنسية وقاطع الطلبة تلقى دروسهم فى اللغة الفرنسية فى الجامعات والمدارس .

أسبانيا : ألقى الجنرال جارسيا فالينو المندوب السامى الأسبانى خطاباً فى مدينة تطوان فى المنطقة الأسبانية من مراكش انتقد فيه فرنسا انتقاداً مراً على إغفالها استشارة أسبانيا قبل خلع السلطان وقال : « إن هذا تجاهلا لوجودنا فى هذه المنطقة وفى هذه اللحظات التى اعتبرها دقيقة والتى تؤثر حوادثها فينا وسيصبح من الصعب تهيئة جو من الثقة يسمح بالتعاون بين الدولتين ... إن أسبانيا لا يمكنها التغاضى عن الحوادث الهامة التى وقعت فى هذه المنطقة المجاورة لها وما يترتب عليها من نتائج ويجب أن يكون معلوماً أن المنطقة الأسبانية فى مراكش تعد محوراً للنشاط السياسى والدينى فى جميع هذه البلاد ، ولذلك نعتقد أنه من الخطأ أن يتخذ أى إجراء سياسى فى مراكش دون موافقة أسبانيا عليه » .

وألقى المولى حسن خليفة السلطان فى المنطقة الأسبانية كلمة أعرب فيها

عن تأييده لما قاله المندوب السامى الأسبانى ، وقال إن الأحداث العنيفة التى اجتاحت مراكش كلها ترتب عليها نتائج خطيرة كان لها أثر عميق فى نفوس شعب مراكش كله . كما كان لها وقع شديد فى سائر أنحاء العالم الديمقراطى الحر .

وقد صرح الجنرال جارسيا المندوب السامى بقوله : « إن الأخطاء المقترفة فى مراكش ترجع إلى أن فرنسا بالغت فى العمل بمقتضى نصائح أفراد جاليتها المستعمرين فى هذه البلاد دون أن تقيم وزناً لأبنائها الشرعيين » . ونصح فرنسا أن تبحث عن قاعدة جديدة تقيم على أساسها سياستها بمراكش فى المستقبل يكون من شأنها أن تصل بقضية هذه البلاد إلى حل حقيقى ... إن أسبانيا التى تعرف ميول السواد الأعظم من أفراد الشعب المراكشى سوف تختار اللحظة المناسبة التى تعلن فيها قرارها بالنسبة لهذا الموضوع . والمعروف أنه ما يزال الدعاء فى خطبة الجمعة يتلى فى المنطقة الأسبانية للسلطان محمد الخامس .

وقد عقبت جريدة الهرالد تريبيون الأمريكية على رفض أسبانيا الاعتراف بسلطة السلطان محمد بن عرفه فى مراكش الأسبانية فقالت فى مقال رئيسى نشرته فى أحد أعدادها أن هذا الرفض يتفق مع مظاهر السياسة الأسبانية الجديدة التى ترمى إلى مضايقة فرنسا وجعل مراكش الأسبانية نقطة ارتكاز للوطنيين العرب فى شمالى أفريقيا إلى أن قالت : أن جميع الدلائل تدل على أن أسبانيا بسبيل مناورة غاية فى الخطورة وإذا كان الجنرال جارسيا المندوب السامى الأسبانى صادق الرغبة حقاً فى النهوض بمستوى الحياة المراكشية وتثقيف المراكشيين ليهيء لهم فرصة الاضطلاع تدريجياً بإدارة شؤون بلادهم فهذه ليست السياسة المثلى لتحقيق هذه الرغبة . إن الاضطرابات فى مراكش الفرنسية اليوم قد تنهى أى برنامج تدريجى فى مراكش الأسبانية غداً ، ومن الخير للحكومة الأسبانية أن تذكر الخدمات التى قدمتها الأسلحة الفرنسية لأسبانيا فى حرب الريف .

وفى هذا دعوة سافرة من الجريدة اليهودية إلى التعاون الاستعمارى ضد رغبة الشعب المراكشى . ولا نظن أن أسبانيا تبخل فى يوم من الأيام على المراكشيين بالحرية والاستقلال الذاتى إذا رأت فرنسا تجد فى ذلك بعزيمة أكيدة ورغبة صادقة . ونحن نود ألا تنتظر أسبانيا حتى تجود فرنسا على المراكشيين بشىء . فهم سينالون أمانيهم دون شك إذا ما تعاونت اسبانيا معهم معاونة صادقة وسريعة .

الباكستان : وألقى السيد ظفر الله خان وزير خارجية الباكستان خطاباً فى حلقة من حلقات دراسة الأمم المتحدة قال فيه « إن مشكلتى تونس ومراكش لا يمكن اعتبارهما من المسائل التى تدخل ضمن نطاق الشئون الداخلية لفرنسا . إن فرنسا لا تستمتع بأية سلطة تشريعية أو تنفيذية فى تونس ومراكش وهما يعدان بلدان من البلدان صاحبة السيادة ، وعلى هذا فإن كفاح التونسيين والمراكشيين فى سبيل حق تقرير مصيرهم لا يعد عملا داخلياً من شأن فرنسا لأن وظيفتها مقصورة على أمرين : تنظيم شئون العلاقات الخارجية وكفالة الإصلاحات السياسية ، ونحن أمام مشكلة تدور حول حق شعب فى تقرير مصيره وطبيعى أنه ليس فى الإمكان استبعاد هذه المسألة من مجال المناقشة فى الأمم المتحدة لا لسبب سوى أن دولة ما تزعم أن هذا الأمر يدخل ضمن دائرة شئونها الداخلية .

كما أدلى سفيرها السيد أغا محمد مصطفى فى بغداد بقوله إن حكومته تنظر إلى التطورات الأخيرة فى كل من إيران ومراكش بعين الاهتمام وأن مشكلة مراكش لم تقلق المسلمين بل أقلقت شعوب العالم المحبة للسلام جميعاً ولهذا فقد فوضت الباكستان ممثليها فى الأمم المتحدة أن يثير هذه المشكلة فى مجلس الأمن .

لبنان : وفى بيروت بدأ مجلس النواب إحدى جلساته بمناقشة المشكلة المراكشية وقد طلب خمسة من الأعضاء إلى الحكومة اللبنانية والدول

العربية الأخرى أن تتخذ تدابير شديدة ضد فرنسا .

وقد اقترح النائب ناظم قدرى فى ذلك الوقت أن ينسحب لبنان من الجامعة العربية إذا هى عجزت عن اتخاذ التدابير العملية الكفيلة بحماية مصالح الشعوب العربية .

مانيلا : وأدلى السيد محمد مكى بحديث جاء فيه أن محاولة الاعتداء على سلطان مراكش الجديد تدل على أن المراكشيين قد عيل صبرهم من تصرفات الفرنسيين وأنهم قد بدأوا يتجهون صوب الثورة إن هذا الحادث يدل على أن الفرنسيين خلعوا السلطان الشرعى واستبدلوا به شخصاً جاءوا به على أسنة الرماح .

فهرس

رقم الصفحة	رقم السطر	الخطأ	الصواب
٢	١	أولها	أولاها
٢	٢	ثانيهما	ثانيتها
٢	٤	ثالثهما	ثالثتها
٢	٨	الثلاث	الثلاثة
٢	١٩	ثلثيها	خمسها
٤	٢٠	العرائس	العرائش
١٢	٥	مبان	مبانى
١٤	٢	مدينته	مدينة
١٧	٣	حلفا	حلف
٢٣	٢٣	والمفكرين	والمفكرون
٢٤	٢	ست	ستة
٣٢	١٢	١٩٥٢	١٩٢٥
٣٣	٢	جنيفرة	خنيفرة
٣٩	٩	١٩٤٣	١٩٢٣
٣٩	١١	١٩١٠	١٩٤٠
٤٤	١١	خلفا	خلف
٤٦	٨	الشرعيين	الشرعيون
٤٧	٢١	أفلحت	فشلت
٤٨	٢٠	ثمانية	خمسة
٤٨	٢٠	سدسها	خمسها
٥٠	١٠ ، ١٣	ابن أمير	ابن أعمير
٥٠	١١	ود العبيد	[illegible] العبيد
٥٤	٦	چرادا	جرا[illegible]
٥٦	٢١	٦٦ر٥ بليون	٦٦ر٥ مليار
٥٧ ، ٥٩ ، ٦١	٩ ، ١٨ ، ١٤	علايين	علا[illegible]

رقم الصفحة	رقم السطر	الخطأ	الصواب
٦٨	٥	عمارة	غمارة
٧٠	٨	١٥ مارس	١٦ مايو
٧٨	٢٢	أزرة	أزرو
٨٠	١٣	بشيئاً	شيء
٨٩	١٥	محمد صنبو	الحسن بن المهدى
٩٩	٩	محمد الأمين	محمد بن يوسف
١٠١	٢٣	ربما	وبما
١٠٢	٥	روبنسون	دوبلسون
١١٣	١٥	باشا الدار البيضاء	الباشا العيادى
١١٧	١	روبلسون	دوبلسون
١٢١	١٢	١٩٥٤	١٩٥٣
١٢٣ ، ١٢٤	١٧ ، ١٣	جلال	علال
١٢٥	١٧	العوجة	وجدة
١٢٧	٣	٢٧	٢٨
١٣٦	١٧	Landau	Le monde
١٣٨	١٦	جلال	علال
١٤٠	١١	صافى	آسفى
١٤٠	١٣ ، ٢٤	بتى جان	سيدى قاسم
١٤٣	٢٢	بورليوتى	القنيطرة
[illegible]	[illegible]	اثنا عشر	اثنى عشر
١٤٣	٤	القيروان	القرويين
١٥٤	١٦	٢٥ اكتوبر	٢٥ اكتوبر ١٩٣٧
١٥٥	٢١	احمد المليجى	احمد المليح
١٥٩	١٢	١٩٤٤	١٩٥٤



المطبعة العالمية ١٦ شارع ضريح سعد بالقاهرة

